



سبتمبر 2021

الجمهورية التونسية
وزارة الصناعة والمناجم والطاقة
وحدة التصرف في ميزانية الدولة حسب الأهداف



المشروع السنوي للأداء لسنة 2022

مهمّة الصناعة والمناجم والطاقة



الفهرس

المحور الأول: التقديم العام للمهمة:

- 1- تقديم إستراتيجية المهمة
- 2- تقديم برامج المهمة
- 3- الميزانية وإطار نفقات المهمة على المدى المتوسط

المحور الثاني: تقديم برامج المهمة

- 1- تقديم البرنامج وإستراتيجيته
- 2- أهداف ومؤشرات الأداء الخاصة بالبرنامج
- 3- إطار نفقات البرنامج على المدى المتوسط

الملاحق : بطاقات المؤشرات

بطاقات الفاعلون العموميون

المحور الأول: التقديم العام للمهمة

التقديم العام لمهمة الصناعة والمناجم والطاقة

تعتبر اتفاقية الشراكة الموقعة بين تونس والاتحاد الأوروبي سنة 1995 من اهم الاتفاقيات الاقتصادية الدولية للبلاد التونسية، حيث مكنت من قيام منطقة تجارة حرة بين الجهتين. هذه الاتفاقية هي جزء من الشراكة الأورو متوسطية باعتبار انه منذ سنة 2008، أصبحت المنتجات الصناعية الأوروبية الموردة من قبل تونس معفاة تماما من الرسوم الجمركية، وكذلك الشأن بالنسبة للمنتجات التونسية الموجهة للتصدير نحو أوروبا .

كما شهدت سنة 1992 انضمام تونسالى اتفاقية ريو دي جنيرو حول التنمية المستدامة والتي تم تحيينها لتصبح الأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة والدامجة للفترة 2015-2030 ، وهو ما يترتب عليه ادراج البعد البيئي في جميع السياسات الاقتصادية والتخفيض من الغازات الدفيئة من خلال النهوض بالطاقات المتجددة والبديلة.

بالإضافة الى ذلك، شهدت سنة 2018، انضمام تونسلسوق المشتركة لشرق وجنوب افريقيا (كوميسا) بما سيساهم في تخفيضات في المعاليم الديوانية الموظفة على الصادرات التونسية بنسب يصل معدلها الى 17 بالمائة حسب اتفاقية الانضمام التي وقعتها تونس.

اهداف المهمة:

تتمثل مهمة الصناعة والطاقة والمناجم في إعداد وتنفيذ سياسة الحكومة في الميادين المتعلقة بالصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة والطاقة والمناجم خاصة من خلال:

- الحد من العجز الطاقى،
- دعم القدرة التنافسية للقطاع الصناعي والخدمات المتصلة بالصناعة
- النهوض بالاستثمار في القطاع الصناعي
- دعم ومواكبة وتطوير المؤسسات الصغرى والمتوسطة حسب النوع الاجتماعى
- استرجاع النسق العادى لانتاج الفسفاط وتطوير قطاع المناجم.

1-تقديم استراتيجية المهمة

استراتيجية القطاع في مجال الصناعات المعملية

- ترتكز استراتيجية القطاع في مجال الصناعات المعملية على المساهمة في التنمية المستدامة والدامجة خاصة من خلال تحقيق الأهداف التالية:
- تطوير الصادرات الصناعية وتنويع الأسواق الخارجية،
 - دعم المؤسسات الصناعية لتخطي الأزمة الاقتصادية والاجتماعية،
 - المرور من صناعة مبنية على قدرة تنافسية سعرية إلى صناعة ذات قيمة مضافة عالية ،
 - إضفاء مزيد من النجاعة على حوكمة المؤسسات العمومية تحت الإشراف وإعادة هيكلة البعض منها ،
 - دفع التجديد والتطوير التكنولوجي،
 - دفع الاستثمار الصناعي قصد بعث مواطن شغل جديدة ،
 - تطوير جيل جديد من المناطق الصناعية المندمجة ،
 - رقمنة النسيج الصناعي والخدمات ذات الصلة ،
 - تعزيز تموقع تونس ضمن سلاسل القيم العالمية وتعزيز الشراكة الدولية وإبراز تونس كقاعدة صناعية وتكنولوجية.

استراتيجية قطاع الطاقة

ترتكز التوجهات الاستراتيجية لقطاع الطاقة في غضون سنة 2030 على 4 محاور أساسية وهي:

- تنمية الموارد الوطنية من المحروقات.
- ضبط سياسات تكرير النفط وتعزيز البنية الأساسية لنقل وتوزيع وخزن المواد البترولية.

- تطوير نشاط توليد الكهرباء والربط الكهربائي.
- النهوض بالنجاعة الطاقية والطاقات المتجددة.

استراتيجية قطاع المناجم

ترتكز استراتيجية تنمية قطاع المناجم على المحاور الرئيسية التالية:

- الرفع من نسق الإنتاج والتصدير في قطاع الفسفاط ومشتقاته.
- تعزيز مشاريع التأهيل البيئي.
- تشجيع الاستثمار في مجال البحث والاستغلال المنجمي.
- حوكمة أنجع للقطاع.

ولتنفيذ هذه المحاور تقوم استراتيجية القطاع على تحقيق الأهداف التالية:

• قطاع الفسفاط

- ❖ استرجاع نسق الإنتاج والتصدير في قطاع الفسفاط ومشتقاته
- ❖ الرفع من تصدير مشتقات الفسفاط :
- ❖ مواصلة وتعزيز مشاريع التأهيل البيئي :

• قطاع المواد غير الفسفاطية:

- استقطاب المستثمرين أجانب كانوا أو تونسيين والإحاطة بهم وتشجيعهم على الاستثمار في مجال البحث والاستغلال المنجمي.

- وضع إستراتيجية مستقبلية لترشيد قطاع المواد الإنشائية والصخور الصناعية ،

- مراجعة مجلة المناجم.

- تفعيل الانتدابات لتعزيز الموارد البشرية وتحسين مردودية القطاع.

- إنجاز دراسة استراتيجية لقطاع المواد غير الفسفاطية.

2- تقديم برامج مهمة الصناعة والطاقة والمناجم

بالإعتماد على مشمولات المهمة وتوجهاتها الإستراتيجية، تم تحديد برامج مهمة الصناعة والطاقة والمناجم على أساس تقسيم وظيفي باعتباره الأكثر نجاعة لتحقيق الأهداف الإستراتيجية المرسومة، حيث تتمثل السياسات العمومية التي تشرف عليها الوزارة في ثلاثة برامج عملياتية(3)وبرنامج القيادة والمساندة.

بخصوص برنامج الطاقة

يسعى هذا البرنامج إلى: تنمية الموارد الوطنية من المحروقات وضبط سياسات تكرير النفط وتعزيز البنية الأساسية لنقل وتوزيع و تخزين المواد البترولية

بالنسبة لبرنامج الصناعة

تسعى هذه السياسة العمومية إلى:

- دعم القدرة التنافسية وذلك عبر دعم التجديد والإبتكار والجودة وتأهيل المؤسسات الصناعية،
- النهوض بالاستثمار في القطاع الصناعي، من خلال دعم البنية الأساسية والإحاطة بالمؤسسات المتوسطة والصغرى خاصة وذلك على المستوى المركزي وعلى مستوى جملة من المتدخلين العموميين.

بالنسبة لبرنامج المناجم

يعمل على دعم منظومة الفسفاط ومشتقاته مع تشجيع المستثمرين على اكتشاف المكامن المنجمية (رصاص، زنك، حديد، فسفاط، أملاح، جبس، رمل سيليسي، كربونات الكلسيوم...) من خلال توفير البنية الجيولوجية للبلاد التونسية (خرائط جيولوجية أساسية، دراسات المكامن الواعدة باعتماد الطرق الغير مباشرة كالجيوفيزياء والجيوكيمياء، دراسة وتحديد مكامن المواد الانشائية (ووضعها على ذمة المستثمرين وتوفير إطار تشريعي جاذب وحوكمة القطاع.

3-الميزانية وإطار نفقات المهمة على المدى المتوسط

أ- بيان تطور ميزانية المهمة :

جدول عدد 1:

توزيع ميزانية المهمة لسنة 2022 حسب البرامج وطبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

النسبة من الميزانية %	المجموع باعتبار دعم المحروقات	نفقات العمليات المالية	نفقات الاستثمار	نفقات التدخلات	نفقات التسيير	نفقات التأجير	اعتمادات الدفع	الأقسام
								البرامج
من ميزانية الدولة	المهمة							
	3780000	0	9736	3726131	6963	37170	2022	
	679000	0	8476	628428	6354	35742	2021	
	659	0	357.52	706	47.54	14.74	نسبة التطور (2021/2022)%	
	100	0	0.3	98.3	0.2	1	النسبة من ميزانية المهمة %	
النسبة من ميزانية المهمة	البرامج							

94	3553191	0	600	3543562	1220	7809	2022	برنامج الطاقة باعتبار دعم المحروقات
66.92	454443	0	300	445806	1185	7152	2021	
	682	0	100	695	2.9	9.2	نسبة التطور %	
1.6	62191	0	600	52562	1220	7809	2022	برنامج الطاقة دون دعم المحروقات
7.8	53326	0	300	44806	1185	7152	2021	
	16.6	0	100	17.3	2.9	9.2	نسبة التطور %	
5.5	208263	0	8356	180267	1527	18113	2022	برنامج الصناعة
30.4	206642	0	7451	180656	1080	17455	2021	
	0.8	0	12.1	-0.2	41.4	3.7	نسبة التطور %	
0.2	8333	0	0	1960	706	5667	2022	برنامج المناجم
1.1	7933	0	50	1640	686	5557	2021	
	5	0	-100	19.5	3	2	نسبة التطور %	
0.2	10213	0	780	342	3510	5581	2022	برنامج القيادة والمساندة
1.5	10099	0	675	326	3403	5695	2021	
	1.1	0	15.5	4.91	3	-2	نسبة التطور %	

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

بيان وتفسير أهم التطورات التي طرأت على الميزانية مع توضيح الدواعي والأسباب

ارتفعت النفقات المتوقعة لمهمة الصناعة والطاقة والمناجم بالنظر الى اهم الأسباب التالية:

- ارتفاع النفقات المتوقعة المتعلقة بدعم المحروقات حيث سيتم تخصيص دعم بمبلغ 1800 م.د لفائدة الشركة التونسية للكهرباء والغاز ودعم بمبلغ 2887.3 م.د لفائدة الشركة التونسية لصناعات التكرير خلال سنة 2022 وذلك قصد المحافظة على التوازنات المالية للمؤسسات.
- ارتفاع كلفة برنامج تهيئة المناطق الصناعية للأسباب التالية:

- مواصلة تهيئة او الانطلاق في تهيئة 29 مشروع منطقة صناعية بمناطق التنمية الجهوية مدرجة بالمخطط 2016-2020 منها 15 مشروع منطقة صناعية بصدد الإنجاز او سيتم الشروع في تهيئتها سنة 2020، و 14 مشروع منطقة صناعية بصدد الدراسات،

- مواصلة انجاز اشغال بعض الشبكات التابعة لـ 23 منطقة صناعية تم الشروع في تهيئتها قبل سنة 2016،

- مواصلة او الشروع في إعادة تهيئة مناطق صناعية على غرار مواصلة اعادة تهيئة المنطقتين الصناعيتين بكل من عقارب وجبل الوسط.

- ارتفاع النفقات المتوقعة لخط اعتماد دعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة باعتبار انخراط العديد من المؤسسات المتضررة من جائحة كورونا في هذا البرنامج،
- ارتفاع النفقات المتوقعة لبرنامج تأهيل الصناعة باعتبار وجود العديد من الملفات المصادق عليها قبل سنة 2020 ولم يتم خلاصها.
- الترفيع في الاعتمادات المخصصة لصندوق الانتقال الطاقى وذلك قصد التسريع في نسق انجاز مشاريع الطاقات المتجددة ، وكذلك الاعتمادات المخصصة لمشروع الانتقال الطاقى في المباني العمومية، بما يمكن من التقليل من العجز الطاقى.

ب- توزيع ميزانية المهمة حسب البرامج والأنشطة

جدول عدد 2:

توزيع ميزانية المهمة لسنة 2022 حسب البرامج والأنشطة
(اعتمادات التعهد)

الوحدة: ألف دينار

نسبة التطور % 2021/2022	تقديرات 2022	ق م 2021	البيان
16.4	62191	53443	البرنامج 1: برنامج الطاقة دون دعم المحروقات
697	3553191	445806	البرنامج 1: برنامج الطاقة باعتبار دعم المحروقات النشاط عدد 1: التصرف في قطاع الطاقة: التأجير + دراسة النشاط عدد 2: دعم المحروقات النشاط عدد 1: النهوض بالطاقات المتجددة وتحسين كثافة استهلاك الطاقة
0.7	208263	206642	البرنامج 2: برنامج الصناعة النشاط عدد 1: التصرف في القطاع الصناعي: التأجير النشاط عدد 2: دعم القدرة التنافسية على مستوى مركزي النشاط عدد 3: دعم القدرة التنافسية على مستوى المجلس الوطني للاعتماد النشاط عدد 4: دعم القدرة التنافسية على مستوى المخبر المركزي للتحليل والتجارب النشاط عدد 5: دعم القدرة التنافسية على مستوى المراكز الفنية النشاط عدد 6: دعم القدرة التنافسية على مستوى مجمع الصناعات الغذائية النشاط عدد 7: تطوير الاستثمار على مستوى مركزي النشاط عدد 7: تطوير الاستثمار علمستوى وكالة النهوض بالصناعة والتجديد

			النشاط عدد8: تطوير الاستثمار على مستوى الوكالة العقارية الصناعية النشاط عدد9: دعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة على مستوى مركزي
5	8333	7933	البرنامج 3: برنامج المناجم النشاط عدد1: دعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة على مستوى مركزي النشاط عدد2: دراسات النشاط عدد3: البحوث الجيولوجية والمنجمية والنهوض بقطاع المناجم
1.1	10213	10099	برنامج القيادة والمساندة دعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة على مستوى مركزي دراسات البحوث الجيولوجية والمنجمية والنهوض بقطاع المناجم النشاط عدد2: التصرف في الموارد البشرية النشاط عدد3: خدمات لوجستية
457	3780000	679000	المجموع باعتبار دعم المحروقات

جدول عدد 3:

توزيع ميزانية المهمة لسنة 2022 حسب البرامج والأنشطة
(اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البيان	النشاط	ق م 2021	تقديرات 2022	نسبة التطور % 2021/2022
البرنامج 1: الطاقة	التصرف في قطاع الطاقة: التأجير + دراسة	1494	1249	-16.4
	دعم المحروقات	401000	3491000	771
	النهوض بالطاقات المتجددة وتحسين كثافة استهلاك الطاقة	51949	60494	16.4
البرنامج 2: الصناعة	التصرف في القطاع الصناعي : التأجير	17455	4825	-72.4
	دعم القدرة التنافسية على مستوى مركزي	53631	64581	20.4
	دعم القدرة التنافسية على مستوى المجلس الوطني للاعتماد	940	240	-74.5
	دعم القدرة التنافسية على مستوى المخبر المركزي للتحاليل والتجارب	2140	200	-90.7
	دعم القدرة التنافسية على مستوى المراكز الفنية	27964	19867	-29
	دعم القدرة التنافسية على مستوى مجمع الصناعات الغذائية	2522	2088	-17.2
	تطوير الاستثمار على مستوى مركزي	9553	10536	10.3
	تطوير الاستثمار على مستوى وكالة النهوض بالصناعة والتجديد	40012	12358	-69.1
	تطوير الاستثمار على مستوى الوكالة العقارية الصناعية	5000	5000	0

6.3	68000	64000	دعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة على مستوى مركزي	البرنامج 3: المناجم
-100	0	437	دراسات	
11.2	8333	7496	البحوث الجيولوجية والمنجمية والنهوض بقطاع المناجم	
-1.8	2878	2930	القيادة	القيادة والمساندة:
-1.4	3223	3269	التصرف في الموارد البشرية	
5.4	4112	3900	خدمات لوجستية	
443.3	3780000	695692		المجموع

ت- إطار النفقات متوسط المدى (2022-2024)

- بيان توزيع الإعتمادات داخل المهمة حسب البرامج وحسب طبيعة النفقة على المدى المتوسط وعلاقته بإستراتيجية القطاع بالإعتماد على الجدولين التاليين:

جدول عدد 4:
إطار النفقات متوسط المدى (2024-2022):
التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار

التقديرات: الوحدة: ألف دينار			ق.م	الانجازات	طبيعة النفقة
2024	2023	2022	2021	2020	
43717	42234	37170	35866	33694	نفقات التأجير
9979	9722	6963	6984	156807	نفقات التصرف
335904	362576	3726131	627798	1700903	نفقات التدخلات باعتبار دعم المحروقات
6163	15577	9736	12038	3846	نفقات الاستثمار
0	0	0	0	0	العمليات المالية
396029	430102	3780000	679000	1895251	المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
					المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

جدول عدد 5:

إطار النفقات متوسط المدى (2022-2024) :

التوزيع حسب البرامج (اعتمادات الدفع) الوحدة: ألف دينار

التقديرات: الوحدة: ألف دينار				الانجازات	
2024	2023	ق.م 2022	ق.م 2021	2020	
111 211	144478	3553191	457915	1 522 979	برنامج الطاقة
262984	262334	208263	206642	204776	برنامج الصناعة
9602	9381	8333	7940	7741	برنامج المناجم
12232	11729	10213	10099	159755	برنامج القيادة والمساندة
396029	427922	3780000	679000	1895251	المجموع

المحور الثاني: تقديم برامج المهمة

البرنامج عدد 1 : برنامج الطاقة

الرئيس الحالي للبرنامج : السيد بلحسن شيبوب

تاريخ توليه مهمة "رئيس البرنامج" : ابتداء من جانفي 2019 خلفا للسيد محمد علي خليل

1. تقديم البرنامج واستراتيجيته:

1.1. إستراتيجية البرنامج وعلاقتها بالتوجه العام للمخطط التنموي والدراسات الإستراتيجية الخاصة بالقطاع

يكتسي قطاع الطاقة أهمية استراتيجية بالغة في بلادنا فهو مجال حيوي يحمل رهانات متعددة وله انعكاسات حتمية على الأمن والاستقرار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وهذا ما يقتضي رؤية شاملة متعددة الأبعاد وعلى أفق متعدد المحطات وذلك لتحقيق الهدف الاستراتيجي للقطاع " الحصول على الطاقة في ظروف جيدة لجميع المواطنين في جميع المناطق والمساهمة في التنمية الاقتصادية"

وترتكز هاته الرؤية الجديدة على توازن 3 أبعاد وهي (1) الأمن الطاقوي و (2) الإنصاف الطاقوي والحوكمة و (3) التنمية المستدامة. وفي أفق زمني متعدد المحطات يبدأ بالمحطة الاولى الى غاية 2020 وهي فترة العمل المباشر وتسريع نسق الإصلاحات تليها المحطة الثانية في افق سنة 2030 وهي محطة الطاقات المتجددة بامتياز والانتهاج من تأهيل البنية التحتية في مجال الطاقة لتكتمل بالمحطة النهائية في غضون سنة 2050 تمثل رحلة جيل وتنتهي بتطوير أنموذج طاقي نظيف صديق للبيئة.

وترتكز التوجهات الاستراتيجية في غضون سنة 2030 لقطاع الطاقة على 4 محاور

أساسية:

- **المحور الأول** ويتعلق بتنمية الموارد الوطنية من المحروقات.
- **المحور الثاني** ويتعلق بضبط سياسات تكرير النفط وتعزيز البنية الأساسية لنقل وتوزيع وخزن المواد البترولية.
- **المحور الثالث** ويتعلق بتطوير نشاط توليد الكهرباء والربط الكهربائي.
- **المحور الرابع** ويتعلق بالنهوض بالنجاعة الطاقية والطاقات المتجددة.

▪ استراتيجية قطاع الطاقة والالتزامات الدولية:

قامت استراتيجية قطاع الطاقة على احترام الالتزامات الدولية والوطنية ولعل أهمها المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وقد تبين خلال تقدم اشغال اعداد التقرير الوطني الطوعي حول تنفيذ أهداف التنمية المستدامة لسنة 2019 في تونس تطابق تام لاستراتيجية قطاع الطاقة مع الهدف السابع "طاقة نظيفة وبأسعار معقولة" من خلال أهدافه: 7.1 المتعلق بضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة بحلول عام 2030 حيث لنا ان نذكر ان نسبة الربط بشبكة الكهرباء في تونس تفوق 99% مع مراعات الفئات الهشة من خلال دعم معزز للفئة الهشة المحدودة الدخل كما تمت المحافظة على الدعم الكبير لقوارير الغاز المسيل المستعمل في القطاع المنزلي اذ فاقت نسبة الدعم فيه خلال سنة 2019 نسبة 80%.

اما بالنسبة للمقصد 7.2 "تحقيق زيادة كبيرة في حصة الطاقة المتجددة في مجموعة مصادر الطاقة العالمية بحلول عام 2030" فلنا ان نذكر اننا نعمل على ادماج 30% من الطاقات المتجددة في المزيج الكهربائي وان العديد من المشاريع يصبود التنفيذ حاليا.

و بالنسبة للمقصد 7.3 "مضاعفة المعدل العالمي للتحسن في كفاءة استخدام الطاقة بحلول عام 2030" فيجدر التذكير ان تونس كانت رائدة في هذا المجال منذ ثمانينات القرن الماضي اين بدأت في وضع وتنفيذ سياسة للتحدم في الطاقة في جميع القطاعان مما مكن من التخفيض في الطلب على الطاقة بحوالي 2% سنويا بالمقارنة بالسيناريو المرجعي وتطمح الى ان يتم

التخفيض بـ 3% خلال الفترة القادمة ليبلغ التخفيض الجملي في استهلاك الطاقة الأولية 30% في غضون سنة 2030.

وبالتوازي، يساهم قطاع الطاقة في تحقيق المساهمات المقصودة المحددة وطنيا (NDC) المصادق عليها من الحكومة التونسية "تقليص من كثافة الكربون بنسبة 46% لقطاع الطاقة في غضون 2030" عبر المقاصد المذكورة اعلاه، وكما يتم تضافر الجهود لتحسين تقرير المساهمات المقصودة المحددة وطنيا (NDC) لملاءمته مع التطورات والمستجدات في القطاع. بالإضافة إلى ذلك تم العمل على اعداد استراتيجيات وطنية لتخفيض الانبعاثات في قطاع الطاقة في أفق 2050 وهي في المراحل الأخيرة من اتمامها. وتبقى الغاية المرجوة من السياسات العمومية في تناغم مع استراتيجيات القطاع لضمان تزويد أمن للبلاد بالطاقة على المدى القصير والمتوسط والطويل مع الحفاظ على التوازنات الرئيسية للاقتصاد والحفاظ على القدرة التنافسية للاقتصاد من خلال التحكم في تكلفة توفير الطاقة والحوكمة الرشيدة لهذا القطاع مع إيلاء عناية خاصة بالفئات الهشة بضمان تزويد منصف للطاقة لجميع الجهات في أحسن الظروف في اطار يولي عناية خاصة بالحفاظ على البيئة بالتوجه إلى انتقال طاقي منخفض الكربون.

1.2. خارطة البرنامج:



يشمل برنامج الطاقة الإدارة العامة للمحروقات والإدارة العامة للكهرباء والانتقال الطاقى والإدارة العامة للإستراتيجيات واليقظة كهيكل ممثلة لوزارة الصناعة والطاقة والمناجم - قسم الطاقة والمناجم.

وتجدر الإشارة إلى أن رئيس برنامج الطاقة هو المدير العام للكهرباء والانتقال الطاقى.

2- أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج

1.2- تقديم أهداف ومؤشرات قياس أداء البرنامج

• الهدف الاستراتيجي 1-1-1:

ضمان تزويد آمن ومنصف للجميع

تقديم الهدف:

يعاني ميزان الطاقة بالبلاد التونسية من اختلال بين الموارد والطلب منذ سنة 2001 زادت حدته بعد 2010 ليصل العجز الى مستويات قياسية و يرجع ذلك إلى محدودية الموارد وعدم اكتشاف حقول كبرى تمكن من تغطية الطلب المتزايد على الطاقة ولحد من هذا العجز تم إقرار توجهات استراتيجية لقطاع الطاقة تعتمد أساسا على تنمية الموارد وتأمين التزويد واعتماد منوال اقتصادي معتدل في استهلاك الطاقة وتنويه مصادر الطاقة في المزيج الكهربائي واعتماد معايير التنمية المستدامة لخلق توازن بين حماية البيئة والمنافسة وتأمين التزويد الى جانب الترشيح في استعمال الطاقة.

- مبررات اعتماد المؤشرات الخاصة بالهدف:

تم اعتماد مؤشرين لمتابعة الهدف المحدد وهي:

✓ المؤشر عدد 1.1.1.1 : نسبة تغطية الإنتاج الوطني للمحروقات للطلب الجملي على الطاقة.

✓ المؤشر عدد 2.1.1.1 : نسبة الربط بشبكتي الكهرباء والغاز.

وقد تم اختيار هذه المؤشرات اخذا بعين الاعتبار لضرورة تغطية جميع الجوانب المتعلقة بالهدف مع مراعاة مدى توفر المعلومات لاحتساب المؤشرات.

جدول عدد 5:

الجدول الزمني لمؤشرات الهدف 1-1-1

التقديرات			ق.م	الإنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2024	2023	2022	2021	2020	2019	2018		
40 %	43 %	46 %	47 %	37%	36 %	40 %	%	المؤشر عدد 1.1.1.1 : نسبة تغطية الإنتاج الوطني للمحروقات للطلب الجملي على الطاقة.
99,8%	99,8%	99,8%	99,8%	99,8%	99,8%	99,8%	%	المؤشر عدد 2.1.1.1 : نسبة الربط بشبكتي الكهرباء والغاز.
23,4%	23,2%	23,0%	22,8%	22,6%	22,4%	21,9%	%	الغاز الطبيعي

* مؤشر جديد

• الهدف الاستراتيجي 1-1-2:

الانتقال إلى منوال طاقي منخفض الكربون

- تقديم الهدف:

يشمل هذا هدف غرضين أساسيين الأول هو المواصلة في الإنجازات السابقة في مجال التشجيع على استعمال الطاقات المتجددة والاقتصاد في الطاقة من جهة ومن جهة أخرى المساهمة في المجهود العالمي لمجابهة الاحتباس الحراري والتغيرات المناخية الذي انخرطت فيه الدولة التونسية بالالتزام بتقليص كثافة الكربون بنسبة 46 % لقطاع الطاقة في غضون 2030 وذلك عبر وثيقة المساهمات المقصودة المحددة وطنيا (NDC) المصادق عليها من الحكومة التونسية وذلك قصد الانتقال إلى منوال طاقي منخفض الكربون.

- مبررات اعتماد المؤشرات الخاصة بالهدف :

تم اعتماد 3 مؤشرات لمتابعة الهدف المحدد وهي :

✓ المؤشر عدد 1.2.1.1 : نسبة التطور السنوي لمساهمة الطاقات المتجددة في المزيج الطاقى.

✓ المؤشر عدد 2.2.1.1: نسبة تحسين الكثافة الطاقية.

✓ المؤشر عدد 3.2.1.1 : نسبة تقليص انبعاثات الغازات الدفينة في قطاع الطاقة.

وقد تم اختيار هذه المؤشرات اخذا بعين الاعتبار لصلته بالالتزامات الدولية فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة وبالتغيرات المناخية ومع مراعاة مدى توفر المعلومات لاحتساب المؤشرات.

جدول عدد 6:

الجدول الزمني لمؤشرات الهدف 1-1-2

التقديرات			ق.م	الإنجازات			الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2024	2023	2022	2021	2020	2019	2018		
22 %	19 %	17%	4.4%	3.5%	3.1%	2.8%	%	المؤشر عدد 1.2.1.1 : نسبة التطور السنوي لمساهمة الطاقات المتجددة في المزيج الطاقى.
1.8%	1.8%	1.7%	1.6%	1.9%	1%	1.8%	%	المؤشر عدد 2.2.1.1 : نسبة تحسين الكثافة الطاقية.
1,74%	-0,20%	1,55%	-3,50%	3,63%	1,92%	0,03%	%	المؤشر عدد 3.2.1.1 : نسبة تطور انبعاثات الغازات الدفينة في قطاع الطاقة.*

* مؤشر جديد

2.2- تقديم أنشطة البرنامج :

جدول عدد 6:

بيان الأنشطة والتدخلات لبرنامج الطاقة

الوحدة: الف دينار

البرنامج	الأهداف	تقديرات المؤشرات لسنة 2021	الأنشطة	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2022	دعائم الأنشطة
برنامج الطاقة	الهدف الاستراتيجي : 1.1.1 ضمان تزويد آمن ومنصف للجميع	المؤشر عدد 1.1.1.1 : نسبة تغطية الإنتاج الوطني للمحروقات للطلب الجملي على الطاقة. %46	نشاط عدد 1 : الإشراف والتصرف في قطاع الطاقة: - التاجير. - دراسة حول تحديد الاحتياطي ومأمولية الامتيازات القديمة.	1 849	- تنقيح مجلة المحروقات. - ترويج القطع الشاغرة. -الخطة التونسية لإصلاح قطاع الطاقة. -انعقاد دوري للجنة الاستشارية للمحروقات. - دراسة استراتيجية حول مستقبل قطاع التكرير في تونس في أفق 2050.
			نشاط عدد 2 : الدعم الموجه للمحروقات: - الدعم الموجه للشركة التونسية لصناعات التكرير .	3 491 000	- دراسة استراتيجية حول تأهيل الشركة التونسية لصناعات التكرير . - دراسة استراتيجية حول مستقبل قطاع توزيع المواد البترولية في أفق سنة 2040 وتموقع الشركة الوطنية لتوزيع البترول.
			نشاط عدد 3 : الدعم الموجه للمحروقات: - الدعم الموجه للشركة التونسية للكهرباء والغاز .		-تعزيز الربط الكهربائي بين تونس الجزائر وليبيا. -مشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا. - مشروع الشبكة الذكية. -تبسيط الإجراءات للمستثمرين في الطاقات المتجددة.

<p>- نشر دعوة لتقديم مشاريع لإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة في إطار نظام التراخيص.</p> <p>- نشر طلب عروض لمشاريع لإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة في إطار نظام اللزمات.</p> <p>- تشجيع مشاريع الإنتاج الذاتي للكهرباء من الطاقات المتجددة.</p> <p>- المواصلة في انجاز المشاريع والبرامج الوطنية للتحكم في الطاقة.</p> <p>- متابعة تنفيذ مشاريع الطاقات المتجددة المتحصلة على التراخيص.</p> <p>- مراجعة الإطار القانوني في مجال الطاقات المتجددة بما يلائم مزيد تشجيع استثمار الخواص.</p> <p>- تنفيذ المشاريع الوطنية في مجال التحكم في الطاقة.</p> <p>- استراتيجية وطنية لتخفيض الانبعاثات في قطاع الطاقة في أفق 2050</p> <p>- تحيين تقرير المساهمات المقصودة المحددة وطنيا (NDC)</p>	<p>60494</p>	<p>نشاط عدد 4 : النهوض بالطاقات المتجددة وتحسين كثافة استهلاك الطاقة</p> <p>- الوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة.</p> <p>- صندوق الإنتقال الطاقوي.</p>	<p>المؤشر عدد 1.1.2.1 : نسبة التطور السنوي لمساهمة الطاقات المتجددة في المزيج الطاقوي. 17 %</p> <p>المؤشر عدد 1.1.2.2 : نسبة تحسين الكثافة الطاقوية. 1.7 %</p> <p>المؤشر عدد 1.1.2.3 : نسبة تحسين انبعاثات الغازات الدفينة في قطاع الطاقة.* 1.55 %</p>	<p>الهدف الاستراتيجي 1.1.2: الانتقال إلى منوال طاقي منخفض الكربون</p>
--	--------------	--	--	---

تجدر الإشارة الى ان اعتمادات التاجير تخص برنامج الطاقة والتي وضعت في النشاط عدد 1 تخص كذلك قطاع الطاقات النتجددة والانتقال الطاقوي (الأنشطة 3و4)

2.3- تقديم أنشطة البرنامج :

جدول عدد 7:

مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج وحجم الإعتمادات المحالة

الوحدة : ألف دينار

الاعتمادات المحالة من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2022	أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى إنجازها في إطار تحقيق أهداف السياسة العمومية	الفاعل العمومي
3 491 000	<p>الدعم الموجه للمحروقات:</p> <ul style="list-style-type: none"> - تغطية الاستهلاك الوطني للمواد البترولية. - تدعيم طاقات الخزن لضمان استمرارية التزود. 	الشركة التونسية لصناعات التكرير
	<p>الدعم الموجه للكهرباء والغاز:</p> <ul style="list-style-type: none"> - تعزيز البيئة التحتية للشبكتي الكهرباء والغاز. - الحرص على ربط المشتركين الجدد بشبكتي الكهرباء والغاز - تغطية الاستهلاك الوطني من الكهرباء والغاز. - المساهمة في الترشيد في استعمال الطاقة. 	الشركة التونسية للكهرباء والغاز
60494	<p>الدعم الموجه للطاقات المتجددة وبرامج التحكم في الطاقة:</p> <ul style="list-style-type: none"> - انجاز المشاريع الوطنية في مجال التحكم في الطاقة. - انجاز برامج التحكم في الطاقة. - التحسيس على الترشيد في استعمال الطاقة. - التصرف في موارد صندوق الانتقال الطاقوي. - ضبط المشاريع والبرامج التي تهدف الى التقليل من الانبعاثات الدفيئة في قطاع الطاقة 	الوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة

3. إطار النفقات متوسطة المدى 2024-2022 الخاصة ببرنامج الطاقة:

ضبطت ميزانية برنامج الطاقة لسنة 2022 بمبلغ 62191 ألف دينار (دون احتساب الدعم) والتي ستشهد ارتفاعا مقدر بنسبة 18% مقارنة بميزانية سنة 2021 والمقدرة بحوالي 53 443 ألف دينار (دون احتساب الدعم) ويعود ذلك خاصة لدخول مشروع جديد حيز التنفيذ (مشروع استعمال الطاقة الفولطاضونية في المباني العمومية) والمقدر أن تبلغ نفقاته 11 400 ألف دينار 2030.

أما بالنسبة لدعم المحروقات فإنه يتوقع أن يبلغ 3 491 000 ألف دينار في سنة 2022 مقارنة بـ 443 454 ألف دينار في سنة 2021.

جدول عدد 8:

إطار النفقات متوسط المدى (2024 – 2022) التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البيان	إنجازات 2020	ق.م 2021	تقديرات * 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024
نفقات التأجير	7 186	7 152	7 809	9 695	10 571
نفقات التسيير	1 024	1 185	1220	1 722	1 774
نفقات التدخلات	1 511 362	445 806	3 543 562	131 861	98 866
نفقات التدخلات (دون احتساب الدعم)	41 362	44 806	52562	-	-
نفقات الاستثمار	0	300	600	1 200	0
المجموع (دون احتساب الدعم)	49 572	53 443	62191	-	-
المجموع	1 519 572	454 443	3 553 191	144 478	111 211

* تم تحيين الميزانية لسنة 2022 حسب نتائج المناقشات مع وزارة المالية

بطاقات مؤشرات قياس الأداء لبرنامج الطاقة

بطاقة تقديم المؤشر الاستراتيجي 1.1.1.1 : نسبة تغطية الإنتاج الوطني للمحروقات للطلب الجملي على الطاقة

رمز المؤشر: 1.1.1

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: الهدف 1.1.1 ضمان تزويد آمن ومنصف للجميع
2. تعريف المؤشر: هو الإنتاج الوطني من المحروقات بما في ذلك النفط والغاز والمكثفات على الطلب الجملي على الطاقة ويمكن هذا المؤشر من تحديد نسبة تغطية الإنتاج للطلب وبالتالي نسبة الاستقلالية الطاقية والامن الطاقى.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية **efficiency**

II. التفاصيل الفنية

1. طريقة احتساب المؤشر **(Formule)**: الإنتاج الجملي للمحروقات / الطلب الجملي على الطاقة الاولية
2. وحدة المؤشر: نسبة
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارة العامة للمحروقات بالنسبة للإنتاج والإدارة العامة للاستراتيجيات واليقظة بالنسبة للطلب بناء على معطيات الشركات العاملة في القطاع
4. تاريخ توفر المؤشر: بالنسبة للسنة n ، ابتداء من شهر فيفري للسنة $(n+1)$
5. القيمة المستهدفة للمؤشر **(Valeur cible de l'indicateur)**: 47 %
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للمحروقات بالنسبة للإنتاج والإدارة العامة للاستراتيجيات واليقظة بالنسبة للطلب

III. قراءة نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2021	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء:
2024	2023	2022		2020	2019	2018		
40%	43%	46%	47%	37%	36 %	40 %	%	نسبة تغطية الإنتاج الوطني للمحروقات للطلب الجملي على الطاقة

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

بالنسبة لسنة 2021 فمن المرجح ان نسبة تغطية الإنتاج الوطني للمحروقات للطلب الجملي على الطاقة في حدود 47 % أي ما هو مبرمج وذلك نتيجة دخول حقل نوارة حيز الاستغلال خلال سنة 2020 وحلق المنزل خلال سنة 2021 إثر حل الاشكال القانوني الخاص به الى جانب دخول الحقول الغازية عبير وبشرى حيز الإنتاج ومن المنتظر ان تشهد نسبة التغطية شبه استقرار خلال سنة 2022.

3. تحديد أهم النقص المتعلقة بالمؤشر :

وتجدر الإشارة ان مشاريع الاستكشاف والبحث وإنتاج المحروقات مشاريع ذات استثمارات ضخمة ولا تظهر نتائجها الا على مدى سنوات ومع ما شهده القطاع من شبه شلل بعدم اسناد رخص جديدة خلال العديد من السنوات بعد الثورة وتواصل

ارتفاع الطلب ستشهد نسبة تغطية الإنتاج للطلب تراجع نسبي ابتداء من سنة 2023 في انتظار مرور الرخص الجديدة المسندة بجميع المراحل لتصل الى مرحلة الإنتاج الفعلي.

يمكّن هذا المؤشر من ابراز مدى ضمان ال تزويد الأمن للطاقة ولو نسبيا الا ان ابرازه للانصاف يبقى محدودا

يصعب تحديد القيمة المستهدفة لهذا المؤشر سنويا لعدة اعتبارات منها التحركات الاجتماعية التي تأثر على الإنتاج ولا اعتبارات تقنية اذ لا يمكن التنبأ بالاعطاب التي تحدث في بعض الابار كما انه يوجد تباين بين تقديرات الاحتياطي الذي يمكن استخراجه والكميات المستخرجة فعليا.

بطاقة تقديم المؤشر الاستراتيجي 2.1.1.1: نسبة الربط بشبكتي الكهرباء والغاز. (جديد)

رمز المؤشر: 2.1.1

I. الخاصيات العامة

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: الهدف 1.1.1 ضمان تزويد آمن ومنصف للجميع
2. تعريف المؤشر: يشير المؤشر لنسبتي تطور الربط بشبكتي الكهرباء والغاز
3. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية *efficiency*

II. التفاصيل الفنية

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule):
الكهرباء: عدد المساكن المرتبطة بشبكة الكهرباء / العدد الجملي للمساكن
الغاز: عدد المساكن المرتبطة بشبكة الكهرباء / عدد المساكن المرتبطة بشبكة الغاز
2. وحدة المؤشر: نسبة
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المعهد الوطني للإحصاء والشركة التونسية للكهرباء والغاز
4. تاريخ توفر المؤشر: بالنسبة للسنة n ، ابتداء من شهر فيفري للسنة $(n+1)$
5. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): الكهرباء 99.8% والغاز 23%
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للكهرباء والانتقال الطاقوي والشركة التونسية للكهرباء والغاز

III. قراءة نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر
2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			2021	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:	
2024	2023	2022		2020	2019	2018		الكهرباء	نسبة الربط بشبكتي الكهرباء والغاز*
99,8%	99,8%	99,8%	99,8%	99,8%	99,8%	99,8%	%	الكهرباء	نسبة الربط بشبكتي الكهرباء والغاز*
23,4%	23,2%	23,0%	22,8%	22,6%	22,4%	21,9%	%	الغاز	الغاز*

بالنسبة للكهرباء يتسم المؤشر بالاستقرار ولكن على أرض الواقع يستمر عدد المساكن بالارتفاع وكذلك عدد المساكن المرتبطة بشبكة الكهرباء، أي أن المحافظة على هذه النسبة التي تعد نسبة مرتفعة/محترمة مقارنة بالدول الأخرى يتطلب الاستمرار في الاستثمار في البنية التحتية لشبكة الكهرباء (الإنتاج والنقل والتوزيع) والخدمات المسدات للمستهلكين.

أما بالنسبة للغاز فيعكس المؤشر الجهود والاستثمارات المبذولة لربط المساكن بشبكة الغاز الطبيعي، إلا أن البنية التحتية من نقل وتوزيع الغاز تستوجب استثمارات هامة جدا ونلاحظ أن الربط يكون مكلف بعض الشيء (مقارنة بالكهرباء) بالنسبة للفئات ذات الدخل المحدود وحتى المتوسطة فهي تثير الالتجاء إلى الغاز المسال (قوارير الغاز) بما أنها مدعمة بصفة كبيرة مما يعد عائقا هام لتطور المؤشر.

3. تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر :

دقة المؤشر بالنسبة للكهرباء تعتمد خاصة على البيانات المتعلقة بالتعداد السكاني الذي يقوم به المعهد الوطني للإحصاء كل 10 سنوات، كما قد تحتاج طريقة احتساب مؤشر الغاز الى مراجعة.

بطاقة تقديم المؤشر الاستراتيجي 1.2.1.1: نسبة التطور السنوي لمساهمة الطاقات المتجددة في المزيغ الطاقوي.

رمز المؤشر: 1.2.1

I. الخصائص العامة

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: الهدف 1.1.2 الانتقال إلى منوال طاقي منخفض الكربون
2. تعريف المؤشر: يقيس المؤشر نسبة التطور السنوي لمساهمة الطاقات المتجددة في المزيغ الكهربائي
3. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية efficiency

II. التفاصيل الفنية

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): الإنتاج السنوي للطاقات المتجددة / الإنتاج الوطني للكهرباء
2. وحدة المؤشر: النسبة
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارة العامة للكهرباء والانتقال الطاقوي والوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة
4. تاريخ توفر المؤشر: بالنسبة للسنة n، ابتداء من شهر مارس للسنة (n+1)
5. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 4.4 %
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للكهرباء والانتقال الطاقوي

III. قراءة نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			2021	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2024	2023	2022		2020	2019	2018		
22 %	19 %	17%	4.4 %	3.9 %	3.7 %	3.1%	%	نسبة مساهمة الطاقات المتجددة في المزيغ الكهربائي

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

نظرا للعجز الطاقوي وعدم تنوع مصادر الطاقة الأولية لإنتاج الكهرباء بات اللجوء الى الطاقات المتجددة ضرورة ولا خيارا وفي هذا الصدد اعتمدت الحكومة استراتيجية تركز على تطوير الطاقات المتجددة لبلوغ 30% في غضون 2030 على ان يتم ادراج حوالي 1900 ميغاواط موفى سنة 2023.

ولبلوغ هذه النسبة الهامة، شهد هذا القطاع تسريعا في نسق المشاريع بعد صدور القانون الخاص به والنصوص الترتيبية ومن المنتظر ان تدخل اولى المشاريع حيز الاستغلال خلال سنة 2020 على ان ترتفع نسبة الإنجاز تدريجيا لتبلغ نسبة مساهمة الطاقات المتجددة في انتاج الكهرباء حوالي 22 % سنة 2024.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

مع دخول العديد من المشاريع من انتاج الخواص، هنالك رهانات جدية متعلقة بشمولية تغطية المؤشر.

المؤشر عدد 2.2.1.1: نسبة تحسين الكثافة الطاقية

رمز المؤشر: 2.2.1

I. الخصائص العامة للمؤشر

- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: الهدف 1.1.2 الانتقال إلى منوال طاقي منخفض الكربون
- تعريف المؤشر: تعتبر كثافة الطاقة من أكثر المؤشرات استعمالاً على المستوى الدولي لاحتساب تقليص كمية الاستهلاك الطاقية لإنتاج ألف دينار من الناتج المحلي الإجمالي وهو مؤشر يبرز مدى تحسن النجاعة الطاقية من خلال تطوير التحكم في الطاقة على مختلف المستويات وتوجيه الاقتصاد إلى القطاعات ذات المردودية العالية وغير مستهلكة للطاقة واستعمال التكنولوجيات الحديثة المقتصدّة للطاقة.
- طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية (efficiency)

II. التفاصيل الفنية

- طريقة احتساب المؤشر (Formule): نسبة تطور الكثافة الطاقية خلال السنة المعنية بالمقارنة مع السنة التي سبقتها
- وحدة المؤشر: ألف طن مكافئ نפט/ 1000 دينار
- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المرصد الوطني للطاقة والمناجم والمعهد الوطني للإحصاء
- تاريخ توفّر المؤشر: بالنسبة للسنة n، ابتداء من شهر ماي للسنة (n+1)
- القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 1.1 % سنة 2022.
- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة

III. قراءة نتائج المؤشر

a. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2021	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2024	2023	2022		2020	2019	2018		
2.5%	1.5%	1.1%	-4.2%	-2.1%	0%	1.1%	%	نسبة تحسين الكثافة الطاقية

b. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

استقر مؤشر الكثافة الطاقية في مستوى معدل السنوات الأخيرة بـ 0.130 طن مكافئ نפט/ألف دينار (2010) ويعود هذا إلى الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعيشها البلاد خلال العشرية الأخيرة . بالنسبة لسنة 2020، انعكست أزمة الكوفيد 19 سلبيًا على الاقتصاد التونسي حيث تراجع النمو الاقتصادي حسب المعهد الوطني للإحصاء بـ 8.8% مقارنة بسنة 2019، في ما تراجعت نسبة الطلب على الطاقة الأولية بنسق أقل من النمو الاقتصادي (7%) في نفس الفترة مما أثر سلبيًا على مؤشر الكثافة الطاقية الذي شهد تدهورًا يقدر بـ 2.1% .

حسب الميزان الاقتصادي لسنة 2021، من المتوقع أن يبلغ النمو الاقتصادي 4% تقريبا. كما من المتوقع ان نسبة نمو الطلب على الطاقة ستعود الى نسقتها العادية، مما سيأثر سلبا على نسبة تحسين الكثافة الطاقية في 2021.

في ما يتعلق بتطور الكثافة الطاقية خلال الفترة 2021-2023، من المنتظر أن يتحسن هذا المؤشر بمعدل 3.6% سنويا، وذلك من خلال تنفيذ البرامج التالية:

- المخطط الاجتماعي والاقتصادي 2021 – 2025.
- تسريع تنفيذ برنامج العمل للنجاعة الطاقية والمخطط الشمسي التونسي خلال الفترة 2021 – 2030.

c. تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر :
لا يوجد.

المؤشر عدد 3.2.1.1: نسبة تطور انبعاثات الغازات الدفيئة في قطاع الطاقة (جديد)

رمز المؤشر: 3.2.1

I. الخاصيات العامة

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: الهدف 1.1.2 الانتقال إلى منوال طاقي منخفض الكربون
2. تعريف المؤشر:
3. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية **efficiency**

II. التفاصيل الفنية

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): نسبة تطور
2. وحدة المؤشر: نسبة
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة
4. تاريخ توفر المؤشر: بالنسبة للسنة n، ابتداء من شهر ماي للسنة (n+1)
5. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 1.55 %
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة

III. قراءة نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2021	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء:
2024	2023	2022		2020	2019	2018		
1,74%	-0,20%	1,55%	-3,50%	3,63%	1,92%	0,03%	%	نسبة تطور انبعاثات الغازات الدفيئة في قطاع الطاقة

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

فيما يتعلق بانبعاثات الغازات الدفيئة، تم تسجيل استقرار في إجمالي انبعاثات الغازات الدفيئة في قطاع الطاقة خلال الفترة 2010-2020 وذلك بنمط تطور سنوي يقدر بـ -0.2%.

كما سجلت الانبعاثات المتسربة (émissions fugitives) تراجعاً خلال نفس الفترة ويعود ذلك إلى انخفاض إنتاج النفط والغاز.

3. تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر :

تقليص نسق تطور انبعاثات الغازات الدفيئة في قطاع الطاقة يعود أساساً إلى تنفيذ برامج التحكم في الطاقة وذلك من خلال المشاريع المتعلقة بالنجاعة الطاقية والطاقات المتجددة وفقاً لاهداف المساهمة المحددة وطنياً المحيطة.

بطاقات المنشآت والمؤسسات العمومية المتدخلة في برنامج الطاقة

بطاقة عدد 1: الشركة التونسية للكهرباء والغاز

أ. التعريف: الشركة التونسية للكهرباء والغاز

1. النشاط الرئيسي: إنتاج الكهرباء ونقل وتوزيع الكهرباء والغاز
2. ترتيب المؤسسة: مؤسسة عمومية
3. مرجع الإحداث: مرسوم بتاريخ 3 أفريل 1962
4. مرجع التنظيم الإداري و المالي: قانون عدد 8 سنة 1962
5. تاريخ إمضاء آخر عقد برامج أو أهداف بين الوزارة و المؤسسة: جوان 2017

إ. الإستراتيجية والأهداف

مؤشرات قياس الأداء و أهم الأنشطة :

* تلبية الطلب على الكهرباء :

- الدورة المزدوجة برادس (محطة ج) :سبتمبر 2021
- الدورة المزدوجة بالصخيرة :توقيع العقد و بداية الدراسات مرتبط بالقرار النهائي لإنجاز هذا المشروع من طرف الشركة
- محطات فولطا ضوئية 300 ميغاواط :توقيع العقد مرتبط بالقرار النهائي لإنجاز هذا المشروع من طرف الشركة
- محطة هوائية بطباقة :توقيع العقد مرتبط بالقرار النهائي لإنجاز هذا المشروع من طرف الشركة
- إنجاز المخطط الثاني عشر لنقل الكهرباء : 2016-2023.
- إنجاز المخطط الثالث عشر لنقل الكهرباء :2020-2024.
- ربط مراكز الإنتاج الفولطاضوئية بنظام اللزمات و محطة تحلية مياه البحر بصفافس بشبكة نقل الكهرباء
- تقوية الشبكة شمال – جنوب : 2021-2023
- إنجاز خط بوشمة –ربانة : 2021-2023
- إنجاز محطة قبلي 2 : 2021-2023
- إنجاز خط ذات جهد عالي برج بورقبيبة تطاوين : 2021-2023
- ربط حوالي 117 ألف منخرط جديد بالشبكة سنويًا.

* تلبية الطلب على الغاز :

- إنجاز أنبوب الغاز تونس – باجة - الدهماني: 2018-2022.
- إنجاز أنبوب الغاز تطاوين: 2018-2022.
- إنجاز أنبوب الغاز مروج – مساكن: 2020-2023
- أنبوب الغاز لتزويد المعتمدياتبسيدي بوزيد،لسود ، جلمة ، سبيطلة و حاجب العيون: 2018-2022
- أنبوب الغاز لتزويد جهة الشمال الغربي، معتمديات بنزرت، و تطاوين: 2018-2022
- ربط حوالي 36 ألف منخرط جديد بشبكة الغاز سنويًا.

إ. الميزانية :

تقديم عام لميزانية الشركة التونسية للكهرباء والغاز للسنة المالية 2022
ميزانية التصرف

ميزانية 2022	ميزانية 2021 محي نة	ميزانية 2021	المؤشرات
20 540	19 982	20 500	إنتاج الكهرباء (ج و س)
19267	16564	17188	- إنتاج الشركة
1136	3282	3 171	- إنتاج المولد الخاص

137	136	141	- المنتجين الذاتيين
210	213	210	الإستهلاك النوعي (ط م ن / ج و س)
2,8%	% 3	% 3	نسبة الطاقات المتجددة
<u>5 778</u>	<u>5 688</u>	<u>5 750</u>	<u>استعمالات الغاز (أ ط م ن)</u>
3931	3461	3534	- مولدات الشركة
230	654	635	- المولد الخاص
1461	1422	1435	- الحرفاء
156	151	146	- معمل الغاز المسيل
<u>5 778</u>	<u>5 688</u>	<u>5 750</u>	<u>مصادر الغاز (أ ط م ن)</u>
2357	2441	2384	- غاز محلي
3396	3225	3336	- غاز جزائري
25	22	30	- سوناتراك البرمة
<u>16 930</u>	<u>16 390</u>	<u>16 730</u>	<u>طلب الكهرباء (ج و س)</u>
1395	1335	1320	- جهد عالي
7085	6855	7010	- جهد متوسط
8300	8050	8400	- جهد منخفض
<u>1 461</u>	<u>1 422</u>	<u>1 435</u>	<u>طلب الغاز الحرفاء (أ ط م ن)</u>
351	342	365	- ضغط عالي
511	498	460	- ضغط متوسط
599	582	610	- ضغط منخفض
117 000	110 000	110 000	عدد المنخرطين الجدد بشبكة الكهرباء
36 000	35 000	40 000	عدد المنخرطين الجدد بشبكة الغاز
15 757	14 035	15 679	عدد الأعوان الناشطون
5196,5	5334,5	5404,3	رقم المعاملات (مليون دينار)
5111,8	4147,7	3089,6	شراءات الغاز (مليون دينار)
-1879,7	-1006,0	-8,0	النتيجة الصافية (مليون دينار) (بدون إعتبار نتيجة الصرف)

ميزانية الإستثمارات

الوحدة : مليون دينار

ميزانية 2022	ميزانية 2021 محيحة	ميزانية 2021	المشاريع
<u>52,2</u> 20,1 0 2,7 2,4 0,3 0,1 0,1 26,5	<u>154,6</u> 115,0 0,5 3,7 4,3 0,3 0,1 0,1 30,6	<u>151,0</u> 113,9 0 0 0 0,3 0,1 0,1 36,6	<u>مشاريع إنتاج الكهرباء</u> - الدورة المزدوجة برادس (محطة ج) - محطة توليد الكهرباء بتربينات الغازية بالمرناقية - المحطة الفولطا ضوئية بتوزر 1 - المحطة الفولطا ضوئية بتوزر 2 - المحطات الفولطاضوئية 300 م.و. - المحطة الهوائية بجببطباقة - الدورة المزدوجة بالصخرة - مشاريع أخرى
<u>334,2</u> 0 15,0 6,7 256,5 4,0 51,6 12,5 0,1 0,1 0,5	<u>103,3</u> 5,2 16,8 12,1 64,8 0 3,0 0,2 0,1 0,1 1,3	<u>591,4</u> 0 13,8 8,2 387,0 10,0 171,9 75,0 55 15,0 0,5	<u>مشاريع نقل الكهرباء</u> - برنامج النقل المخطط الحادي عشر - برنامج النقل الفاصل - برنامج النقل المخطط الثاني عشر - برنامج النقل المخطط الثالث عشر - مركز التحكم عن بعد بصفاقس - مشاريع أخرى لنقل الكهرباء منها : تقوية الشبكة الوطنية شمال - جنوب خط برج بورقبية و خط بوشمة - ريانة ربط محطة قبلي 2 - مشاريع أخرى (صيانة شبكة النقل...)
<u>208,4</u> 163,4 45,0	<u>171,1</u> 131,1 40,0	<u>206,5</u> 181,5 25,0	<u>مشاريع توزيع الكهرباء</u> (تنوير حضري وريفي وفلاحي وصناعي وخدماتي....) Projet SMART Grid
<u>139,3</u> 6,0 23,2 47,7 33,7 28,7	<u>133,0</u> 0,4 49,0 37,6 24,4 21,6	<u>202,4</u> 8,7 68,9 53,1 28,4 43,3	<u>مشاريع الغاز</u> - محطات الضخ - المشاريع الكبرى (...) - تزويد المعتمديات - مشاريع توزيع الغاز (ربط بالشبكة منزلي وصناعي) - مشاريع أخرى (محطة البرمة ، نظام التحكم المركزي و نظام القيس....)
34	19,9	64	مشاريع لوجستيكية وبنيات مدنية - (اقتناء وسائل النقل ومعدات وبرمجيات إعلامية...)
768,0	581,7	1215,3	المجموع

بطاقة عدد 2 : الوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة

1- التعريف

- 1-1- النشاط الرئيسي :
تتمثل مهام الوكالة في تنفيذ سياسة الدولة في ميدان التحكم في الطاقة بدراسة وتصوّر وتنسيق البرامج وذلك في مجالي الإستعمال المحكم للطاقة والطاقات المتجددة
- 1-2- ترتيب المنشأة : مؤسسة عمومية لا تكتسي صبغة إدارية
- 1-3- مرجع الأحداث : تم إحداث الوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة بمقتضى الأمر عدد 8 لسنة 1985 والمؤرخ في 14 سبتمبر 1985
- 1-4- مرجع التنظيم الإداري و المالي : الأمر عدد 1918 لسنة 1991
- 1-5- تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة و المنشأة/المؤسسة: سنة 2006

2- إطار القدرة على الأداء :

- 1-2- الإستراتيجية العامة: التحكم في الطاقة من خلال ترشيد إستعمال الطاقة والتهوض بالطاقات المتجددة وإستبدال الطاقة
- 2-2- تحديد المساهمة في أهداف البرنامج : مساهمة مباشرة أو غير مباشرة
- 3-2- أهم الأولويات و الأهداف :
- تحسين الكثافة الطاقية بنسبة 3% سنويا خلال الفترة 2021-2030
 - الاقتصاد في الطاقة بنسبة 30 % إلى موفى 2030
 - الترفيع من مساهمة الطاقات المتجددة في إنتاج الكهرباء لتبلغ 30% سنة 2030
- 2- مؤشرات قياس الأداء و أهم الأنشطة:

الأهداف الخصوصية	المؤشرات	الانشطة و التدخلات
ترشيد استهلاك الطاقة	عدد عقود البرامج عمليات التدقيق في الطاقة إنجاز دراسات ترابية لفائدة الجماعات المحلية الإحاطة الفنية للمؤسسات حسب منظومة ISO50001	تحسيس المؤسسات للقيام بالتدقيق الدوري والإجباري للطاقة
	الإحاطة الفنية للمؤسسات لتركيز نظم التحكم في الطاقة	إحاطة ومزيد دعم المؤسسات في اعداد كراس الشروط واختيار الخبير المدقق
	دراسات جدوى حول التقنيات الحديثة دورات تكوينية حول التحكم في الطاقة	الاعداد و المصادقة على كراس الشروط المتعلقة بدراسات الجدوى وعمليات المساندة والمراقبة وقائمة الخبراء المتعلقة بجميع القطاعات
	إسناد الامتيازات الجبائية إسناد إتمادات خبراء مدققين في الطاقة إسناد التأشيرات الطاقية للالالكهرمنزلية	اعداد وتنفيذ خطة اتصالية للتعريف بتدخلات الوكالة في ميدان النجاعة الطاقية
		إعداد ومضات إعلامية مبسطة حول إجراءات الانتفاع بتدخلات الصندوق والعمل على نشرها في موقع الواب للوكالة والشبكات الاجتماعية
		إحاطة المؤسسات والبلديات على ضبط مخطط الاستثمار
		تنمية الموارد البشرية وتدعيمها والتكثيف من الدورات التكوينية وتخصيص الاعتمادات الضرورية لذلك

<p>إبرام الاتفاقيات بين وزارة المالية والمؤسسات المتدخلة في التصرف في الصندوق (مؤسسات القرض وشركات استثمار ذات رأس مال تنمية والصناديق المشتركة للتوظيف في رأس مال تنمية والمودع لديه)</p> <p>تفعيل تدخلات صندوق الانتقال الطاقى الأخرى المتعلقة بالقروض وصندوق الاستثمار والبرامج الوطنية</p> <p>الانطلاق في اعداد كراش شروط لتركيز منظومة اعلامية شاملة للتصرف في جميع تدخلات صندوق الانتقال الطاقى و عقود البرامج.</p> <p>إعداد دراسة إستراتيجية حول قطاع البناء العمومي والخاص وإقتراح خطة عمل في ميدان التحكم في الطاقة</p> <p>إعداد دراسة إستراتيجية حول تأثيرات الزيادة في أسعار المحروقات على قطاعات الصناعة والسياحة والنقل وإقتراح خطة عمل في الغرض.</p> <p>اعداددراسة إستراتيجية حول ترشيد استهلاك الطاقة أفق 2050</p>	<p>القدرة المركزة في ميدان التوليد المؤتلف للطاقة</p> <p>تنمية استعمال السيارات الكهربائية</p>	
<p>تركيز منصة للتكوين عن بعد لفائدة الخبراء المحليين وجميع المتدخلين في مجال تسخين المياه بالطاقة الشمسية الجماعية</p> <p>تقديم الإحاطة الفنية للمؤسسات العمومية في إطار إعدادها لإنجاز مشاريع تسخين المياه بالطاقة الشمسية الجماعية على غرار وزارة الداخلية والبلديات...</p> <p>إعداد دراسة حول الإمكانيات المتاحة لاستعمال الطاقة الشمسية لتسخين مياه الأساليب الصناعية في قطاعات الصناعات الغذائية والنسيجوتونس</p> <p>مراقبة إنجاز المحطات الشمسية الجماعية وإحاطة جميع المتدخلين في المشروع</p> <p>إنشاء منصة إلكترونية لمتابعة وتقييم أداء المحطات الجماعية لتسخين المياه بالطاقة الشمسية وتطوير إجراءاتها قصد تعميمها</p>	<p>المساحة المركزة من اللاقطاتالشمسية الجماعية لتسخين المياه بالمتر مربع</p>	<p>تسخين المياه بالطاقة الشمسية :</p> <p>بلوغ 2,85 مليون متر مربع من اللاقطات الشمسية الحرارية بحلول 2030</p>
<p>إعداد دراسة تتعلق بتقييم مشروع النهوض بالسخانات الشمسية ومدى تأثيره على القطاع والتعديلات الممكنة لضمان ديمومه</p> <p>تكوين وتأهيل تقنيي تركيب السخانات الشمسية طبقا لمنظومة الجودة QUALISOL</p> <p>تنظيم ورشات تحسيسية وتكوينية حول جودة السخانات الشمسية و تركيب وصيانة السخانات الشمسية و خدمات ما بعد البيع</p> <p>الشروع بالتنسيق مع كل المؤسسات المتدخلة - (INNORPI-CTMCCV- CRTEN-TUNAC) في وضع نظام إشهاد بالمطابقة للسخانات الشمسية طبقا للعلامة العالمية Keymark والعربية SHAMCI وذلك ضمن مشروع دعم البنية التحتية لجودة الطاقة الشمسية الحرارية بالشراكة مع التعاون الفني الألماني "PTB"</p>	<p>المساحة المركزة من اللاقطات الشمسية لتسخين المياه في قطاع السكن بالمتر مربع المساحة المركزة من تسخين المياه بالطاقات المتجددة بالمتر مربع</p>	<p>(تحقيق اقتصاد جملي للطاقة بحوالي 3 مليون طن مكافئ نفط على مدة استغلال أو حياة التجهيزات الشمسية)</p>
<p>اعداد دراسة تتعلق بتعديل هيكله منظومة الدعم بالنسبة للتجهيزات المرتبطة بالجهد المنخفض</p> <p>الاعداد والمصادقة على كراس الشروط المتعلقة بدراسات الجدوى وعمليات المساندة والمراقبة وتعيين قائمة الخبراء المتعلقة بجميع القطاعات</p> <p>اعداد منظومة اعلامية للتصرف في ملفات الدفعات الخاصة ببرنامج انتاج الكهرباء بالمباني الشمسية (البرنامج الاعتيادي والبرنامج الاقتصادي)</p> <p>نشر والانطلاق في تنفيذالدراسة إستراتيجية حول ترشيد الطاقاتالمتجددة أفق 2050 التي تم الانتهاء من اعدادها سنة 2020</p> <p>انجاز خارطة الطاقات المتجددة للمشاريع المنجزة وفي طور الانجاز</p>	<p>القدرة المركزة من انتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة بغرض الاستهلاك الذاتي بالنسبة للمنشآت المرتبطة بالشبكة</p>	<p>انتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة:</p> <p>بلوغ نسبة 30 % سنة 2030</p>

4-2- ميادين التدخّل:

- تسيير عمليات التدقيق الإجباري والدوري في الطاقة في قطاعات الصناعة والنقل والخدمات،
- دراسة المشاريع المستهلكة للطاقة والخاضعة للإستشارة المسبقة الوجوبية،
- إقتراح الحوافز والتشجيعات والإجراءات الكفيلة بتطوير ميدان التحكم في الطاقة،
- إسناد شهادات بالنسبة للتجهيزات والمعدات التي تساهم في ترشيد استعمال الطاقة أو الخاصة بالطاقات المتجددة وذلك للإنتفاع بالتشجيعات المنصوص عليها بالتشريع والتراتب الجاري بها العمل
- الحثّ على إستغلال التقنيات والتكنولوجيات ذات النجاعة العالية في إستعمال الطاقة،
- تنمية المشاريع النموذجية في ميدان التحكم في الطاقة ومتابعة إنجازها،
- التهوض بالتكوين في ميدان التحكم في الطاقة بالتعاون مع الهياكل المعنية،
- إعداد البرامج الوطنية الخاصة بالتحسيس والتوعية في مجال التحكم في الطاقة وتنفيذها،
- المساهمة في برامج البحث العلمي في مجال التحكم في الطاقة،
- دراسة المشاريع الخاصة بالتحكم في الطاقة وبرمجتها وتقويمها والقيام بالدراسات المتعلقة بالحدّ من إنبعاثات الغازات الدفينة
- المرتبطة باستهلاك الطاقة وبصفة عامة كلّ الدراسات التي تدخل في إطار مشمولاتها،
- إعداد جرد الغازات الدفينة الناتجة عن إستهلاك الطاقة وتحليل مؤشرات التحكم في الطاقة.

III- الميزانية :

تقديم عام لميزانية الوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة للسنة المالية 2022 :

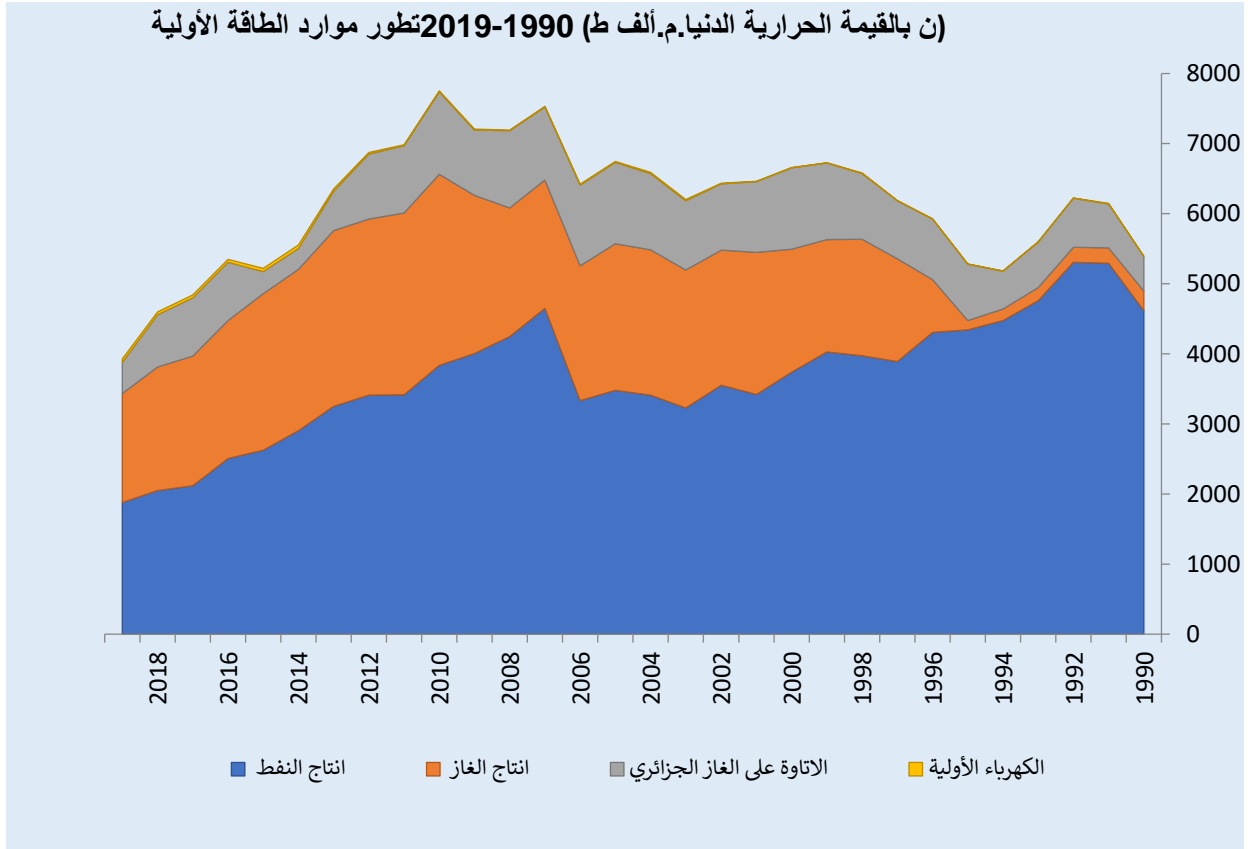
(بحساب الالف دينار)

الميزانية المقترحة		بيان الفقرة
موارد اخرى	موارد عامة للميزانية+ ق.خ.م	
	7 672	نفقات التاجير
	1 671	نفقات التسيير
	120 423	نفقات التدخلات
-	156	التدخل في الميدان العمومي
	3 267	التدخلات في الميدان الاقتصادي
-	60 000	الحسابات الخاصة في الخزينة FTE
-	57 000	مشروع استعمال الطاقة الفلطاضية في المباني العمومية

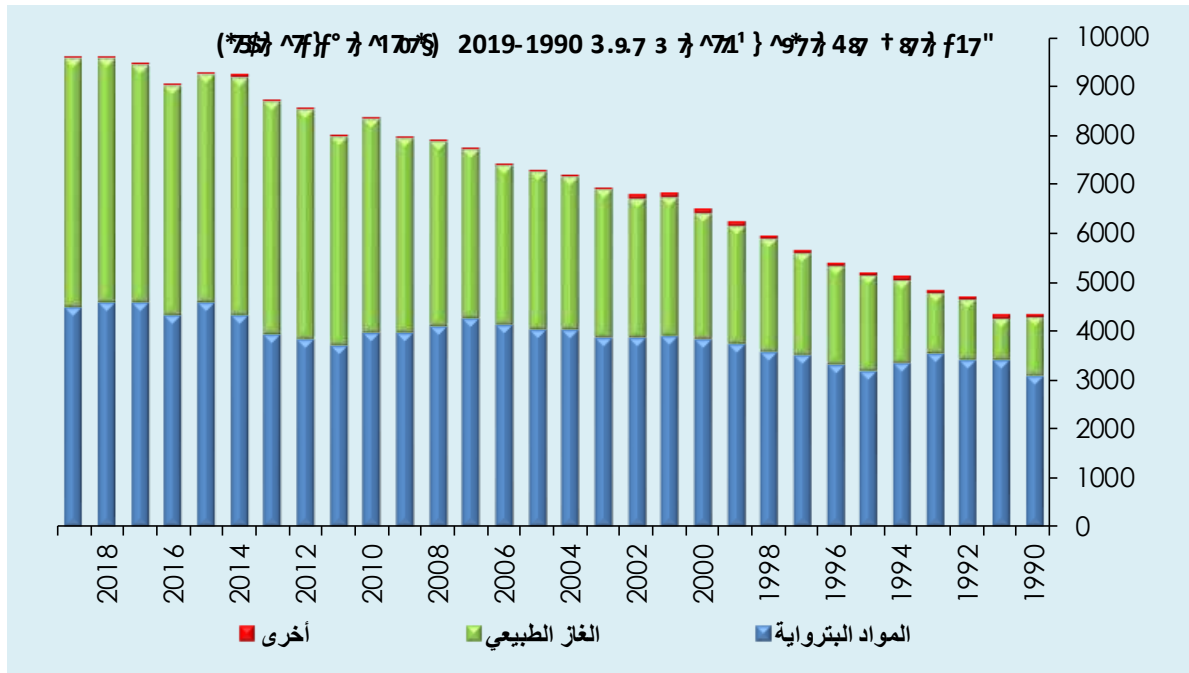
الملاحق

بعض البيانات عن قطاع الطاقة في تونس

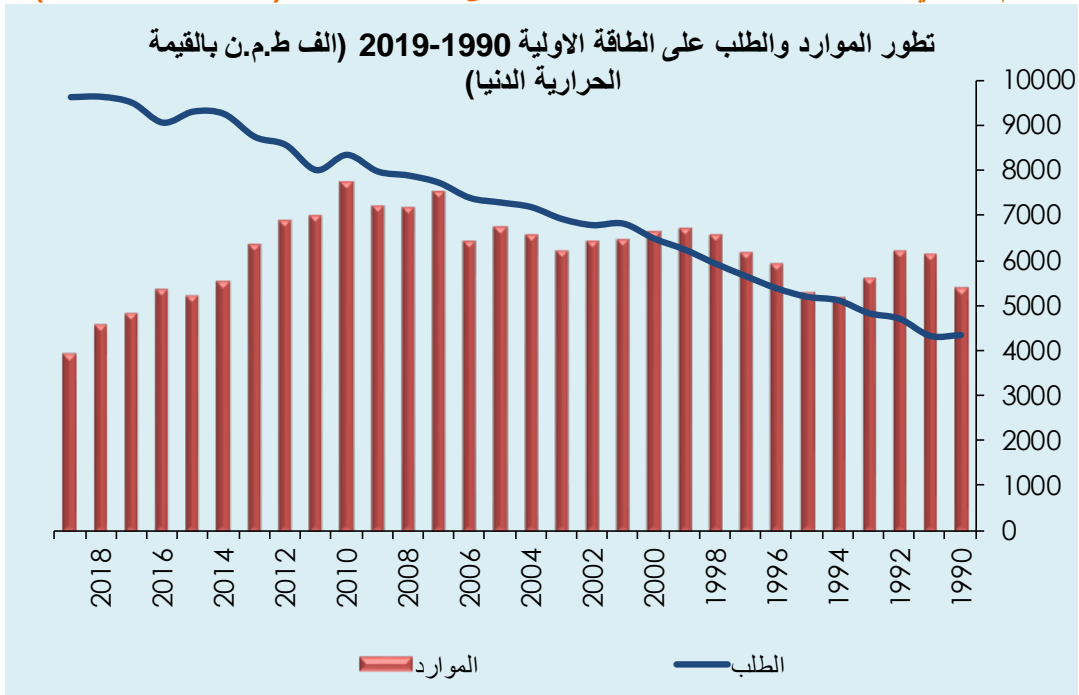
الرسم البياني عدداً 1 : تطور موارد الطاقة (ألف طن مكافئ نفط)



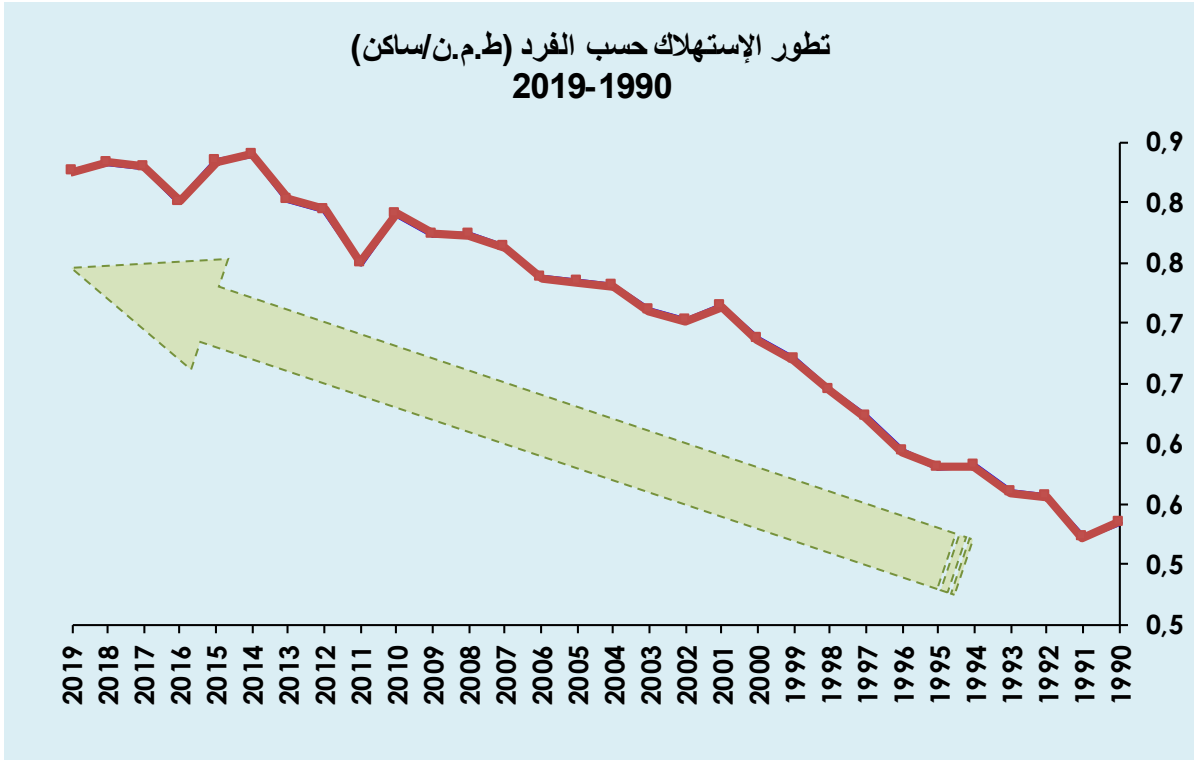
الرسم البياني عدد أ.2: تطور الطلب على الطاقة الأولية (ألف طن مكافئ نفط)



رسم البياني عدد أ.3: تطور الموارد والطلب على الطاقة الأولية (ألف طن مكافئ نفط)



الرسم البياني أ.6: تطور معدل استهلاك الفرد من الطاقة (ألف طن مكافئ نفط/الفرد)



البرنامج عدد 2 : برنامج "الصناعة"

إسم رئيس البرنامج وتاريخ توليه مهمة "رئيس البرنامج "

رئيس البرنامج: السيد كمال الهنداوي
تاريخ تولي المهمة: 22 مارس 2021
المكلفان بالملف: - فتحي بن شعبان
- معز رمضان

1 - تقديم برنامج الصناعة واستراتيجيته:

1-1 تقديم برنامج الصناعة

في ميدان الصناعة، تضطلع وزارة الصناعة والطاقة والمناجم بمهمة إعداد وتنفيذ سياسة الحكومة في الميادين المتعلقة بالصناعة والخدمات المتصلة بها والنهوض بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة والسلامة الصناعية.

2-1 استراتيجية القطاع في مجال الصناعات المعملية

وفي هذا الإطار سيعمل قطاع الصناعة خلال المرحلة القادمة على ضبط وتطوير وتنفيذ السياسات الوطنية في هذه المجالات وذلك بهدف إعادة عجلة التنمية ومزيد دعم الاستثمار والمؤسسات الصغرى والمتوسطة وتشجيع المبادرة الخاصة وخلق الثروة وفرص التشغيل والتطوير التكنولوجي وتطوير مناخ الأعمال خاصة بالاعتماد على رقمته الخدمات وتسهيل الإجراءات الإدارية.

❖ تقديم استراتيجية القطاع في مجال الصناعات المعملية

ستركز التوجهات والأهداف الاستراتيجية الأولية للصناعة خلال الخماسية القادمة أساسا على:

- دعم المؤسسات الصناعية لتخطي الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها جراء تأثير الوضع الصحي العالمي الناجم عن انتشار جائحة كورونا المستجدة،
- دعم النسيج الصناعي عبر المرور من صناعة مبنية على قدرة تنافسية سعرية إلى صناعة ذات قيمة مضافة عالية وحث المؤسسات لتحسين قدراتها الانتاجية والتنافسية.
- إضفاء مزيد من النجاعة على حوكمة المؤسسات العمومية تحت الإشراف وإعادة هيكلة البعض نها،
- دفع التجديد والتطوير التكنولوجي عبر الرفع من القيمة المضافة التكنولوجية للمنتوج والعناية بمجال البحث والتطوير في القطاع الصناعي،

- دفع الاستثمار الصناعي قصد بعث مواطن شغل جديدة خاصة لحاملي الشهادات العليا بالمناطق الداخلية والعمل على الرفع من نسق الاستثمار في القطاعات الواعدة وذات نسب التأطير العالية،
- تطوير جيل جديد من المناطق الصناعية المندمجة مع اعطاء الأولوية للجهات الداخلية بمساهمة القطاع الخاص والعمل على اختصار الأجال ومراجعة منظومة الصيانة والتصرف في المناطق الصناعية،
- رقمنة تدخلات وزارة الصناعة (قبل موفى سنة 2023) والنسيج الصناعي والخدمات ذات الصلة والشروع في الإحاطة بالمؤسسات الصناعية للمرور بها نحو الصناعات الذكية "industrie 4.0"،
- اعتماد الاقتصاد الدائري خاصة من خلال تطوير سلسلة القيمة لرسكلة وتثمين النفايات في القطاع الصناعي،
- تعزيز تموقع تونس ضمن سلاسل القيم العالمية وتطوير الصادرات الصناعية وتعزيز الشراكة الدولية وإبراز تونس كقاعدة صناعية وتكنولوجية.

2- أهداف ومؤشرات الأداء الخاصة بالبرنامج:

1.2- تقديم أهداف ومؤشرات قيس الأداء:

الهدف 1-1-2: دعم القدرة التنافسية للقطاع الصناعي والخدمات المتصلة بالصناعة

-تقديم الهدف : دعم القدرة التنافسية للقطاع الصناعي من خلال دعم التجديد و التطوير التكنولوجي عبر تطوير برنامج التأهيل ليكون أكثر فاعلية في مجال التجديد و الابتكار ودعم الصناعة الذكية وتعزيز منظومة الجودة وتطوير شبكات الشراكة قصد الرفع من القيمة المضافة للمنتوج التونسي ومواصلة العمل على مساندة النسيج الصناعي على تجاوز الآثار السلبية لجائحة الكورونا وتطوير الصناعة النظيفة والاقتصاد الدائري والمرور إلى الصناعة الذكية.

-مرجع الهدف : التوجهات الاستراتيجية للصناعة والتجديد

-مبررات اعتماد المؤشرات الخاصة بالهدف : تموقع القطاع الصناعي في الإقتصاد التونسي ومدى مساهمته في رفع التحديات التي يواجهها هذا الأخير.

▪ تقديم المؤشرات:

✓ المؤشر 1-1-1-2 نسبة نمو مؤشر الإنتاج الصناعي

يقيس حجم الإنتاج لقطاع الصناعة، سواء كانت السلع المصنعة تم إعدادها للاستهلاك المحلي أو للتصدير، ويرتبط هذا المؤشر ارتباطاً وثيقاً بالدورة الاقتصادية لذلك لديه القدرة على التنبؤ بمعدلات البطالة والدخل ويعكس الحالة العامة للاقتصاد.

إنجازات وتقديرات المؤشر

تقديرات			2021	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2024	2023	2022		2020	2019	2018		
94	94	94	92,9	84,2	89,1	92,17	%	المؤشر 1-1-1-2 نسبة نمو مؤشر الإنتاج الصناعي

تم تحيين مؤشر الإنتاج الصناعي لسنة 2021 اعتماداً على بيانات المعهد الوطني للإحصاء وقد سجل المؤشر انخفاضاً هاماً سنة 2020 بسبب تداعيات أزمة كورونا وقد أخذ في الصعود سنة 2021 ومن المنتظر عودة النسق الطبيعي للقطاع الصناعي سنة 2022. وقد تم تحديد تقديرات الثلاث سنوات المقبلة بناء على نوايا الاستثمار المودعة والاستثمارات المتوقعة في الميدان الصناعي عن طريق برنامج التأهيل والاستثمارات التكنولوجية ذات الأولوية.

✓ المؤشر 2-1-1-2 نسبة مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام

يقيس هذا المؤشر نسبة الثروة التي يخلقها القطاع مقارنة بالناتج الداخلي الخام واختيار هذا المؤشر مهم حيث إن نموه دليل على خلق الثروة والاستثمار وزيادة التشغيل لقطاع الصناعة، ويؤشر انكماشه على العكس.

إنجازات وتقديرات المؤشر

تقديرات			2021	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2024	2023	2022		2020	2019	2018		
16,5	16	15,5	15,2	15,0	15,9	16,4	%	المؤشر 2-1-1-2 نسبة مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام

تم تحيين المؤشر للسنوات الفارطة من خلال المعطيات المتوفرة بالمعهد الوطني للإحصاء وقد سجل المؤشر انخفاضا سنتي 2019 و2020 ويعود هذا المسار إلى انخفاض الإنتاج في قطاع الصناعات الميكانيكية وقطاع النسيج والملابس كما أثرت تداعيات أزمة كورونا سلبا على معظم الأنشطة الصناعية بالبلاد. وقد أخذ المؤشر في الصعود سنة 2021 ومن المنتظر عودة النسق العادي للقطاع الصناعي تدريجيا إلى حدود سنة 2022 وذلك مع تصاعد الاستثمارات المزمع انجازها في اطار برنامج التاهيل والبالغة اكثر من 350 ملف تاهيل سنة 2021.

✓ المؤشر 3-1-1-2 تطور عدد مواطن الشغل للقطاع الصناعي

يعتبر مؤشر تطور عدد مواطن الشغل للقطاع الصناعي مؤشرا استراتيجيا نستطيع من خلاله تقييم دور القطاع الصناعي في تقليص البطالة والمساهمة في التشغيل الذي يعد سياسة عمومية تشمل كل القطاعات.

إنجازات وتقديرات المؤشر

تقديرات			2021	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2024	2023	2022		2020	2019	2018		
2	1	0.5	0.13	-1,81	2,5	1,5	%	المؤشر 3-1-1-2 تطور عدد مواطن الشغل للقطاع الصناعي

تم اعادة احتساب المؤشر بعد الاخذ بالنظر للإحصائيات المنجزة من قبل وكالة النهوض بالصناعة والتجديد. ويبدو من قبل الدراسة الإحصائية ان المؤشر قد سجل انخفاضا هاما سنة 2020 بسبب تداعيات أزمة كورونا (خاصة منها الحجر الصحي) وقد أخذ في الصعود سنة 2021. وبناء على نوايا الاستثمار الجديدة في مجال الاحداثات الجديدة والتوسعة تم تحديد نسبة نمو متوسط واعتمادها للسنوات الثلاث المقبلة.

الهدف 2-1-2: النهوض بالاستثمار في القطاع الصناعي

تقديم: يعد النهوض بالاستثمار خاصة ذات المحتوى التكنولوجي وخلق الثروة من خلال استغلال ثروات البلاد بالجهات من أهم الأهداف الاستراتيجية التي تعمل على بلوغها وزارة الصناعة والطاقة والمناجم خاصة من خلال العمل على توفير مناخ أعمال ملائم ومحفز وتقليص الإجراءات الإدارية ورقمنة الخدمات.

-مرجع الهدف : التوجهات الاستراتيجية للصناعة والتجديد وأولويات الحكومة

-مبررات اعتماد المؤشرات الخاصة بالهدف : تماشيا مع الهدف الاستراتيجي المقترح من حيث متابعة الاستثمارات بصفة عامة وذات المحتوى التكنولوجي المنجزة في إطار برنامج التأهيل وبالجهات. وهي مؤشرات تبرز أهمية الاستثمار في القطاع الصناعي.

■ تقديم المؤشرات:

✓ المؤشر 1-2-1-2 تطور الاستثمارات المصرح بها

يعطي هذا المؤشر قيمة الاستثمارات التي يخلقها القطاع سنويا من خلال المعطيات المتوفرة بإحصائيات وكالة النهوض بالصناعة والتجديد حول بعث الشركات. واختيار هذا المؤشر مهم حيث إن نموه دليل على خلق الثروة والاستثمار وزيادة التشغيل لقطاع الصناعة.

إنجازات وتقديرات المؤشر

تقديرات			2021	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2024	2023	2022		2020	2019	2018		
2800	2700	2600	2586	3408	2966	3526	م د	المؤشر 1-2-1-2 تطور الاستثمارات المصرح بها

تذبذب النتائج الخاصة بالمؤشر يعكس الضبابية التي تعيشها البلاد وتخوف المستثمرين من القطاع. ومن المنتظر العودة التدريجية للنسق الطبيعي للاستثمار بداية من سنة 2022. وتجدر الإشارة انه تم احتساب التقديرات بناء على نوايا الاستثمار المسجلة سنة 2021 وتحديد نسبة نمو متوسط لا تتجاوز الـ 4% خلال الثلاث سنوات المقبلة.

✓ المؤشر 2-2-1-2 تطور الاستثمارات في اطار برنامج تأهيل الصناعة

يحسب هذا المؤشر قيمة المنح الفعلية للصرف إثر إنجاز برامج تأهيل الصناعة والاستثمارات التكنولوجية ذات الأولوية لفائدة المؤسسات. وقع اختياره لأنه نتيجة لاستثمارات فعلية وقع إنجازها.

إنجازات وتقديرات المؤشر

تقديرات			2021	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2024	2023	2022		2020	2019	2018		
53	43	48,5	30,4	33,7	45.94	44.47	م د	المؤشر 2-2-1-2 تطور الاستثمارات في إطار برنامج تأهيل الصناعة

تم التخفيض في قيمة المنح المسندة تماشياً مع توجهات الحكومة للضغط على الميزانية. ويهدفا لبرنامج خلال سنة 2022 إلى مساندة حوالي 50 مؤسسة للحصول على احدى شهادات الجودة والمساهمة في خلق حوالي 5000 موطن شغل سنويا، والمساهمة في انتداب حوالي 1000 إطار سنويا، واختيار ومساندة 15 مشروع مجدد سنويا والمساهمة في انتقال 10 مؤسسات الى الجيل الرابع منا لصناعة وبعث 5 منتجات جديدة ذات محتوى تكنولوجي رفيع وذات تأثير عال على الاقتصاد الوطني والرفع في عدد المشاريع المجددة الى أكثر من عشرين مشروع مع بداية سنة 2024. كما سيتم بعث آلية جديدة لدفع الاستثمار في مجال البحث والتجديد.

بحصوص توقعا المؤشر، تم احتسابها بناء على عدد الملفات المودعة خلال سنتي 2020 و 2021 والتي من المنتظر المصادقة عليها خلال سنة 2022، حيث يبلغ حجم الاستثمارات المبرمج النظر فيها حوالي 1000 مليون دينار والذي من المنتظر ان يفضي الى منح في حدود 75 مليون دينار يتم اسنادها على دفعات حسب تقدم الإنجاز. هذا بالإضافة الى توقع دخول البرنامج الجديد الخاص بالابتكار والتجديد حيز العمل سنة 2022.

✓ المؤشر 3-2-1-2 تطور الاستثمارات الصناعية في الجهات الداخلية

يهدف هذا المؤشر إلى تطور الاستثمارات الصناعية في الجهات الداخلية من خلال عدد الاستثمارات المصرح بها بالجهات من سنة الى أخرى. ويوضح جهود الدولة في دعم اللامركزية في البلاد.

إنجازات وتقديرات المؤشر

تقديرات	2021	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
---------	------	---------	--------	------------------------

2024	2023	2022		2020	2019	2018		
1550	1500	1450	1412	1723	1568	1723	م د	المؤشر 3-2-1-2 تطور الاستثمارات الصناعية في الجهات الداخلية

مثلا هو الأمر بالنسبة للاستثمارات الصناعية في البلاد التونسية، تذبذب النتائج الخاصة بالمؤشر يعكس الضبابية التي تعيشها البلاد وتخوف المستثمرين من القطاع. ومن المنتظر العودة التدريجية للنسق الطبيعي لاستثمار بداية من سنة 2022. هذا وقد تم إعادة احتساب المؤشر خلال السنوات الفارطة بالاعتماد على البيانات الإحصائية للإنجازات الفعلية بالمناطق الداخلية.

الهدف 3-1-2: دعم ومواكبة وتطوير المؤسسات الصغرى والمتوسطة

-تقديم: يرتكز النسيج الصناعي التونسي أساسا على المؤسسات الصغرى والمتوسطة وهو ما يجعل النهوض بها ودعمها وتوفير التمويل لها أولوية من أولويات الوزارة لمزيد دفع إحداث هذه المؤسسات ومساندتها لتخطي الصعوبات المالية التي تمر بها خاصة جراء تأثير جائحة كورونا.

-مرجع الهدف : أولويات الحكومة والتوجهات الاستراتيجية للصناعة

-مبررات اعتماد المؤشرات الخاصة بالهدف : تماشيا للمؤشرات المقترحة مع الهدف الاستراتيجي لمتابعة ديمومة المؤسسات التي انتفعت بتدخلات آليات الإحاطة بها وتطور إحداثها.

▪ تقديم المؤشرات:

✓ المؤشر 1-3-1-2 تطور مؤشر ديمومة المؤسسات التي خضعت لبرنامج مساندة

يتم من خلال هذا المؤشر قياس مدى نجاعة التدخل العمومي في مساندة والنهوض بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة وذلك من خلال رصد نسبة تطور ديمومة المؤسسات الصغرى والمتوسطة الخاضعة لبرنامج المساندة.

تقديرات			2021	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2024	2023	2022		2020	2019	2018		

---	---	11	12,5	42	12,5	---	%	المؤشر 1-3-1-1 تطور مؤشر ديمومة المؤسسات التي خضعت لبرنامج مساندة
-----	-----	----	------	----	------	-----	---	---

بالنسبة لسنة 2021، وقع حساب تقديرات الاعتمادات المرصودة بما جملته 150 م د في حين انه تم رصد عمليا اعتمادات تقدر بـ 72 م د (64 م د + 8 م د) مما نتج عنه تقلص في نسبة تطور منح الدعم المسندة للمؤسسات الصغرى والمتوسطة.

✓ المؤشر 2-3-1-2 تطور عدد المؤسسات الصغرى والمتوسطة والمؤسسات الناشئة

يحتسب المؤشر تطور عدد المؤسسات الصناعية التي يتم التصريح بإحداثها من خلال وكالة النهوض بالصناعة والتجديد.

✓ إنجازات وتقديرات المؤشرات

تقديرات			2021	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2024	2023	2022		2020	2019	2018		
2	1	-1	-4	-0,5	1.9	-3,3	%	المؤشر 2-3-1-1 تطور عدد المؤسسات الصغرى والمتوسطة والمؤسسات الناشئة

شهدت نوايا الاستثمار سنة 2021 تراجعاً نسبياً مقارنة بسنة 2020 التي سجلت كذلك تراجعاً سلبياً مقارنة بسنة 2019. ويعود التذبذب في النتائج الخاصة بالمؤشر الى الضبابية التي تعيشها البلاد وتخوف المستثمرين. ومن المنتظر العودة الى الاستثمار بداية من سنة 2022 مع وضوح الرؤية بعد جائحة كورونا وقرارات المستثمرين الأجانب باستغلال عامل القرب بعد الجائحة. حيث من المتوقع تطور المؤشر من -4 الى -1 ثم البدء في تحقيق نتائج ايجابية. اما بخصوص النتائج السلبية فيرجع أساساً الى غلق العديد من المؤسسات والذي يتجاوز الاحداثات الجديدة سنتي 2021 و 2022.

2.2- تقديم الأنشطة وعلاقتها بأهداف ومؤشرات الأداء:

يتجسد التنزيل العملياتي للهدف الاستراتيجي الأول والمتمثل في دعم القدرة التنافسية لقطاع الصناعة والخدمات المتصلة بالصناعة، في الأنشطة التي يمارسها الفاعلون العموميون على مستوى مركزي وعلى مستوى المراكز

الفنية والمجمع المهني للمصبرات الغذائية والمخبر المركزي لتحاليل والتجارب والمجلس الوطني للاعتماد. وتتمثل هذه الأنشطة في:

❖ دعم القدرة التنافسية وذلك من خلال خاصة:

على مستوى مركزي:

- رقمنة جميع تدخلات برنامج الصناعة مع العمل على الخط وتبسيط الإجراءات قبل موفى سنة 2023 - تطوير منظومة الجودة.

- مزيد دعم التجديد والابتكار واعتماد المرور إلى الصناعة الذكية.

- العمل على الترفيع من القيمة المضافة للمنتوج التونسي.

- العمل على تطوير منظومة الملكية الصناعية

- التشجيع على الإنتاج النظيف واعتماد الاقتصاد الدائري كأحد العناصر لتطوير القدرة التنافسية الصناعية.

- مواصلة العمل على مساندة النسيج الصناعي لتجاوز الآثار السلبية لجائحة كورونا

- إيلاء الاهتمام اللازم بالقطاعات الصناعية.

- مواصلة تنفيذ برنامج المرور إلى الصناعة من الجيل الرابع والصناعة الذكية.

على مستوى هياكل البنية التحتية للجودة: (CTS-GICA - LCAE TUNAC).

على مستوى هياكل الدعم الصناعي

-تنفيذ برنامج لإعادة هيكلة نشاط المراكز الفنية.

كما يتنزل الهدف الاستراتيجي الثاني والمتمثل فيا نهوض بالاستثمار فيا لقطاع الصناعي، من خلال خاصة الأنشطة والتدخلات الآتي ذكرها على المستوى المركزي وعلى مستوى الوكالة العقارية الصناعية ووكالة النهوض بالصناعة والتجديد والأقطاب التكنولوجية والمركبات الصناعية التكنولوجية:

❖ تطوير الاستثمار على مستوى مركزي: من خلال:

- مواصلة تنفيذ برنامج لتطوير سلاسل القيم بالجهات الداخلية.

- مواصلة تنفيذ برنامج إعادة الهيكلة المالية.

- تطوير الشبكة الوطنية للمحاضن.

- مواصلة تنفيذ برنامج التعاون التونسي الألماني.

- إحداث فضاءات صناعية مختصة.

❖ تطوير الاستثمار على مستوى APII .

❖ تطوير الاستثمار على مستوى AFI .

❖ تطوير الاستثمار على مستوى الأقطاب التكنولوجية

وبالنسبة للهدف الاستراتيجي الثالث والمتعلق بدعم ومرافقة وتطوير المؤسسات الصغرى والمتوسطة فيتم إنجازہ على مستوى مركزي من خلال النشاط المتمثل في دعم ودفع المؤسسات الصغرى والمتوسطة وذلك قصد إنقاذ وإعادة هيكلة هذه المؤسسات وإدماجها فيا لدورة الاقتصادية.

البرنامج	الأهداف	تقديرات المؤشرات لسنة 2022	الأنشطة	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2022	دعائم الأنشطة
	دعم القدرة التنافسية لقطاع الصناعة والخدمات المتصلة بالصناعة	نسبة نمو مؤشر الإنتاج الصناعي	دعم القدرة التنافسية على مستوى مركزي	64581	<ul style="list-style-type: none"> - رقمنة نشاط مكتب التأهيل من عمليات انخراط إلى مرحلة إسناد المنح ووضع قاعدة بيانات صلب مكتب تأهيل الصناعة حول مختلف مؤشرات القدرة التنافسية للمؤسسات قبل وبعد إنجاز برامج تأهيلها. - تبسيط الإجراءات الإدارية وعدم المطالبة بالوثائق المودعة سابقا بالوزارة. - تسريع عمليات المتابعة من خلال تنظيم اجتماعات دورية في المراكز الفنية. - بعث اليات جديدة خاصة بالإبتكار والتجديد تحت مسمى pmn innov - مواصلة إنجاز وتطوير البرنامج الوطني للنهوض بالإنتاجية وذلك من خلال تنظيم دورات تكوينية لتطوير الكفاءات الوطنية في مجال تحسين الإنتاجية لفائدة إطارات المؤسسات الصناعية ومستشاري المراكز
		92			

<p>الفنية، وتنظيم ندوات تحسيسية حول الإنتاجية لفائدة المؤسسات الصناعية ومؤسسات التعليم العالي</p>					
<p>- ترشيد النفقات على مستوى المجلس الوطني للاعتماد توسيع مجال الاعتراف الدولي للمجلس</p> <p>- الحفاظ على قيم المجلس من استقلالية ونزاهة شفافية</p> <p>- تطوير نشاط المجلس الوطني للاعتماد بالمحافظة على اعتراف الهيئات الدولية والإقليمية بهذا النشاط مع العمل على توسيع اتفاقيات الاعتراف المتبادل لتشمل مجالات جديدة أخرى مثل مخابر البيولوجيا الطبية والإشهاد بالمصادقة على المنتجات</p>	240	دعم القدرة التنافسية على مستوى المجلس الوطني للاعتماد			
<p>دعم المنظومة الوطنية للتحاليل والتجارب وتعزيز البنية التحتية للجودة بالمناطق الداخلية من خلال توفير ما يقارب عن 41 مخبرا للتحاليل والتجارب والمعايرة وتطوير قدرات هياكل الدعم الصناعي في الإحاطة بالمؤسسات في هذا المجال وذلك بتعزيز القدرات التحليلية للمخابر والمساهمة في تطوير صادرات القطاع الصناعي وتسهيل نفاذ المنتجات الوطنية للأسواق الخارجية</p>	200	دعم القدرة التنافسية على مستوى المخبر المركزي للتحاليل والتجارب			
<p>• تطوير إنتاجية وأساليب التصرف والتسيير صلب المراكز الفنية حتى تكون قادرة على الإحاطة بالقطاعات الصناعية الراجعة لها بالنظر،</p> <p>• تطوير التشريعات القطاعية من خلال مواصلة تنفيذ برنامج إعداد الترتيب الفنية المعوضة</p>	19867	دعم القدرة التنافسية على مستوى المراكز الفنية	تطور عدد مواطن الشغل للقطاع الصناعي	0,5	الصناعة

<p>للمواصفات الإجبارية وذلك بهدف ضمان حماية أنجع للسوق المحلية والنهوض بالقدرة التنافسية الصناعية للمؤسسات التونسية عبر تطوير وتحسين جودة منتجاتها وتسهيل نفاذها إلى الأسواق الخارجية</p> <ul style="list-style-type: none"> • اعداد أنظمة أساسية خاصة بالمراكز الفنية • ابرام عقود اهداف بين الدولة والمراكز الفنية • ادراج المحاسبة التحليلية في المراكز الفنية 					
	2088	دعم القدرة التنافسية على مستوى مجمع الصناعات الغذائية			
<p>تنقيح الأمر عدد 389 لسنة 2017 المؤرخ في 9 مارس 2017 يتعلق بالحوافز المالية لفائدة الاستثمارات المنجزة في إطار قانون الاستثمار من خلال إلغاء الشرط المنصوص عليه بالفصل الثالث الذي يقر الانتداب لأول مرة وبصفة قارة لتتمتع المؤسسة بتكفل الدولة بمساهمة الأعراف لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بمناطق التنمية الجهوية</p>	-	تطوير الاستثمار على مستوى مركزي	تطور الاستثمارات المصرح بها 2600	النهوض بالاستثمار في القطاع الصناعي	
<p>تدعيم الهيكل بالموارد البشرية الضرورية.</p>	12358	تطوير الاستثمار على مستوى وكالة النهوض بالصناعة والتجديد	تطور الاستثمارات في إطار برنامج تأهيل الصناعة 48,5		
<p>- تنقيح القانون عدد 16 لسنة 1994 المتعلق بتهيئة المناطق الصناعية وصيانتها - تبسيط الإجراءات والتقليص من آجال تهيئة المناطق الصناعية</p>	5000	تطوير الاستثمار على مستوى الوكالة العقارية الصناعية	تطور الاستثمارات الصناعية في الجهات الداخلية 1450		

<p>- تبسيط الإجراءات والترفيف من نسق انعقاد لجان الإسناد العمل على إرساء آليات متابعة لمختلف المؤشرات للمؤسسات المنتفعة بالدعم والمساندة. - العمل على رقمنة إجراءات الانخراط والتمويل.</p>	<p>68000</p>	<p>دعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة على مستوى مركزي</p>	<p>تطور مؤشر ديمومة المؤسسات التي خضعت لبرنامج مساندة 11 تطور عدد المؤسسات الصغرى والمتوسطة والمؤسسات الناشئة -1</p>	<p>دعم ومرافقة وتطوير المؤسسات الصغرى والمتوسطة</p>	
	<p>4825</p>	<p>التصرف في القطاع الصناعي</p>			

3.2 - مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج:

جدول عدد 7 :

مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج وحجم الاعتمادات المحالة

الوحدة: ألف دينار

الاعتمادات المحالة من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2022	أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى إنجازها في إطار تحقيق أهداف السياسة العمومية	الفاعل العمومي
240	الترفيح في عدد هيئات تقييم المطابقة المعتمدة.	المجلس الوطني للاعتماد
	القيام بعمليات تقييم النظراء مع المنظمات الدولية والجهوية لتأكيد ولتوسيع الاعتراف بقدرات المجلس.	
	اعتماد هياكل تقييم المطابقة على الصعيد الوطني والعربي والإفريقي.	
	تكوين هياكل تقييم المطابقة في مجال مواصفات الاعتماد على غرار (- ISO17021-ISO17065 -ISO17025...) ISO15189	
200	تدعيم القدرات التحليلية للمخبر وذلك بإدخال تحاليل وقياسات جديدة. تطوير منظومة الجودة والاعتماد بالمخبر المركزي وذلك برفع عدد المخابرات والتحاليل المعتمدة.	المخبر المركزي للتحاليل والتجارب

	تطوير رقم معاملات المخبر المركزي للتحاليل والتجارب وزيادة حجم نشاطه للمحافظة على توازنه المالي.	
16956	الرفع من نسق احداث المؤسسات بتكثيف المساعدة للباعثين، ودفع التنمية الجهوية	وكالة النهوض بالصناعة والتجديد
	الترويج للقطاعات الصناعية للتشجيع على الاعتماد وإحداث مواطن الشغل.	
5000	تعزير النسيج الصناعي من خلال بعث مناطق صناعية جديدة،	الوكالة العقارية الصناعية
	توفير بنية تحتية ذات جودة تستجيب إلى المواصفات الدولية،	
	تحسين نوعية الحياة بالمناطق الصناعية.	
2088	تنظيم مواسم إنتاج وتحويل وتصدير المنتجات الفلاحية المعدة للتصنيع	مجمع صناعات المصبرات الغذائية
19867	تطوير عدد التحاليل والتجارب صلب المراكز طبقا لحاجيات مختلف القطاعات	المراكز الفنية القطاعية
	تقديم الإحاطة الفنية في المجالات المتعلقة بالإنتاجية والتنظيم الصناعي والتحكم في التكلفة والطاقة والإنتاج النظيف	
2670	المساهمة في تطوير القدرة التنافسية للمؤسسات،	المركز الوطني للجلود والأحذية
	المساهمة في تطوير سلاسل القيم في مجال صناعة الجلود والأحذية،	
	تطوير نظام اليقظة التكنولوجية والتشريعية،	
	تطوير عدد التحاليل والتجارب صلب المركز طبقا لحاجيات القطاع،	
	مساندة المؤسسات لوضع علامة الجودة الخاصة بالنوافذ والأبواب وأثاث المطابخ وبيوت الاستحمام،	المركز الفني لصناعة الخشب والتأثيث
	إنجاز دراسات مشاريع في مجال صناعة الألواح المركبة والأثاث الخارجي لفائدة باعثي المشاريع،	
	الإحاطة بالمؤسسات في مجال صناعة الخشب وتثمين النفايات،	

1903	الإحاطة بالمؤسسات لتركيز خلية للتصدير،	
	تنظيم مسابقة للمصممين في قطاع الأثاث بهدف النهوض بالقطاع وتطوير منتجاته،	
	إعداد ونشر نشرات للمستجدات التكنولوجية والتشريعية الخاصة بالقطاع،	
	التكوين في مجال وسائل تطوير الإنتاجية واحتساب تكلفة الإنتاج.	
2374	<ul style="list-style-type: none"> - الإحاطة الفنية بالمؤسسات في مجال تطوير تقنيات الإنتاج مثل تقنيات الطباعة وتقنيات تحويل المواد البلاستيكية - تطوير خدمات اليقظة التكنولوجية والقانونية والتجارية - مساندة المؤسسات في مجال إرساء المعايير واليات تحسين الإنتاجية 	المركز الفني للتعبئة والتغليف
3679	<p>تقديم الإحاطة الفنية في المجالات المتعلقة بالإنتاجية والتنظيم الصناعي والتحكم في التكلفة والطاقة والإنتاج النظيف ...</p> <p>مساندة المؤسسات في مجال إرساء نظم التصرف في الجودة حسب المعايير الدولية (SA , ISO 14001, ISO 9001) (8000...)</p> <p>التكوين في مجال التصميم إنجاز مشروع بناء مركز الموارد التكنولوجية بالمنستير.</p>	المركز الفني للنسيج
	الإحاطة الفنية بالمؤسسات في مجال تطوير منتجات جديدة.	
1367	الإحاطة الفنية بالمؤسسات في مجال التحكم في الطاقة والإنتاج المنظف.	المركز الفني للصناعات الغذائية
	المساهمة في إعداد النصوص الترتيبية الخاصة بالزيوت الغذائية والسكر ومعجون الطماطم والتمور.	
	الحصول على شهادة الاعتماد الدولية لزيت الزيتون "COI".	
	إنجاز مركز الموارد التكنولوجية ببنزرت.	
	تقديم الإحاطة الفنية لفائدة مؤسسات القطاع في مجالات مختلفة.	المركز التقني للكيمياء
الإحاطة الفنية لفائدة المؤسسات، في مجالات إرساء نظم الجودة (IFS HPC أو OHSAS 18001 و EN 9100).		

2202	تطوير الإنتاجية والمناهج التنظيمية صلب المؤسسات.	المركز التقني لمواد البناء والخزف والبلور
	تكوين الباعثين الشبان في مجالات دقيقة.	
2557	القيام بدورات تكوينية للعاملين في القطاع للتعريف بالتقنيات الحديثة والنظيفة والمقتصد للطاقة،	
	القيام بدورات تكوينية للباعثين الشبان لحثهم على بعث المشاريع،	
	مساندة المؤسسات المصدرة في مجال وضع علامات جودة المنتجات	
	المساعدة على بعث مشاريع في مجال صنع ألواح الجبس،	
	إنجاز دراسات فنية حول تثمين المواد الأولية وتحديد مخزون المقاطع،	
	إنجاز دراسات جدوى بعث مشاريع جديدة،	
	مساندة المؤسسات في مجال التحكم في الطاقة،	
3115	المساهمة في تطوير سلسلة قيم الطاقة الفتوضوية	المركز التقني للصناعات الميكانيكية والكهربائية
	إبرام اتفاقية الاعتراف المتبادل لتقييم المطابقة مع الاتحاد الأوروبي " ACAA "	
	الإحاطة بمؤسسات القطاع لتطوير منتوجاتها وتحسين قدرتها التنافسية	
	إحداث مركز الموارد التكنولوجية بسوسة	

جدول عدد 08:

إطار النفقات متوسط المدى (2022-2024)

التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار

تقديرات 2024	تقديرات 2023	تقديرات 2022	ق م 2021	إنجازات 2020	البيان
21999	20932	18113	17455	15598	نفقات التأجير
2930	2805	1527	1710	1495	نفقات التسيير
247072	230605	180267	180026	187618	نفقات التدخلات
5048	13310	8356	7451	64	نفقات الاستثمار
0	0	0	0	0	نفقات العمليات المالية
<u>277049</u>	<u>267652</u>	<u>208263</u>	<u>206642</u>	<u>204775</u>	المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
291588	281767	221967	219947		المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

الملاحق

بطاقات مؤشرات قياس الأداء
لبرنامج الصناعة

بطاقة تقديم المؤشر: نسبة نمو مؤشر الإنتاج الصناعي

رمز المؤشر: 1-1-1-2

1-الخصائص العامة

1- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: دعم تنافسية القطاع الصناعي والخدمات ذات الصلة
تعريف المؤشر: يقيس حجم الإنتاج لقطاع الصناعة، سواء كانت السلع المصنعة تم إعدادها للاستهلاك المحلي أو للتصدير، ويرتبط هذا المؤشر ارتباطا وثيقا بالدورة الاقتصادية لذلك لديه القدرة على التنبؤ بمعدلات البطالة والدخل ويعكس الحالة العامة للاقتصاد.

2- طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)

2- التفاصيل الفنية للمؤشر

1- طريقة احتساب المؤشر:

يقع احتساب مؤشر الإنتاج الصناعي بالاعتماد على الرقم القياسي المعروف باسم لاسبير وهي طريقة معمول بها في عدة بلدان ويعتمد في هذه الطريقة على كميات سنة الأساس 2010 لاحتساب الكميات القاعدية (Q0 والقيمة الترجيحية للمواد لسنة الأساس (2010)

· (0) سنة الأساس 2010

· (t) الفترة الجارية

· (Q0) معدل الكميات في سنة الأساس

· (i) المادة

· li,t : مؤشر المادة i في الفترة t .

· Wi : القيمة الترجيحية للمادة i .

يتم احتساب المؤشر القاعدي لكل مادة كما يلي:

المؤشر النسبي للمادة i :

$$I_{i,t} = \frac{Q_{i,t}}{Q_{i,0}}$$

ويتم احتساب المؤشر العام لكميات المواد الصناعية بقيمة إنتاجها خلال سنة الأساس أي سنة 2010:

المؤشر العام :

$$I_t = \frac{\sum W_i \times I_{i,t}}{\sum W_i}$$

2- وحدة المؤشر: نسبة مئوية (%)

- 3- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عينة من المؤسسات الصناعية المعطيات المتوفرة بالتقارير الصادرة عن المعهد الوطني للإحصاء.
- 4- تاريخ توفر المؤشر: شهريا
- 5- القيمة المستهدفة للمؤشر: 94 % سنة 2024.
- 6- المسؤول عن المؤشر: المعهد الوطني للإحصاء

3- قراءة نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2021	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2024	2023	2022		2020	2019	2018		
94	94	94	92,9	84,2	89,1	92,17	نسبة نمو مؤشر الإنتاج الصناعي وحدة مرجعية لسنة 2010	

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

سجل المؤشر انخفاضا هاما سنة 2020 بسبب تداعيات أزمة كورونا وقد أخذ في الصعود سنة 2021 ومن المنتظر عودة النسق الطبيعي للقطاع الصناعي سنة 2022.

3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

المؤشر عام ولا يبين أي القطاعات سجلت نموا وأيها سجلت انخفاضا.

بطاقة تقديم المؤشر: نسبة مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام

رمز المؤشر: 2-1-1-2

1- الخصائص العامة

- 1- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: دعم تنافسية القطاع الصناعي والخدمات ذات الصلة
- 2- تعريف المؤشر: هو مؤشر اقتصادي هام يمكن من قياس تطور خلق الثروة خلال فترة محددة، والناتج الداخلي الخام لقطاع الصناعة هو مجموع القيم المضافة من طرف الأفراد والمؤسسات الناشطة في القطاع والمتواجدة على التراب التونسي.
- 3- طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)،

2- التفاصيل الفنية للمؤشر

1- طريقة احتساب المؤشر:

ويحتسب المؤشر من خلال المعادلة التالية:

$$PIB = C + I + G + NX$$

(C) - مجموع الاستهلاك.

(I) - الاستثمار.

(G) - إنفاق الدولة.

(NX) - صافي الصادرات.

القيمة المضافة: في هذه الطريقة نقوم بقياس القيمة المضافة في مختلف مراحل الإنتاج. ومجموعها في كل مراحل الإنتاج لجميع السلع يساوي الناتج المحلي الإجمالي.

2- وحدة المؤشر: نسبة مئوية (%)

3- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المعهد الوطني للإحصاء

4- تاريخ توفر المؤشر: شهريا

5- القيمة المستهدفة للمؤشر: 16,5% سنة 2024.

6- المسؤول عن المؤشر: المعهد الوطني للإحصاء

3- قراءة نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2021	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2024	2023	2022		2020	2019	2018		
6,0	6,0	5,0	4,0	-7,3	1,4	2,7	%	تطور الناتج الداخلي الخام
	2,0	1,0	0,7	-1,8	-1,1	0,1	%	تطور القيمة المضافة للقطاع الصناعي
16,5	16	15,5	15,2	15,0	15,9	16,4	%	المؤشر 2-1-1-2 نسبة مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

سجل المؤشر انخفاضاً سنوي 2019 و2020 ويعود هذا المسار إلى انخفاض الإنتاج في قطاع الصناعات الميكانيكية وقطاع النسيج والملابس كما أثرت تداعيات أزمة كورونا سلباً على معظم الأنشطة الصناعية بالبلاد. وقد أخذ المؤشر في الصعود سنة 2021 ومن المنتظر عودة النسق العادي للقطاع الصناعي تدريجياً إلى حدود سنة 2022.

3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

نسبة مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام ليس مؤشراً على الرفاهية الاجتماعية ولا على الثروة الإجمالية، لكنه يبقى مؤشراً على حجم الثروة التي تخلق سنوياً.

بطاقة تقديم المؤشر: تطور عدد مواطن الشغل للقطاع الصناعي

رمز المؤشر: 3-1-1-2

1- الخاصيات العامة

- 1- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: دعم تنافسية القطاع الصناعي والخدمات ذات الصلة
- 2- تعريف المؤشر: يعتبر مؤشر تطور عدد مواطن الشغل للقطاع الصناعي مؤشرا استراتيجيا نستطيع من خلاله تقييم دور القطاع الصناعي في تقليص البطالة والمساهمة في التشغيل الذي يعد سياسة عمومية تشمل كل القطاعات.
- 3- طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)،

2- التفاصيل الفنية للمؤشر

- 1- طريقة احتساب المؤشر: يقع احتساب مؤشر تطور عدد مواطن الشغل للقطاع الصناعي من خلال مقارنة مواطن الشغل التي يوفرها القطاع من سنة الى أخرى لاستخراج نسبة تطور سنوية.
- 2- وحدة المؤشر: عدد
- 3- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المؤسسات الصناعية التي يتم التصريح باحداثها من خلال وكالة النهوض بالصناعة والتجديد.
- 4- تاريخ توفر المؤشر: شهريا
- 5- القيمة المستهدفة للمؤشر: 536584 سنة 2024.
- 6- المسؤول عن المؤشر: وكالة النهوض بالصناعة والتجديد ووزارة الصناعة

3- قراءة نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2021	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2024	2023	2022		2020	2019	2018		
536584	526063	520854	518263	517590	527162	514301	عدد	تطور عدد مواطن الشغل للقطاع الصناعي

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

سجل المؤشر انخفاضا هاما سنة 2020 بسبب تداعيات أزمة كورونا (خاصة منها الحجر الصحي) وقد أخذ في الصعود سنة 2021 ومن المنتظر عودة النسق الطبيعي للقطاع الصناعي سنة 2022.

3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

المؤشر عام ولا يبين القطاعات الواعدة أو التوجهات الجديدة للقطاع.

بطاقة تقديم المؤشر: تطور الاستثمارات المصريح بها

رمز المؤشر: 1-2-1-2

1- الخصائص العامة

- 1- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: النهوض بالاستثمار في القطاع الصناعي
تعريف المؤشر: قيمة الاستثمارات التي يخلقها القطاع سنويا من خلال المعطيات المتوفرة بإحصائيات وكالة النهوض بالصناعة والتجديد حول بعث الشركات.
- 2- طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية (efficiency)

2- التفاصيل الفنية للمؤشر

- 1- طريقة احتساب المؤشر: يقع احتساب مؤشر تطور الاستثمارات المصريح بها للقطاع الصناعي من خلال مقارنة الاستثمارات المصريح بها من سنة الى أخرى لاستخراج نسبة تطور سنوية.
- 2- وحدة المؤشر: مليون دينار
- 3- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المؤسسات الصناعية التي يتم التصريح بإحداثها من خلال وكالة النهوض بالصناعة والتجديد.
- 4- تاريخ توفر المؤشر: شهريا
- 5- القيمة المستهدفة للمؤشر: 2800 سنة 2024.
- 6- المسؤول عن المؤشر: وكالة النهوض بالصناعة والتجديد الصناعية ووزارة الصناعة

3- قراءة نتائج المؤشر

4. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

5. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			2021	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2024	2023	2022		2020	2019	2018		
2800	2700	2600	2586	3408	2966	3526	مد	تطور الاستثمارات المصريح بها

تذبذب النتائج الخاصة بالمؤشر يعكس لضبابية التي تعيشها البلاد وتخوف المستثمرين من القطاع.

تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:
المؤشر عام ولا يبين القطاعات الواعدة أو التوجهات الجديدة للصناعة.

بطاقة تقديم المؤشر: تطور الاستثمارات في إطار برنامج تأهيل الصناعة

رمز المؤشر : 2-2-1-2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: النهوض بالاستثمار في القطاع الصناعي
2. تعريف المؤشر: قيمة المنح الفعلية للصرف
3. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية (efficiency)

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: منح فعلية بصدد الصرف في إطار برنامجي التأهيل والاستثمارات التكنولوجية
2. وحدة المؤشر: م.د
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: وثيرة إمضاء مقررات الصرف وتقارير متابعة الاستثمارات الواردة على مكتب التأهيل
4. تاريخ توفر المؤشر: شهريا
5. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 43 م.د سنة 2023
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: مكتب تأهيل الصناعة

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2021	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2024	2023	2022		2020	2019	2018		
53	43	48,5	39,5	37,3	45,94	44,47	م.د	تطور قيمة الصرف الفعلي للمنح في إطار برنامجي التأهيل والاستثمارات التكنولوجية ذات الأولوية

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

- تراكم الديون والمفلات سنتي 2020 و2021 سيرفع من قيمة المنح خلال سنة 2022 وذلك عند عودة العمل إلى نسقه العادي،

- تراجع عمليات الاستثمار خلال سنتي 2020 بسبب جائحة كورونا سيؤثر سلبا على مطالب صرف المنح خلال السنوات 2022 و2023.

3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:
المؤشر لا يمكن من متابعة نتائج تأهيل المؤسسات المنتفحة بالاعتمادات.

بطاقة تقديم المؤشر: تطور الاستثمارات الصناعية في الجهات

رمز المؤشر: 3-2-1-2

1-الخاصيات العامة

- 1- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: النهوض بالاستثمار في القطاع الصناعي
- 2- تعريف المؤشر:
- 3- طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique).

2-التفاصيل الفنية للمؤشر

- 1- طريقة احتساب المؤشر: يقع احتساب مؤشر تطور الاستثمارات الصناعية في الجهات من خلال عدد الاستثمارات المصرح بها بالجهات من سنة الى أخرى.
- 2- وحدة المؤشر: مليون دينار
- 3- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المؤسسات الصناعية التي يتم التصريح باحداثها بالجهات من خلال وكالة النهوض بالصناعة والتجديد.
- 4- تاريخ توفر المؤشر : شهريا
- 5- القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 1550 م.د سنة 2023
- 6- المسؤول عن المؤشر: وكالة النهوض بالصناعة والتجديد الصناعية ووزارة الصناعة

3-قراءة نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2021	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2024	2023	2022		2020	2019	2018		
1550	1500	1450	1412	1723	1568	1723	مد	تطور الاستثمارات الصناعية المصرح بها في الجهات

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:
تذبذب النتائج الخاصة بالمؤشر يعكس الضبابية التي تعيشها البلاد وتخوف المستثمرين من القطاع. ومن المنتظر عودة النسق الطبيعي للاستثمار بداية من سنة 2022.

3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:
لا يعكس هذا المؤشر ميزات الجهات أو الفوارق بينها.

بطاقة تقديم المؤشر:

تطور مؤشر ديمومة المؤسسات التي خضعت لبرنامج مساندة

رمز المؤشر: 1-2-1-3

1-الخصائص العامة

- 1- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: دعم ومرافقة وتطوير المؤسسات الصغرى والمتوسطة
- 2- تعريف المؤشر: يتم من خلال هذا المؤشر قياس مدى نجاعة التدخل العمومي في مساندة والنهوض بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة وذلك من خلال رصد نسبة تطور ديمومة المؤسسات الصغرى والمتوسطة الخاضعة لبرنامج المساندة،
- 3- طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية (efficiency)

2-التفاصيل الفنية للمؤشر

- 1- طريقة احتساب المؤشر: يقع احتساب مؤشر تطور مؤشر ديمومة المؤسسات التي خضعت لبرنامج مساندة من خلال مقارنة عدد المؤسسات من سنة الى أخرى لاستخراج نسبة تطور سنوية.
- 2- وحدة المؤشر: نسبة مئوية (%)
- 3- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المؤسسات الصناعية التي تمر بصعوبات والتي تتقدم بمطالب مساندة وتتمكن من انجاز الاستثمار وتجاوز الصعوبات.
- 4- تاريخ توفر المؤشر: شهريا
- 5- القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 11 % سنة 2022
- 6- المسؤول عن المؤشر: وزارة الصناعة

3-قراءة نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2021	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء:
2024	2023	2022		2020	2019	2018		
--	--	11	12.5	42	12.5	--	%	تطور مؤشر ديمومة المؤسسات التي خضعت لبرنامج مساندة

1. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

بالنسبة لسنة 2021، وقع حساب تقديرات الاعتمادات المرصودة بما جملته 150 م د في حين انه تم رصد عمليا اعتمادات تقديرياً 72 م د (64 م د + 8 م د) مما نتج عنه تقلص في نسبة تطور منح الدعم المسندة للمؤسسات الصغرى والمتوسطة.

2. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:
المؤشر لا يمكن من متابعة نتائج إعادة هيكلة المؤسسات المنتفحة بالاعتمادات.

بطاقة تقديم المؤشر: تطور عدد المؤسسات الصغرى والمتوسطة والمؤسسات الناشئة

رمز المؤشر: 2-3-1-2

1-الخصائص العامة

- 1- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: دعم ومرافقة وتطوير المؤسسات الصغرى والمتوسطة
- 2- تعريف المؤشر:
- 3- طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية (efficiency)
- 4-

2-التفاصيل الفنية للمؤشر

- 1- طريقة احتساب المؤشر: يقع احتساب مؤشر تطور عدد المؤسسات الصغرى والمتوسطة والمؤسسات الناشئة من خلال مقارنة التصريح بالاستثمار لديها من سنة الى أخرى لاستخراج نسبة تطور سنوية.
- 2- وحدة المؤشر: نسبة مئوية (%)
- 3- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المؤسسات الصناعية التي يتم التصريح بإحداثها من خلال وكالة النهوض بالصناعة والتجديد.
- 4- تاريخ توفر المؤشر: شهريا
- 5- القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 2% سنة 2024
- 6- المسؤول عن المؤشر: وكالة النهوض بالصناعة والتجديد الصناعية ووزارة الصناعة

3-قراءة نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2021	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2024	2023	2022		2020	2019	2018		
2	1	-1	-4	-0.5	1.9	-3.3	%	نسبة تطور المؤسسات الصغرى والمتوسطة والمؤسسات الناشئة

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

تذبذب النتائج الخاصة بالمؤشر يعكس الضبابية التي تعيشها البلاد وتخوف المستثمرين من القطاع.

تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

المؤشر عام ولا يبين القطاعات الواعدة أو التوجهات الجديدة للصناعة.

بطاقات الفاعلين العموميين المتدخلين
في برنامج الصناعة

بطاقة عدد 1: المجلس الوطني للإعتماد

I - التعريف

- 1- النشاط الرئيسي: اعتماد هياكل تقييم المطابقة
- 2- مرجع الأحداث: - قانون عدد 92-2005 بتاريخ 03 أكتوبر 2005
- قانون عدد 38-2019 بتاريخ 30 أبريل 2019

II - الاستراتيجية والأهداف

1. الاستراتيجية :

- تعزيز قدرات المجلس الوطني للإعتماد للحفاظ على معدل النمو الحالي للنشاط
- توسيع نشاط المجلس الوطني للإعتماد ليشمل اعتماد هياكل تقييم المطابقة وفقاً للمعايير الدولية التالية:
 - ISO/IEC 17065
 - ISO/IEC 17024
 - ISO/IEC 17043
 - ISO/IEC 17034
- الحفاظ على الاعتراف الدولي للمجلس
- إشعاع المجلس الوطني للإعتماد على المستوى الوطني والإقليمي والدولي
- أهم الأولويات والأهداف الاستراتيجية: معاضدة مجهود الدولة في دعم القدرة التنافسية للقطاع الصناعي من خلال:
 - الحفاظ على معدل نمو أنشطة المجلس الوطني للإعتماد وتحسينها
 - القيام بخدمات التدريب لهياكل تقييم المطابقة لمعايير الاعتماد
 - توسيع مجال الاعتراف الدولي للمجلس الوطني للإعتماد ليشمل اعتماد هياكل التصديق على نظم إدارة الصحة والسلامة المهنية

- جعل تقييم النظراء المبرمج لسنة 2022 من قبل المنظمة الأوروبية للاعتماد نجاحا يتم اثره توسيع مجال الاعتراف الدولي للمجلس الوطني للاعتماد ليشمل هيئات الاشهاد بمطابقة المنتج حسب المواصفة الدولية ISO 15189 والمختبرات الطبية حسب المواصفة الدولية ISO / IEC 17065
- توفير ظروف عمل تشجع على تحسين الجودة

2. تحديد المساهمة في أهداف البرنامج:

المساهمة في دعم القدرة التنافسية للقطاع الصناعي وذلك بتطوير نظام الجودة بهياكل تقييم المطابقة المتحصلة على الاعتماد.

مؤشر قيس الأداء: نسبة تطور عدد هيئات تقييم المطابقة المعتمدة من قبل المجلس الوطني للاعتماد

3. أهم الأنشطة:

- تطوير نشاط الاعتماد بتونس من خلال الترفيع في عدد هيئات تقييم المطابقة المعتمدة.
 - القيام بعمليات تقييم النظراء مع المنظمات الدولية والجهوية لتأكيد وتوسيع الاعتراف بقدرات المجلس.
 - اعتماد هياكل تقييم المطابقة على الصعيد الوطني والعربي والإفريقي.
 - تكوين هياكل تقييم المطابقة في مجال مواصفات الاعتماد على غرار (- ISO17025...)
- ISO17065-ISO17021 – ISO15189
- تنظيم حملات تحسيسية لدى هياكل تقييم المطابقة للتعريف بالاعتماد وأهميته في تطوير نشاطهم.

III - تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2022-2024):

التقديرات	التقديرات		2021	إنجازات 2020	البيان
	2024	2023			
1080	1005	930	675	349	ميزانية التصرف:
1080	1005	930	675	349	منها:
0	0	0	0	0	- منحة بعنوان التأجير
0	0	0	0	0	- منحة بعنوان التسيير
0	1500	240	100	0	ميزانية الاستثمار أو/ التجهيز:

					<p>(منها التحويلات المخصصة لدعم التدخلات في الميدان الاقتصادي والاجتماعي ودعم الاستثمار في المشاريع والبرامج التنموية وكذلك لتسديد القروض والتوازن المالي وتطوير وإعادة هيكلة المؤسسة).</p>
1080	2550	1170	775	349	المجموع

بطاقة عدد 2: المخبر المركزي للتحاليل والتجارب

I - التعريف

النشاط الرئيسي: تبعا لقانون إحداثه يقوم المخبر المركزي للتحاليل والتجارب بالمهام الآتية:
- البحوث والدراسات والتحليل والتجارب الكيميائية والفيزيائية والكهربائية والإلكترونية والعديد من التجارب الأخرى التي من شأنها تنمية الصناعة ومراقبة الجودة وتطبيق القوانين ذات الصلة،

2- **مرجع الإحداث:** تم احداثها بمقتضى القانون عدد 88-24 المؤرخ في 14 افريل 1988
قرار مؤرخ في 25 أكتوبر 1991 متعلق بترتيب المخبر المركزي للتحاليل والتجارب بالصنف (ب).

II - الاستراتيجية والأهداف

1) **الاستراتيجية:** تطوير منظومة البنية التحتية للجودة ومراقبة السوق والمساهمة في تطوير الصادرات الصناعية.

2) **أهم الالويّات والأهداف الاستراتيجية:** دعم القدرة التنافسية للقطاع الصناعي من خلال تطوير جودة المنتجات والتصدير.

3) **تحديد المساهمة في أهداف البرنامج:**

- تدعيم القدرات التحليلية للمخبر وذلك بإدخال تحاليل وقياسات جديدة.
- تطوير منظومة الجودة والاعتماد بالمخبر المركزي وذلك برفع عدد المخابر والتحليل المعتمدة.
- تطوير رقم معاملات المخبر المركزي للتحاليل والتجارب وزيادة حجم نشاطه للمحافظة على توازنه المالي.

مؤشرات قياس الأداء:

- عدد المخابر المعتمدة
- عدد التحاليل والتجارب المعتمدة

4) **أهم الأنشطة**

- مراقبة الجودة بصفة عامة ومطابقة المنتجات للمواصفات سواء للتوريد أو التصدير.

- مقاومة الغش في تجارة البضائع والمواد الفلاحية والصناعية.
- تعيير التجهيزات المختلفة والخزانات ومراقبة العدادات وكل العمليات المتعلقة بالمتروولوجيا الصناعية والقانونية.

III - تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2022-2024):

التقديرات			2021	إنجازات 2020	البيان
2024	2023	2022			
0	0	0	0	0	ميزانية التصرف:
0	0	0	0	0	منها: - منحة بعنوان التأجير - منحة بعنوان التسيير
2338	2270	200	2140	1917	ميزانية الاستثمار أو/ التجهيز: (منها التحويلات المخصصة لدعم التدخلات في الميدان الاقتصادي والاجتماعي ودعم الاستثمار في المشاريع والبرامج التنموية وكذلك لتسديد القروض والتوازن المالي وتطوير وإعادة هيكلة المؤسسة).
2338	2270	200	2140	1917	المجموع

بطاقة عدد 3: وكالة النهوض بالصناعة والتجديد

I - التعريف

1. النشاط الرئيسي: النهوض بالقطاع الصناعي والخدمات المتعلقة به
2. مرجع الإحداث: قانون عدد 38 لسنة 1991
3. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة ووكالة النهوض بالصناعة والتجديد: سنة 2013

II - الاستراتيجية والأهداف

1 - الإستراتيجية :

توفير المناخ الملائم لدعم مساهمة القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية والنهوض بالجهات الداخلية

- 2 - أهم الأولويات والأهداف الاستراتيجية: دفع ودعم الاستثمار في القطاع الصناعي على المستوى الوطني من خلال:

- الرفع من نسق احداث المؤسسات ودفع التنمية الجهوية.
- الترويج للقطاعات الصناعية.

3 - تحديد المساهمة في أهداف البرنامج: دعم الاستثمار من خلال:

- الحرص على تشخيص إمكانيات الاستثمار بالجهات توظيفها التوظيف الأمثل في دفع نسق الاستثمار وإحداث مواطن الشغل.
- تكثيف المساعدة للباعثين والقيام بدراسة مشاريعهم ومتابعة إنجازها وإسنادهم إمتيازات مالية.
- دعم القدرات التنافسية للمؤسسات الصناعية

مؤشرات قياس الأداء:

- تطور عدد المشاريع المنجزة في إطار مرافقة الباعثين الجدد.

4-أهم الأنشطة:

- تنظيم معارض للشراكة تخص القطاعات.
- لقاءات شراكة بين الجهات المشاركة في التظاهرات الاقتصادية والمعارض المختصة التي تقام بالخارج.
- تكوين وتأطير حاملي المشاريع والباعثين الشبان وإبواؤهم بمحاضن المؤسسات.
- 5-الاجراءات المصاحبة: تدعيم الهيكل بالموارد البشرية الضرورية لتأمين مصلحة المخاطب

III - تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2022-2024):

التقديرات			2021	إنجازات 2020	البيان
2024	2023	2022			
18554	17685	16856	13587	11686	ميزانية التصرف:
15624 2930	14880 2805	12358 1115	11877 1710	10681 1005	منها: - منحة بعنوان التأجير - منحة بعنوان التسيير
4400	4285	3483	3320	3407	ميزانية الاستثمار أو/ التجهيز: (منها التحويلات المخصصة لدعم التدخلات في الميدان الاقتصادي والاجتماعي ودعم الاستثمار في المشاريع والبرامج التنموية وكذلك لتسديد القروض والتوازن المالي وتطوير وإعادة هيكلة المؤسسة).
22954	21970	16956	16907	15093	المجموع

بطاقة عدد 3: الوكالة العقارية الصناعية

I - التعريف

1. النشاط الرئيسي: بعث وتهيئة مناطق صناعية مجهزة بالمستلزمات الضرورية لإقامة المشاريع الصناعية، بناء محلات صناعية تستجيب لحاجيات المستثمرين التونسيين والأجانب
2. مرجع الأحداث: القانون عدد 21 لسنة 1973 المؤرخ في 14 أبريل 1973 والقانون عدد 37 لسنة 1991 المؤرخ في 8 جوان 1991 الذي وقع تنقيحه وإتمامه بالقانون عدد 31 لسنة 1997 مؤرخ في 20 ماي 1997 والقانون عدد 34 لسنة 2009 المؤرخ في 23 جوان 2009.
- 3- آخر عقد برنامج: 2010-2011

II - الاستراتيجية والأهداف

1. الاستراتيجية: تعزيز النسيج الصناعي والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بتونس
 2. أهم الأولويات والأهداف الاستراتيجية:
 - تعزيز النسيج الصناعي من خلال بعث مناطق صناعية جديدة،
 - توفير بنية تحتية ذات جودة تستجيب إلى المواصفات الدولية،
 - تحسين نوعية الحياة بالمناطق الصناعية
- مؤشرات قياس الأداء: نسبة استغلال المناطق الصناعية المهيئة
3. تحديد المساهمة في أهداف البرنامج: دعم الاستثمار في القطاع بالمساهمة المباشرة في تطوير البنية التحتية الصناعية وبالتالي استقطاب المستثمرين.
 4. أهم الأنشطة:
 - دراسة واختيار المواقع المزمع تهيئتها،
 - القيام بالإجراءات العقارية اللازمة لاقتناء الأراضي،
 - القيام بالإجراءات اللازمة لتهيئة المناطق ومساعدة المقاولين المكلفين بأشغال التهيئة،
 - ترويج المناطق الصناعية المهيأة،
 - بيع الأراضي المهيأة بالمناطق الصناعية

III - تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2022-2024):

التقديرات			2021	إنجازات 2020	البيان
2024	2023	2022			
0	0	0	0	0	ميزانية التصرف:
0	0	0	0	0	منها: - منحة بعنوان التأجير - منحة بعنوان التسيير
25000	20000	5000	5000	1000	ميزانية الاستثمار أو/ التجهيز: (منها التحويلات المخصصة لدعم التدخلات في الميدان الاقتصادي والاجتماعي ودعم الاستثمار في المشاريع والبرامج التنموية وكذلك لتسديد القروض والتوازن المالي وتطوير وإعادة هيكلة المؤسسة).
25000	20000	5000	5000	1000	المجموع

بطاقة عدد 4: مجمع صناعات المصبرات الغذائية

I - التعريف

- 1- النشاط الرئيسي: النهوض بصناعات المصبرات الغذائية
- 2- مرجع الأحداث: قانون عدد 29 المؤرخ في 24 جويلية 1965

II - الاستراتيجية والأهداف

1- الإستراتيجية :

النهوض بصناعات المصبرات الغذائية في إطار منظومات فلاحية غذائية متكاملة وناجعة إقتصاديا.

- **أهم الالويات والأهداف الاستراتيجية:** دعم القدرة التنافسية لقطاع المصبرات الغذائية من خلال تنظيم مواسم إنتاج وتحويل وتصدير المنتجات الفلاحية المعدة للتصنيع عبر برمجة الإنتاج في إطار عقود وتأهيل مراكز التجميع وإرساء نظام خلاص حسب الجودة خاصة في مرحلة أولى للطماطم الفصلية المعدة للتحويل.

مؤشرات قياس الأداء:

- عدد المؤسسات المتحصلة على العلامة التونسية المميزة للجودة لمصبرات الهريسة ذو الجودة
- 2- **تحديد المساهمة في أهداف البرنامج:**

- الربط بين مختلف الحلقات التي تمر بها المنتجات في إطار منظومات ومساعدة المنتجين على الاندماج بها وتشجيع منتجي ومحولي ومروجي المنتجات الفلاحية على العمل بعقود الإنتاج،
- المساهمة في النهوض بالتصدير بالتعاون وبالتنسيق مع الهياكل المهنية والإدارة المعنية،

3- أهم الأنشطة:

- تيسير التشاور بين المهنيين والإدارة لضبط أهداف مختلف المنظومات،
- المساهمة في تعديل السوق باعتماد مختلف الآليات الملائمة وبالتعاون والتنسيق مع الهياكل المهنية والإدارة المعنية،
- تجميع وتحليل وتوثيق المعطيات وإرساء بنوك للمعلومات متصلة بالقطاعات موضوع تدخلها والقيام بالدراسات حول واقع وآفاق تلك القطاعات وطنيا ودوليا.

- مراقبة جودة المنتجات المصنعة من خلال القيام بالتحاليل والتجارب في مخبر المجمع المتحصل على شهادة الاعتماد منذ سنة 1999 (17 تحليل معتمد)،

III- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2022-2024):

التقديرات			2021	إنجازات 2020	البيان
2024	2023	2022			
2580	2505	2432	2220	2145	ميزانية التصرف:
1816	1763	1556	1590	1655	منها:
764	742	412	630	490	- منحة بعنوان التأجير - منحة بعنوان التسيير
320	311	120	302	373	ميزانية الاستثمار أو/ التجهيز: (منها التحويلات المخصصة لدعم التدخلات في الميدان الاقتصادي والاجتماعي ودعم الاستثمار في المشاريع والبرامج التنموية وكذلك لتسديد القروض والتوازن المالي وتطوير وإعادة هيكلة المؤسسة).
2900	2816	3644	2522	2518	المجموع

المراكز الفنية القطاعية

بطاقة عدد 5: المركز الفني لصناعة الخشب والتأثيث

I - التعريف

(1) النشاط الرئيسي : تقديم خدمات الإحاطة الفنية والتكوين والتحليل والتجارب لفائدة مؤسسات قطاع صناعة الخشب والتأثيث

- (2) مرجع الإحداث: القانون عدد 123 المؤرخ في 13 مارس 1994
 (3) تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة والمركز: (2007-2009)

II- الاستراتيجية والأهداف

- (1) الإستراتيجية: الإحاطة والمساندة لفائدة مؤسسات القطاع في مجالات تقنية دقيقة ذات قيمة مضافة عالية.
 (2) أهم الالويّات والأهداف الاستراتيجية: معاضدة مجهودات الدولة في مراقبة السوق والإحاطة بالمؤسسات خاصة في المجالات التالية :
 - تطوير جودة منتوجاتها وإنتاجيتها
 - تطوير قدرتها التنافسية
 - مساندها لتطوير صادراتها
 (3) تحديد المساهمة في أهداف البرنامج: المساهمة في دعم القدرة التنافسية لقطاع صناعة الخشب والتأثيث.
 مؤشرات قياس الأداء :
 - نسبة تطور عدد التحاليل والتجارب
 - تطور عدد المؤسسات المنتفعة بخدمات الإحاطة الفنية
 (4) أهم الأنشطة :
 - مساندة المؤسسات لوضع علامة الجودة الخاصة بالنوافذ والأبواب وأثاث المطابخ وبيوت الاستحمام،
 - إنجاز دراسات مشاريع في مجال صناعة الألواح المركبة والأثاث الخارجي لفائدة باعثي المشاريع،
 - الإحاطة بالمؤسسات في مجال صناعة الخشب وتثمين النفايات (déchets de bois)،
 - الإحاطة بالمؤسسات لتركيز خلية للتصدير،
 - تنظيم مسابقة للمصممين في قطاع الأثاث بهدف النهوض بالقطاع وتطوير منتجاته،

III- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2022-2024):

التقديرات			2021	إنجازات 2020	البيان
2024	2023	2022			
1457	1415	1037	1376	1415	ميزانية التصرف:

1457 0	1415 0	1037 0	1376 0	1415 0	منها: - منحة بعنوان التأجير - منحة بعنوان التسيير
557	541	330	640	659	ميزانية الاستثمار أو/ التجهيز: (منها التحويلات المخصصة لدعم التدخلات في الميدان الاقتصادي والاجتماعي ودعم الاستثمار في المشاريع والبرامج التنموية وكذلك لتسديد القروض والتوازن المالي وتطوير وإعادة هيكلية المؤسسة).
2014	1956	1367	2016	2074	المجموع

بطاقة عدد 6 : المركز التقني للصناعات الميكانيكية والكهربائية

- (1) **النشاط الرئيسي:** تقديم خدمات الإحاطة الفنية والتكوين والتحليل والتجارب لفائدة مؤسسات قطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية
- (2) **مرجع الأحداث :** القانون عدد 123 المؤرخ في 13 مارس 1994
- (3) **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة والمركز:** (2007-2009)

II - الاستراتيجية والأهداف

- (1) **الإستراتيجية:** الإحاطة والمساندة لفائدة مؤسسات القطاع في مجالات تقنية دقيقة ذات قيمة مضافة عالية.
- (2) **أهم الأولويات والأهداف الاستراتيجية:** معاضدة مجهودات الدولة في مراقبة السوق ودعم تنافسية القطاع والإحاطة بالمؤسسات خاصة في المجالات التالية :
 - تطوير جودة منتوجاتها وإنتاجيتها
 - تطوير قدرتها التنافسية
 - مسانبتها لتطوير صادراتها
 - مؤشرات قياس الأداء :
 - عدد النماذج المصنعة من قبل مراكز الموارد التكنولوجية
 - نسبة تطور عدد التحاليل والتجارب والمعايرة
 - تطور عدد المؤسسات المنتفعة بخدمات الإحاطة الفنية
- (3) **تحديد المساهمة في أهداف البرنامج:** المساهمة في النهوض بالقطاعات الواعدة على غرار الميكاترونك وصناعة مكونات الطائرات والبطاقات الإلكترونية والروبوتات

(4) أهم الأنشطة :

- المساهمة في تطوير سلسلة قيم " Chaine de valeur " الطاقة الفتوضوية " Energie Photovoltaique " ومعاضدة مجهودات الدولة في مراقبة السوق ذات العلاقة بهذا المجال وذلك من خلال مراقبة جودة المنتجات المصنعة محليا والمستوردة ذات العلاقة بنظام الطاقة الفتوضوية وتنظيم

دورات تكوينية واسناد شهادة كفاءة " Certificat de labellisation " لفائدة الشركات المختصة في

تركيز الألواح الفتوضوية

- الإحاطة بمؤسسات القطاع لتطوير منتوجاتها وتحسين قدرتها التنافسية

- تطوير خدمات البحث والتجديد المسداة لفائدة المؤسسات خاصة في مجال صناعة مكونات الطائرات

والروبوتات الألواح الإلكترونية من خلال إحداث مركز الموارد التكنولوجية بسوسة.

III- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2022-2024):

التقديرات			2021	إنجازات 2020	البيان
2024	2023	2022			
846	821	1115	774	1247	ميزانية التصرف:
846	821	1115	774	1247	منها:
0	0	0	0	0	- منحة بعنوان التأجير - منحة بعنوان التسيير
1264	1227	2000	1157	1412	ميزانية الاستثمار أو/ التجهيز: (منها التحويلات المخصصة لدعم التدخلات في الميدان الاقتصادي والاجتماعي ودعم الاستثمار في المشاريع والبرامج التنموية وكذلك لتسديد القروض والتوازن المالي وتطوير وإعادة هيكلة المؤسسة).
2110	2049	3115	1931	2659	المجموع

بطاقة عدد 7 : المركز الفني للنسيج

- (1) **النشاط الرئيسي:** تقديم خدمات الإحاطة الفنية والتكوين والتحليل والتجارب لفائدة مؤسسات قطاع النسيج.
- (2) **مرجع الأحداث:** القانون عدد 123 المؤرخ في 13 مارس 1994
- (3) **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة والمركز:** (2007-2009)

II - الاستراتيجية والأهداف

- (1) **الإستراتيجية:** الإحاطة والمساندة لفائدة مؤسسات القطاع في مجالات تقنية دقيقة ذات قيمة مضافة عالية
- (2) **أهم الأولويات والأهداف الاستراتيجية:** معاضدة مجهودات الدولة في مراقبة السوق والرفع من القدرة التنافسية للقطاع والإحاطة بالمؤسسات خاصة في المجالات التالية :

- تطوير جودة منتوجاتها وإنتاجيتها

- تطوير قدرتها التنافسية

- مساندة تطوير صادراتها

مؤشرات قياس الأداء :

- عدد النماذج المصنعة من قبل مراكز الموارد التكنولوجية بالمنستير

- نسبة تطور عدد التحاليل والتجارب

- تطور عدد المؤسسات المنتفعة بخدمات الإحاطة الفنية

- (3) **تحديد المساهمة في أهداف البرنامج:** المساهمة في النهوض بقطاع النسيج ومساعدة المؤسسات على الانتقال من المناولة إلى الإنتاج الكامل.

(4) **أهم الأنشطة:**

- تقديم الإحاطة الفنية في المجالات المتعلقة بالإنتاجية والتنظيم الصناعي والتحكم في التكلفة والطاقة والإنتاج النظيف ...

- مساندة المؤسسات في مجال إرساء نظم التصرف في الجودة حسب المعايير الدولية (ISO 9001, ISO 14001, SA 8000...)

- التكوين في مجال التصميم

- إنجاز مشروع بناء مركز الموارد التكنولوجية بالمنستير واقتناء التجهيزات الخاصة به والذي يتضمن

مخبر صباغة ومخبر للتصرف في الألوان وفضاء للطباعة الرقمية " Halle d'impression numérique"

ورشة تجارب « Hall Technologique » لإعداد النماذج والألوان لفائدة المؤسسات الناشطة في قطاع النسيج.

III- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2022-2024):

التقديرات			2021	إنجازات 2020	البيان
2024	2023	2022			
3295	3199	3104	3101	3000	ميزانية التصرف:
3295 0	3199 0	3104 0	3101 0	3000 0	منها: - منحة بعنوان التأجير - منحة بعنوان التسيير
695	675	575	590	639	ميزانية الاستثمار أو/ التجهيز: (منها التحويلات المخصصة لدعم التدخلات في الميدان الاقتصادي والاجتماعي ودعم الاستثمار في المشاريع والبرامج التنموية وكذلك لتسديد القروض والتوازن المالي وتطوير وإعادة هيكلة المؤسسة).
3990	3874	3679	3691	3639	المجموع

بطاقة عدد 8 : المركز الفني للجلود والأحذية

I - التعريف

- 1- **النشاط الرئيسي** : تقديم خدمات الإحاطة الفنية والتكوين والتحليل والتجارب لفائدة مؤسسات قطاع الجلود والأحذية
- 2- **مرجع الإحداث** : القانون عدد 123 المؤرخ في 13 مارس 1994
- 3- **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة والمركز**: (2007-2009)

II - الاستراتيجية والأهداف

- 1) **الإستراتيجية** : الإحاطة والمساندة لفائدة مؤسسات القطاع في مجالات تقنية دقيقة ذات قيمة مضافة عالية
- 2) **أهم الالويّات والأهداف** : معاضدة مجهودات الدولة في دعم القدرة التنافسية للقطاع و مراقبة السوق والإحاطة بالمؤسسات خاصة في المجالات التالية :
 - تطوير جودة منتوجاتها وإنتاجيتها
 - تطوير قدرتها التنافسية
 - مسانبتها لتطوير صادراتها**مؤشرات قياس الأداء** :
 - نسبة تطور عدد التحاليل والتجارب والمعايرة
 - تطور عدد المؤسسات المنتفعة بخدمات الإحاطة الفنية
- 3) **تحديد المساهمة في أهداف البرنامج**: المساهمة في النهوض بقطاع الجلود والأحذية
- 4) **اهم الأنشطة** :
 - المساهمة في تطوير القدرة التنافسية للمؤسسات من خلال الإحاطة بها في مجال تطوير أساليب ومناهج الإنتاج والمساعدة على الانتقال من المناولة إلى الإنتاج الكامل وتحسين الجودة،
 - المساهمة في تطوير سلاسل القيم في مجال صناعة الجلود والأحذية،

- تطوير نظام اليقظة التكنولوجية والتشريعية،
- تطوير عدد التحاليل والتجارب صلب المركز طبقا لحاجيات القطاع،

III- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2022-2024):

التقديرات			2021	إنجازات 2020	البيان
2024	2023	2022			
1994	1936	1880	1926	1791	ميزانية التصرف:
1994	1936	1880	1926	1791	منها:
0	0	0	0	0	- منحة بعنوان التأجير - منحة بعنوان التسيير
838	814	790	683	316	ميزانية الاستثمار أو/ التجهيز: (منها التحويلات المخصصة لدعم التدخلات في الميدان الاقتصادي والاجتماعي ودعم الاستثمار في المشاريع والبرامج التنموية وكذلك لتسديد القروض والتوازن المالي وتطوير وإعادة هيكلة المؤسسة).
2832	2750	2670	2609	2107	المجموع

بطاقة عدد 9 : المركز الفني للصناعات الغذائية

I - التعريف

- (1) **النشاط الرئيسي** : تقديم خدمات الإحاطة الفنية والتكوين والتحاليل والتجارب لفائدة مؤسسات قطاع الصناعات الغذائية
- (2) **مرجع الإحداث** : القانون عدد 123 المؤرخ في 13 مارس 1994
- (3) **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة والمركز** : (2007-2009)

II - الاستراتيجية والأهداف

- (1) **الإستراتيجية** : الإحاطة والمساندة لفائدة مؤسسات القطاع في مجالات تقنية دقيقة ذات قيمة مضافة عالية
 - (2) **أهم الأولويات والأهداف** : دعم تنافسية القطاع الصناعي و معاضدة مجهودات الدولة في مراقبة السوق والإحاطة بالمؤسسات خاصة في المجالات التالية :
 - تطوير جودة منتوجاتها وإنتاجيتها
 - تطوير قدرتها التنافسية
 - مساندها لتطوير صادراتها
- مؤشرات قياس الأداء :**
- عدد النماذج المصنعة من قبل مراكز الموارد التكنولوجية ببنزرت
 - نسبة تطور عدد التحاليل والتجارب
 - تطور عدد المؤسسات المنتفعة بخدمات الإحاطة الفنية
- (3) **تحديد المساهمة في أهداف البرنامج**: المساهمة في النهوض بقطاع الصناعات الغذائية
 - (4) **أهم الأنشطة** :
 - الإحاطة الفنية بالمؤسسات في مجال تطوير منتوجات جديدة.
 - الإحاطة الفنية بمؤسسات في مجال التحكم في الطاقة والإنتاج النظيف .

- المساهمة في إعداد النصوص تريبية الخاصة بالزيوت الغذائية والسكر ومعجون الطماطم والتمور.
- الحصول على شهادة الاعتماد الدولية لزيت الزيتون « COI » وبالتالي تمكين المؤسسات المصدرة لزيت الزيتون المعلب من اقتحام أسواق أخرى على غرار السوق الأمريكية والصينية.
- إنجاز مركز الموارد التكنولوجية ببنزرت للمساهمة في تطوير المنتجات ذات العلاقة بمادتي الحليب والحبوب ومشتقاتهما.

III- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2022-2024):

التقديرات			2021	إنجازات 2020	البيان
2024	2023	2022			
1241	1205	1037	1078	1292	ميزانية التصرف:
1241 0	1205 0	1037 0	1078 0	1292 0	منها: - منحة بعنوان التأجير - منحة بعنوان التسيير
350	340	330	261	249	ميزانية الاستثمار أو/ التجهيز: (منها التحويلات المخصصة لدعم التدخلات في الميدان الاقتصادي والاجتماعي ودعم الاستثمار في المشاريع والبرامج التنموية وكذلك لتسديد القروض والتوازن المالي وتطوير وإعادة هيكلة المؤسسة).
1591	1545	1367	1339	1541	المجموع

بطاقة عدد 10 : المركز الفني للكيمياء

- 1) **النشاط الرئيسي** : تقديم خدمات الإحاطة الفنية والتكوين والتحاليل والتجارب لفائدة مؤسسات قطاع الصناعات الكيماوية
- 2) **مرجع الأحداث** : القانون عدد 123 المؤرخ في 13 مارس 1994
- 3) **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة والمركز** : (2007-2009)

II - الاستراتيجية والأهداف

- 1) **الإستراتيجية العامة** : الإحاطة والمساندة لفائدة مؤسسات القطاع في مجالات تقنية دقيقة ذات قيمة مضافة عالية
- 2) **أهم الالويات والأهداف**: دعم القدرة التنافسية للقطاع ومعاودة مجهودات الدولة في مراقبة السوق والإحاطة بالمؤسسات خاصة في المجالات التالية :
 - تطوير جودة منتوجاتها وإنتاجيتها
 - تطوير قدرتها التنافسية
 - مساندها لتطوير صادراتها

مؤشرات قيس الأداء:

 - نسبة تطور عدد التحاليل والتجارب
 - تطور عدد المؤسسات المنتفعة بخدمات الإحاطة الفنية
- 3) **تحديد المساهمة في أهداف البرنامج**: المساهمة في النهوض بقطاع الصناعات الكيماوية

4) أهم الأنشطة :

- تقديم الإحاطة الفنية لفائدة مؤسسات القطاع في مجالات مختلفة على غرار التحكم في المخاطر الكيماوية وتطوير الإنتاجية وتطوير أساليب الإنتاج النظيف.
- الإحاطة الفنية لفائدة المؤسسات، في مجالات إرساء نظم الجودة (IFS HPC و OHSAS 18001 و EN 9100).

- تطوير الإنتاجية والمناهج التنظيمية صلب المؤسسات .
- تكوين الباعثين الشبان في مجالات دقيقة .

III- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2022-2024):

التقديرات			2021	إنجازات 2020	البيان
2024	2023	2022			
1360	1320	1252	1229	672	ميزانية التصرف:
1360	1320	1252	1229	672	منها:
0	0	0	0	0	- منحة بعنوان التأجير - منحة بعنوان التسيير
400	400	950	800	400	ميزانية الاستثمار أو/ التجهيز: (منها التحويلات المخصصة لدعم التدخلات في الميدان الاقتصادي والاجتماعي ودعم الاستثمار في المشاريع والبرامج التنموية وكذلك لتسديد القروض والتوازن المالي وتطوير وإعادة هيكلة المؤسسة).
1760	1720	2202	2029	1072	المجموع

بطاقة عدد 11 : المركز التقني لمواد البناء والخزف والبلور

I - التعريف

- (1) **النشاط الرئيسي** : تقديم خدمات الإحاطة الفنية والتكوين والتحاليل والتجارب لفائدة مؤسسات قطاع البناء والخزف والبلور
- (2) **مرجع الإحداث** : القانون عدد 123 المؤرخ في 13 مارس 1994
- (3) **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة والمركز** : (2007-2009)

II - الاستراتيجية والأهداف

- (1) **الاستراتيجية** : الإحاطة والمساندة لفائدة مؤسسات القطاع في مجالات تقنية دقيقة ذات قيمة مضافة عالية .
- (2) **أهم الأولويات والأهداف** : معاضدة مجهودات الدولة في مراقبة السوق والإحاطة بالمؤسسات خاصة في المجالات التالية :
- تطوير جودة منتوجاتها وإنتاجيتها
 - تطوير قدرتها التنافسية
 - مساندة تطوير صادراتها
- مؤشرات قياس الأداء** :
- نسبة تطور عدد التحاليل والتجارب والمعايرة
 - تطور عدد المؤسسات المنتفعة بخدمات الإحاطة الفنية
- (3) **تحديد المساهمة في أهداف البرنامج**: المساهمة في النهوض بقطاع مواد البناء والخزف والبلور وتتمين المواد الإنشائية لتطوير مواد بناء جديدة مقصدة للطاقة وتكوين الباعثين الشبان ومعاضدة مجهودات الدولة في مجال مراقبة السوق
- (4) **أهم الأنشطة** :
- القيام بدورات تكوينية للعاملين في القطاع للتعريف بالتقنيات الحديثة والنظيفة والمقتصد للطاقة،
 - القيام بدورات تكوينية للباعثين الشبان لحثهم على بعث المشاريع،
 - مساندة المؤسسات المصدرة في مجال وضع علامات جودة المنتجات "marquage CE"
 - المساعدة على بعث مشاريع في مجال صنع ألواح الجبس ،
 - إنجاز دراسات فنية حول تتمين المواد الأولية وتحديد مخزون المقاطع،
 - إنجاز دراسات جدوى بعث مشاريع جديدة،

III- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2022-2024):

التقديرات			2021	إنجازات 2020	البيان
2024	2023	2022			
2292	2225	2160	2100	1892	ميزانية التصرف:
2292	2225	2160	2100	1892	منها:
0	0	0	0	0	- منحة بعنوان التأجير - منحة بعنوان التسيير
400	400	397	370	350	ميزانية الاستثمار أو/ التجهيز: (منها التحويلات المخصصة لدعم التدخلات في الميدان الاقتصادي والاجتماعي ودعم الاستثمار في المشاريع والبرامج التنموية وكذلك لتسديد القروض والتوازن المالي وتطوير وإعادة هيكلة المؤسسة).
2692	2625	2557	2470	2242	المجموع

بطاقة عدد 12 : المركز الفني للتعبئة والتغليف

I - التعريف

(1) **النشاط الرئيسي** : تقديم خدمات الإحاطة الفنية والتكوين والتحليل والتجارب لفائدة خاصة مؤسسات

قطاع التعبئة والتغليف والطباعة

(2) **مرجع الإحداث** : القانون عدد 123 لسنة 1994 المؤرخ في 13 مارس 1994

(3) **تاريخ إعداد آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة والمركز** : (2020-2022)

(4) II - الاستراتيجية والأهداف

(1) **الاستراتيجية** : تقديم خدمات ذات قيمة مضافة عالية لفائدة مؤسسات القطاع وتطوير تموقع المركز على المستويين الوطني والدولي

(2) **أهم الالويات والأهداف الاستراتيجية** : المساهمة في تطوير القدرة التنافسية للمؤسسات الإقتصادية خاصة منها التابعة للقطاعات الراجعة له (التعبئة والتغليف والطباعة) من خلال تطوير جودة منتجاتها وتطوير منتجات جديدة ومساندتها لإقتحام أسواق جديدة وتوفير خدمات اليقظة التكنولوجية والقانونية لفائدة المؤسسات الصناعية.

مؤشرات قياس الأداء:

- عدد النماذج المصنعة من قبل مراكز الموارد التكنولوجية ببنزرت.
- نسبة تطور عدد التحاليل والتجارب.
- تطور عدد المؤسسات المنتفعة بخدمات الإحاطة الفنية.
- (3) **تحديد المساهمة في أهداف البرنامج** : الإحاطة بالمؤسسات خاصة في المجالات التالية :
 - تطوير جودة منتجاتها وإنتاجيتها
 - تطوير قدرتها التنافسية
 - مساندها لتطوير صادراتها

4) أهم الأنشطة :

- الإحاطة الفنية بالمؤسسات في مجال تطوير تقنيات الإنتاج مثل تقنيات الطباعة (Offset ,Hélio et Flexo) وتقنيات تحويل المواد البلاستيكية (Injection, extrusion, soufflage et thermoformage)،
- تطوير خدمات اليقظة التكنولوجية والقانونية والتجارية ،
- مساندة المؤسسات في مجال إرساء المعايير واليات تحسين الانتاجية .

III- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2022-2024):

التقديرات			2021	إنجازات 2020	البيان
2024	2023	2022			
1467	1424	1383	1774	1672	ميزانية التصرف:
1467 0	1424 0	1624 0	1774 0	1672 0	منها: - منحة بعنوان التأجير - منحة بعنوان التسيير
500	500	750	1105	400	ميزانية الاستثمار أو/ التجهيز: (منها التحويلات المخصصة لدعم التدخلات في الميدان الاقتصادي والاجتماعي ودعم الاستثمار في المشاريع والبرامج التنموية وكذلك لتسديد القروض والتوازن المالي وتطوير وإعادة هيكلة المؤسسة).
1967	1924	2374	2879	2072	المجموع

البرنامج عدد 3 : المناجم

(بداية من شهر سبتمبر 2019)

رئيس البرنامج :
السيدة نجاح الشريف

1- تقديم البرنامج وإستراتيجيته:

1.1. استراتيجية البرنامج :

تقديم استراتيجية البرنامج

تم ضبط هدفين استراتيجيين للنهوض بقطاع المناجم وهما :

- دعم منظومة الفسفاط ومشتقاته
- تشجيع بعث المشاريع المنجمية

- الغاية المنتظرة من البرنامج : حوكمة استغلال المواد المنجمية بما يضمن حسن استغلالها فنيا واقتصاديا.

- تشخيص واقع البرنامج

➤ قطاع الفسفاط ومشتقاته

شهدت شركة فسفاط قفصة منذ سنة 2011 تراجعاً في مؤشراتنا الفنية والمالية كنتيجة لجملة من العوامل من أهمها الوضع الاجتماعي بالجهة وتمثلت في :

- تراجع قياسي في مستويات الإنتاج (-65) % مقارنة بما كانت عليه في 2010 من 8,1 مليون طن الى 2.83 مليون طن سنة 2020.
- تعطل انجاز المشاريع الكبرى وارتفاع كلفتها على سبيل المثال مشروع مغسلة ام الخشب، مشروع نفطة-توزر، مشروع تحويل الضغط العالي التابعة للشركة التونسية للكهرباء والغاز بمنجم كاف الدور الشرقي،...
- تراجع هيكلي في النقل الحديدي للفسفاط التجاري باتجاه معامل التحويل خلال هذه العشرية من 2010 الى 2020 (من 7,31م,طن الى 1,18م,طن)
- ارتفاع كتلة الأجور والأعباء الاجتماعية ومصاريف المسؤولية المجتمعية لشركة فسفاط قفصة إلى 350 مليون دينار سنويا .
- ارتفاع كتلة الأجور لشركات البيئة والغراسة: حوالي 90 مليون دينار سنويا قابلة للتطور.

كماتراجع النشاط التحويلي للفسفاط بمصانع المجمع الكيميائي التونسي الى مستوى 40% من طاقة الإنتاج التصميمية بسبب تراجع الكميات المستعملة من الفسفاط التجاري من الحوض المنجمي منذ سنة 2011.

ولتحقيق الهدف الاستراتيجي دعم منظومة الفسفاط ومشتقاته وأمام الوضع على الصعيد العالمي والداخلي، تتمثل أهم التحديات في:

❖ استرجاع نسق الإنتاج والتصدير في قطاع الفسفاط ومشتقاته .

❖ الرفع من تصدير مشتقات الفسفاط

❖ مواصلة وتعزيز مشاريع التأهيل البيئي :

➤ **قطاع المواد غير الفسفاطية :**

بالرغم من تطور عدد المشاريع المنجمية للمواد غير الفسفاطية وتحسن الانتاج خلال السنوات الأخيرة من جهة والرجوع لفتح مناجم الرصاص والزنك بعد أكثر من 15 سنة على غلقها، فإن القطاع مازال يشكو عدم استقطاب المستثمرين ذو الكفاءة الفنية والمالية العالية بسبب تقادم التشريع المنجمي الحالي الذي أظهر عدة نقائص على مستوى غياب التنافسية وعدم وجود استراتيجية واضحة لتطوير القطاع وحوكمته.

ولتحقيق الهدف الاستراتيجي تشجيع المشاريع المنجمية ، تتمثل أهم التحديات في:

- استقطاب المستثمرين أجانب كانوا أو تونسيين والإحاطة بهم وتشجيعهم على الاستثمار في مجال البحث والاستغلال المنجمي من خلال تحسين البنية الأساسية وتوفير المعلومة والترويج لمكامن المواد المعدنية بالبلاد.

- وضع إستراتيجية مستقبلية لترشيد قطاع المواد الإنشائية والصخور الصناعية بالتنسيق مع مختلف المتدخلين في القطاع قصد دفع المشاريع التنموية بالمناطق الداخلية،

- مراجعة مجلة المناجم في إطار تأهيل القطاع وإرساء مزيد من الشفافية وحوكمة استغلال المواد المعدنية وملاءمتها مع مقتضيات الدستور الجديد.

- تفعيل الانتدابات لتعزيز الموارد البشرية وتحسين مردودية القطاع وزيادة نسبة المشاركة للمرأة على جميع المستويات الوظيفية لضمان تكافؤ الفرص بين الجنسين.

تقديم خارطة البرنامج :

يشمل برنامج المناجم الإدارة للمناجم كهيكل ممثلة لوزارة الصناعة والطاقة والمناجم -قسم الطاقة والمناجم.

ويمثل الديوان الوطني للمناجم (مؤسسة عمومية ذات صبغة غير إدارية) المؤسسة الوحيدة التي تمول ميزانيتها كليا من الدولة ، بينما تتمتع كل من شركة فسفاط قفصة والمجمع الكيميائي التونسي وشركة جبل الجريصة بميزانيات مستقلة.

يتكون برنامج المناجم من:

المؤسسات العمومية	الإدارات المركزية	البرنامج
الديوان الوطني للمناجم	الإدارة العامة للمناجم	برنامج المناجم
شركة فسفاط قفصة		
المجمع الكيميائي التونسي		
شركة جبل الجريصة		

2- أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج:

1.2 تقديم أهداف ومؤشرات قياس الأداء :

يحتوي برنامج المناجم على هدفين استراتيجيين
الهدف 1.1.3. دعم منظومة الفسفاط ومشتقاته
 ❖ تقديم الهدف :

خلال السنوات العشرة الأخيرة، أدت اعتصامات المعطلين عن العمل من داخل وخارج الحوض المنجمي إلى تعطيل جلمراكز إنتاج ونقل الفسفاط حيث لم يتجاوز معدل الإنتاج طيلة هذه المدة مستوى 40 %مقارنة بإنجازات سنة 2010، أي قرابة 3مليون طنا سنويا مقارنة بطاقة إنتاج 8مليون طنا.

ويرتكز هذا الهدف أساسا على العمل على استرجاع النسق العادي لإنتاج الفسفاط في مرحلة أولى باعتبار التراجع الحاد الذي عرفه خلال العشرية الأخيرة والزيادة في الطاقة الإنتاجية لهذه المادة في مرحلة ثانية وذلك بالعمل على تطوير الصناعات الفسفاطية وتحويل المواد من خلال التسريع في إنجاز المشاريع الجديدة وتدعيم النقل الحديدي للفسفاط وإيقاف نقله عبر الشاحنات ومن جهة آخرى تشجيع على بعث المشاريع المنجمية وتحديث المعايير التشريعية والتنظيمية (تحسين مجلة المناجم) لملائمتها مع التطورات التي شهدتها القطاع على الصعيد المحلي والعالمي.

❖ تقديم المؤشرات:

يحتوي الهدف 1.1.3 على مؤشرين (2) اثنين حيث تمّ اختيارهما بهدف تغطية جميع الجوانب المتعلقة بالهدف مع مراعاة مدى توفر المعلومة لاحتساب هذه المؤشرات :

- تطوّر انتاج الفسفاط

- تطوّر تصدير الفسفاط ومشتقاته

▪ المؤشر 1.1.1.3 : تطوّر انتاج الفسفاط

يندرج هذا المؤشر في إطار التأقلم مع متغيرات السوق العالمية مع احتداد السباق للزيادة في الطاقة الإنتاجية العالمية وتعزيز مكانة تونس وذلك بالترفع في الانتاج من 8.1 مليون طن من الفسفاط التجاري سنة 2010 إلى 16 مليون طن سنة 2030 وهو ما يمثل زيادة في حصتها في السوق العالمية من 4.5 % إلى 5.3 % وذلك بتسريع إنجاز الاستثمارات الضرورية للرفع من حجم الانتاج وتأمينه بانجاز مشاريع جديدة مثل مشروع أم الخشب ومشروع توزر-نفطة ومشروع المكناسي وتحسين شبكة نقل الفسفاط الحديدي، مما يفتح آفاقا جديدة للتنمية والتشغيل بهذه المناطق من جهة ويدعم مكانة تونس في السوق العالمية للأسمدة من جهة أخرى.

يمكن أن يخول هذا المؤشر من قياس أداء انتاج الفسفاط بكل أقاليم شركة فسفاط قفصة بالحوض المنجمي وذلك لإعطاء فكرة على نتائج القطاع مقارنة بالتقديرات وتفسير الفوارق نظرا لما يمر به القطاع حاليا من صعوبات جراء الاحتجاجات والاعتصامات المتواصلة التي أثرت سلبا وبصفة واضحة على الانتاج .

- إنجازات وتقديرات المؤشر 1.1.1.3

التقديرات			توقعات 2021	الإنجازات	الوحدة	الهدف 1.1.3
2024	2023	2022		2020		
(*)7	(*)6,5	(*)6	3,7	2,83	م طن	المؤشر 1.1.1.3 : تطور إنتاج الفسفاط

(*) : تم تغيير التقديرات لسنوات 2022، 2023 و 2024 المذكورة بالمشروع السنوي الأداء لسنة 2021

- تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:

بلغ إنتاج الفسفاط التجاري إلى موفى سنة 2020 مستوى 2,83 مليون طنا مقابل 3,88 مليون طن سنة 2019 أي بتراجع قدره 27 % وبتراجع قدره 64 % مقارنة بنسق الإنتاج العادي (8 مليون طن سنة 2010).

أما خلال سنة 2021، فمن المؤمل أن يبلغ الإنتاج مستوى 3,7 مليون طن أي بتراجع قدره 18 % مقارنة بالتقديرات المرسومة. وتعود أهم أسباب هذا التراجع إلى الوضع الوبائي الذي مرت به البلاد والعالم والذي مازالت تأثيراته على الاقتصاد التونسي إلى حد الآن إضافة إلى الوضع الاجتماعي الغير مستقر خاصة بالحوض المنجمي منذ سنة 2011.

من المؤمل أن تكون سنة 2022 سنة القطع مع النتائج السلبية المسجلة طيلة السنوات الماضية جراء الاعتصامات و المطالبية الاجتماعية المتكررة التي لم تتوقف رغم المجهودات المبذولة التي ما فتئ القطاع يوفرها لأهالي الحوض المنجمي والتي حالت دون تحقيق الأهداف المرجوة حيث من المؤمل أن يبلغ إنتاج شركة فسفاط قفصة خلال سنة 2022 مستوى 6 مليون طن من الفسفاط التجاري أي ما يعادل 75 % من الطاقة التصميمية لوحداتها ليتواصل هذا الارتفاع خلال سنتي 2023 و 2024 ليصل إلى مستوى 88 % من الطاقة التصميمية خلال سنة 2024 أي ما يعادل 7 مليون طن.

■ المؤشر 2.1.1.3 : تطور تصدير الفسفاط ومشتقاته

خلال العشرية الأخيرة، تراجع النشاط التحويلي للفسفاط بمصانع المجمع الكيميائي التونسي الى مستوى 40% من طاقة الإنتاج التصميمية للمصانع بسبب تراجع الكميات المستلمة من الفسفاط التجاري من الحوض المنجمي منذ سنة 2011، ونظرا لما تمثله صادرات مشتقات الفسفاط من مجموع الصادرات الوطنية فإن توجه الدولة يسعى نحو الترفيع في هذه الصادرات وذلك من

خلال تأمين الكميات اللازمة لوحدات التحويل وتسريع دخول المشاريع الجديدة حيز الانتاج الفعلي على غرار مشروع المظيلة 2 .

2.1.1.3 إنجازات وتقديرات المؤشر

التقديرات			ق.م 2021	الإنجازات	الوحدة	الهدف 1.1.3
2024	2023	2022		2020		
2809	2782	2523	1915	669	م.د	المؤشر 2.1.1.3 : تطوّر تصدير الفسفاط ومشتقاته

- تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:

خلال سنة 2020، بلغ إنتاج الحامض الفسفوري الإجمالي أدنى مستوى له في هذه العشرية الأخيرة حيث سجل مستوى 457 ألف طن وهو ما يمثل قرابة 28 % من الطاقة التصميمية لمصانع التحويل بالمجمع الكيميائي التونسي (قرابة 1,67 مليون طن).

وبلغ رقم معاملات تصدير قطاع الفسفاط ومشتقاته ما قيمته 669 م.د خلال سنة 2020 مقابل 968 م.د خلال سنة 2019 أي بتراجع كبير قدره 299 م.د أي ما يعادل تراجعاً نسبة 31 %،

وتعود أسباب هذا التراجع أساساً إلى انخفاض كميات الإنتاج والمبيعات الناتج عن نقص التزود بمادة الفسفاط الناجم عن التحركات الإجتماعية منها المطالبة بالتنمية والتشغيل ومنها المتعلقة بالمرافق الأساسية كنقص الماء الصالح للشرب إضافة إلى ترحل الوحدات الإنتاجية بالمجمع الكيميائي التونسي.

الهدف 2.1.3. تشجيع بعث المشاريع المنجمية:

❖ تقديم الهدف :

يتمثل هذا الهدف في تشجيع المستثمرين على اكتشاف المكامن المنجمية (رصاص، زنك، حديد، فسفاط، أملاح، جبس، رمل سيليسي، كربونات الكلسيوم...) من خلال توفير البنية الجيولوجية للبلاد التونسية (خرائط جيولوجية أساسية، دراسات المكامن الواعدة باعتماد الطرق الغير مباشرة كالجيوفيزياء والجيوكيمياء، دراسة وتحديد مكامن المواد الانشائية) ووضعها على ذمة المستثمرين وتوفير إطار تشريعي جاذب وحوكمة القطاع قصد اسناد رخص بحث منجمية قصد

اكتشاف مدخرات جديدة والتي ينبثق عنها تأسيس امتيازات استغلال منجمية لتطوير مشاريع ذات الجدوى الاقتصادية والفنية قصد خلق مواطن شغل إضافية بالمناطق الداخلية ذات الأولوية.

❖ تقديم المؤشرات:

يحتوي الهدف 2.1.3 على مؤشرين (2) اثنين حيث تم اختيارهما بهدف تغطية جميع الجوانب المتعلقة بالهدف مع مراعاة مدى توفر المعلومة لاحتساب هذه المؤشرات :

- المؤشر 1.2.1.3 : نسبة تطوّر المشاريع المنجمية المسندة

- المؤشر 2.2.1.3 : نسبة التغطية للخرائط الجيولوجية الأساسية

▪ المؤشر 1.2.1.3 : نسبة تطوّر المشاريع المنجمية المسندة

يدل هذا المؤشر بصفة مباشرة على تشجيع بعث المشاريع المنجمية التي ستدخل فعليا في النشاط لانتاج وتصنيع المواد المعدنية للمساهمة في تحسين إيرادات الدولة علاوة على التنمية الجهوية بالولايات الداخلية وإحداث مواطن الشغل. وتجدر الإشارة إلى أن امتيازات الاستغلال تمنح بقرار من الوزير المكلف بالمناجم بناء على موافقة اللجنة الاستشارية للمناجم وبعد دراسة المطالب من طرف مصالح الإدارة العامة للمناجم.

- إنجازات وتقديرات المؤشر 1.2.1.3

التقديرات			توقعات 202	الإنجازات	الوحدة	الهدف 2.1.3
2024	2023	2022	1	2020		
10	8	6	3	6	عدد	عدد امتيازات الاستغلال المسندة
+ 25	+ 33	+ 100	- 50	+ 20	%	المؤشر 1.2.1.3 : نسبة تطوّر المشاريع المنجمية المسندة (مقارنة بالسنة المنقضية)

- تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:

تم خلال سنة 2020 تأسيس (6) امتيازات تتوزع كآلآتي :
 أربع (4) امتيازات استغلال من المجموعة الرابعة (أملاح)
 امتياز (1) استغلال من المجموعة الرابعة (جبس)،
 امتياز (1) استغلال من المجموعة السادسة (رمل سيليسي)،

من المتوقع أن يتم اسناد ثلاث امتيازات استغلال خلال سنة 2021 مسجلا بذلك تراجع قدره 50 % مقارنة بإنجازات سنة 2020. وتعود أهم أسباب هذا التراجع إلى الوضع الوبائي الذي مرت به البلاد والعالم الذي أثر سلبا على معالجة هذه لملفات وعرضها على أنظار اللجنة الاستشارية للمناجم.

ومن المتوقع اسناد ستة (6) امتيازات استغلال خلال سنة 2022 مسجلا بذلك ارتفاعا قدره 100 % مقارنة بإنجازات سنة 2021.

■ المؤشر 2.2.1.3 : نسبة التغطية للخرائط الجيولوجية الأساسية

تعتمد نسبة التغطية للخرائط الجيولوجية الأساسية بمقياس 1/50.000 و 1/100.000 كمؤشر بكل الدول لإعطاء فكرة عن توفر المعلومة الجيولوجية لوضعها على ذمة العموم والمستثمرين.

- إنجازات وتقديرات المؤشر 2.2.1.3

التقديرات			ق.م 2021	الإنجازات	الوحدة	الهدف 2.1.3
2024	2023	2022		2020		
86.4	85.8	85.3	85,3	83,1	%	المؤشر 1.2.1.3 : نسبة التغطية للخرائط الجيولوجية الأساسية

- تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:

من المتوقع أن تبلغ نسبة مؤشر تغطية الخرائط الجيولوجية الأساسية في نهاية سنة 2021 إلى 84.7 % وذلك باستكمال إنجاز (03) خرائط جيولوجية وهي "جبل فواوه" و"منزل شاكر" و"سوسة" وبذلك يرتفع العدد الجملي للخرائط المنجزة إلى 155 خريطة جيولوجية بمقياس 1/50.000 و 1/100.000 سنة 2021 مقابل 152 خريطة سنة 2020 من مجموع 183 خريطة.

وسيتم خلال سنة 2022 إنجاز (01) خريطة جيولوجية جديدة وهي "الحنشة" ليصل العدد الجملي للخرائط المنجزة إلى 156 خريطة.

تقديم الأنشطة وعلاقتها بأهداف ومؤشرات الأداء:

جدول عدد 6: الأنشطة ودعائم الأنشطة لبرنامج المناجم

البرنامج	الأهداف	تقديرات المؤشرات لسنة 2022	الأنشطة	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2022 (أ.د.)	دعائم الأنشطة (تحديدًا بصفة مقتضبة ليست مهام كل هيكل أو إدارة)
المناجم	الهدف عدد1: دعم منظومة الفسفاط ومشتقاته	المؤشر عدد1: تطور انتاج الفسفاط التقديرات: 6 م طن	الإشراف ومتابعة قطاع المناجم وتحويل الفسفاط	هذه الأنشطة ليس لها تأثير مالي على ميزانية الدولة	
	الهدف عدد1: تطور تصدير الفسفاط ومشتقاته	المؤشر عدد2: تطور تصدير الفسفاط ومشتقاته التقديرات: 2 523 مليون دينار	الإشراف ومتابعة قطاع المناجم وتحويل الفسفاط	هذه الأنشطة ليس لها تأثير مالي على ميزانية الدولة	
	الهدف عدد2: تطور تصدير مشتقات الفسفاط	المؤشر عدد1: نسبة تطور المشاريع المنجمية المسندة التقديرات: 6 امتيازات استغلال	<ul style="list-style-type: none"> - الدراسة الإستراتيجية حول قطاع المناجم إلى أفق 2030 - دراسة حول مراجعة مجلة المناجم : مراجعة شاملة لمجلة المناجم لمعالجة النقائص وملائمتها مع المبادئ التي جاء بها الدستور. - حوكمة قطاع المناجم بتفعيل مبادئ الشفافية، القيام بالترويج المنجمي لاستقطاب المستثمرين. - دراسة مطالب امتيازات الاستغلال ودراسات جدوى المشاريع والبت فيها من طرف اللجنة الاستشارية للمناجم. - تكثيف المراقبة على السندات المنجمية من خلال المعاينات الميدانية. 	413	<ul style="list-style-type: none"> - دراسة مطالب رخص البحث، - دراسات جدوى المشاريع من طرف الإدارة العامة للمناجم والبت فيها من طرف اللجنة الاستشارية للمناجم.
المؤشر عدد2: نسبة التغطية للخرائط الجيولوجية الأساسية التقديرات: 85,3%	الهدف عدد2: البحوث الجيولوجية والمنجمية و النهوض بقطاع المناجم	7920	<ul style="list-style-type: none"> - البحث والتخريط الجيولوجي - جرد واكتشاف المواد المعدنية والشبه معدنية والمواد الإنشائية والأحجار الصناعية وغيرها، 		
المجموع		8333			

2.2 مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج:

جدول عدد 7: مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج وحجم الاعتمادات المحالة

الإعتمادات التقديرية (أ.د)	أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى إنجازها في إطار تحقيق أهداف السياسة العمومية	الفاعل العمومي
شركة ذات ميزانية مستقلة	<ul style="list-style-type: none"> ▪ إنجاز الدراسة الإستراتيجية لقطاع الفسفاط ومشتقاته إلى أفق 2035 ▪ تهيئة المناخ الاجتماعي العام للسيطرة الاستباقية على الاحتجاجات والاعتصامات ▪ تدعيم نقل الفسفاط التجاري بين مراكز الإنتاج ومراكز التحويل ▪ تسريع إنجاز المشاريع الجديدة لإنتاج الفسفاط وأهمها : <ul style="list-style-type: none"> ▪ <u>مشروع أم الخشب</u> : طاقة الإنتاج 2 م طن/ سنة من الفسفاط التجاري، تأخر في الإنجاز تجاوز 4 سنوات الذي كان مقررا في أبريل 2017 وذلك بسبب إشكاليات مع المقاول الصيني تتمثل في قرار صاحب الصفقة بتغيير المناولة المحلية وعدم استكمال صاحب الصفقة Wengfu لكافة الدراسات الفنية. الوضعية الحالية : متابعة الشركة للملف من الجانب الإجرائي والقانوني مع إمكانية الاستعانة بمحامي أو مكتب محاماة مختص في المجال ▪ <u>مشروع المكناسي</u> : طاقة الإنتاج 500 ألف طن/ سنة من الفسفاط التجاري، الوضعية الحالية : <ul style="list-style-type: none"> - تم إبرام صفقة نقل 600 ألف طن من الفسفاط الخام في السنة - دخل المشروع حيّز الاستغلال (عملية الاستخراج) منذ ماي 2019 - بصدد إعداد مطلب امتياز استغلال منجم الجبس ومناوئل الحصول على هذا الامتياز في بداية سنة 2022 للانطلاق في الاستغلال. ▪ <u>مشروع توزر-نفطة</u>: تم إنجاز دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية، سيتمكن هذا المشروع من إحداث 400 موطن شغل. الوضعية الحالية : إشكاليات مع المقاول ▪ <u>مشروع سراورتان</u>: تم الإعلان عن طلب العروض الدولي يوم 27 مارس 2018 للبحث عن شراكة إستراتيجية لتنمية مشروع فسفاط سراورتان. وتم تقييم طلب العروض غير مثمر. 	شركة فسفاط قفصة

<p>شركة ذات ميزانية مستقلة</p>	<p>- السعي لاسترجاع الأسواق العالمية لمشتقات الفسفاط</p> <p>- استكمال انجاز مشروع مصنع المظيلة 2 : لإنتاج سماد ثلاثي الفسفاط الرفيع بطاقة إنتاج 400 ألف طنا سنويا الذي سيمكن من الرفع في طاقة إنتاج الفسفاط الرفيع من 800 ألف طن إلى مليون طن وكذلك سوف يساهم في الرفع من تصدير مشتقات الفسفاط.</p> <p>- تأخر القبول الوقتي للمشروع نتيجة الاعتصام المتواصل ومنع أعوان المجمع الكيميائي وكذلك المقاولين من دخول المعمل منذ 20 جانفي 2020 مما انجر عنه خطايا تأخير وتشكيكات المقاولين المكلفين بإنجاز أفساط المشروع.</p> <p>▪ مشروع انجاز محطة تحلية ماء البحر بالتناضح العكسي بقابس</p> <p>- الهدف: يهدف هذا المشروع إلى إنتاج حاجيات معامل المجمع الكيميائي التونسي بقابس من الماء الصناعي أي إنتاج 25 ألف متر مكعب في اليوم قابلة للترفيغ إلى 50 ألف متر مكعب في اليوم،</p> <p>- كلفة المشروع: 219 مليون دينار في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص</p> <p>- من المؤمل الانتهاء من المرحلة الأولى (25 ألف متر مكعب في اليوم) من المشروع قبل سنة 2023</p>	<p>المجمع الكيميائي التونسي</p>
<p>87 700</p>	<p>- القيام بالمسح الجيولوجي الميداني - إنجاز الخرائط بمقياس 50.000/1 و 100.000/1</p>	<p>الديوان الوطني للمناجم</p>
<p>شركة ذات ميزانية مستقلة</p>	<p>▪ مشروع إقتناء شاحنتي مقطوع بكلفة جمالية تقدر بـ 1,9 مليون دينار</p> <p>أمام النقص الحاصل في الأشغال التحضيرية لكل من منجم طمرة والجريصة وتآكل ونقص المعدات الموجودة حاليا والتي لا تفي بالحاجة فإنه بات من المؤكد إقتناء شاحنتي مقطوع لتلافي النفاصل الحاصلة.</p>	<p>شركة جبل الجريصة</p>

3- إطار نفقات البرنامج متوسط المدى 2022-2024:

1.3. إطار النفقات متوسط المدى حسب طبيعة النفقة

من المتوقع أن تبلغ ميزانية برنامج المناجم لسنة 2022 حوالي 8,113 مليون دينار بارتفاع قدره 02 % مقارنة بميزانية قانون المالية لسنة 2021 والمقدرة بـ 7,940 مليون دينار. ويعود هذا الإرتفاع بالأساس إلى ارتفاع نفقات التدخل بالنسبة للديوان الوطني للمناجم بقرابة 320 ألف دينار خلال سنة 2022 مقارنة بسنة 2021. (ملاحظة: تم اعتماد أرقام CDMT في التقرير السابق وقد تمّ تحيينها في هذا التقرير). وتتوزع ميزانية برنامج المناجم لسنة 2022 لـ :

جدول عدد 8: إطار نفقات متوسط المدى (2022-2024)
التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار

تقديرات			ق.م 2021	إنجازات			
2024	2023	2022		2020	2019	2018	
7 136	6 924	5667	5 564	5 420	5 406	5 442	1-نفقات التأجير
436	424	413	394	356	333	214	نفقات التأجير (الوزارة)
6 700	6 500	5254	5170	4 900	4 819	5 023	نفقات التأجير (ONM)
770	750	706	686	812	1 067	1 294	2-نفقات التسيير (ONM)
1 500	1 495	1 960	1 640	964	1937	1768	3-نفقات التدخلات:التدخل في ميدان الاقتصادى لفائدة ONM
0	0	0	50	0	0	0	4-نفقات الاستثمار
0	0	0	50	0	0	0	1.4- انجاز دراسة إستراتيجية حول قطاع المناجم إلى أفق سنة 2030
0	0	0	0	0	0	0	2.4-إجراء دراسة إستراتيجية لقطاع الفسفاط التونسي ومشتقاته إلى حدود سنة 2035
-	-	-	-	-	-	-	5-نفقات العمليات المالية
-	-	-	-	-	-	-	6-نفقات التمويل
-	-	-	-	-	-	-	7-النفقات الطارئة وغير موزعة
9 409	9 169	8333	7 940	7 032	7 156	7 299	المجموع العام

الوحدة : ألف دينار

تقديرات			ق.م 2021	إنجازات			مصادر التمويل
2024	2023	2022		2020	2019	2018	
9 409	9 169	8333	7 940	7 032	7 156	7 299	1- موارد عامة لميزانية الدولة
-	-	-	-	-	-	-	2- قروض خارجية موظفة
-	-	-	-	-	-	-	3- حسابات خاصة في الخزينة
-	-	-	-	-	-	-	4- حسابات أموال مشاركة
-	-	-	-	-	-	-	5- موارد ذاتية للمؤسسات العمومية
-	-	-	494	-	-	-	6- هبات قطاعية (*)
9 409	9 169	8333	8 434	7 032	7 156	7 299	المجموع

(*): هبة من الوكالة الفرنسية للتنمية AFD

2.3. مبررات تطور الإعتمادات المرصودة لفائدة البرنامج للسنوات القادمة:

1.2.3. ميزانية برنامج المناجم:

من المتوقع أن تبلغ ميزانية برنامج المناجم لسنة 2022 حوالي 7 703 مليون دينار بارتفاع قدره بنسبة 02 % مقارنة بميزانية قانون المالية لسنة 2021 والمقدرة بـ 7,940 مليون دينار. ويعود هذا الارتفاع بالأساس إلى ارتفاع نفقات التدخلات بقرابة 320 ألف دينار خلال سنة 2022 مقارنة بسنة 2021. (ملاحظة: تم اعتماد أرقام CDMT في التقرير السابق وقد تم تحيينها في هذا التقرير).

2.2.3. ميزانية الديوان الوطني للمناجم:

قدرت ميزانية التنمية لسنة 2022 بـ 1550 أ.د. ولكن بعد المناقشة مع مصالح وزارة المالية تم الاتفاق والموافقة على ترحيل الاعتمادات المتبقية من ميزانيات التنمية للسنوات الفارطة والتي تعذر على الديوان إنجازها في تلك الفترة لتمويل ميزانيات التنمية لسنة 2021 و2022. وهو ما اضطرّ الديوان الوطني للمناجم إلى ضرورة تحيين تقديرات سنة 2022 مرة أخرى لتبلغ الميزانية المحينة حوالي 1960 أ.د. بارتفاع قدره 410 أ.د. في حجم الاعتمادات المطلوبة ويعود ذلك إلى:

1. إضافة اعتماد قدره:

- **150 أ.د.:** بعنوان تأهيل منظومة المعلومات التصرف الإداري والمالي والمحاسبي (SIGESTION) ضمن المخطط المديرى للإعلامية وهو ما يمثل القسط الأول من الكلفة الجمالية لهذا المشروع والمقدرة بـ 330 أ.د. حسب ما ورد بتقرير الشركة المكلفة بتقديم دراسة مفصلة للمشروع وحلول جذرية للمشاكل التي تعاني منها منظومة التصرف الإداري بالديوان.
 - **180 أ.د.:** لمشروع تثمين وترويج المناجم القديمة في إطار العمل على رخصة البحث حمام الزريبة-جبل قبلي والتي من المرجح أن تبلغ كلفة الأشغال الجمالية المتعلقة بها حوالي 300 أ.د.
 - **100 أ.د.:** لاقتناء محول كهربائي (Transformateur) لتبلغ الميزانية المحينة 300 أ.د.
- الاستغناء عن تقديرات تخص:
- مشروع إعداد خارطة طريق لأنظمة المعلومات بالديوان للفترة 2021-2023 والبالغة 20 أ.د.
 - مشروع مرافقة وإعداد ميزانية الديوان حسب برنامج التصرف حسب الأهداف لرفضه من قبل مصالح المالية نظرا لأن الديوان ليس معني بهذه النقطة وإنما تتمثل مشاركته في برنامج التصرف

حسب الأهداف كمتدخل عمومي في مهمة الصناعة والمناجم والطاقة على مستوى وزارة
الإشراف ضمن برنامج «المناجم».

الملاحق

1- بطاقات مؤشرات قياس الأداء

لبرنامج المناجم

بطاقة تقديم المؤشر 3-1-1-1 : تطوّر انتاج الفسفاط

رمز المؤشر: 3-1-1-1
تسمية المؤشر: تطوّر انتاج الفسفاط
تاريخ تحيين المؤشر: آخر كلّ سنة

الخصائص العامة

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: المناجم
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: الإشراف على استغلال وتحويل المواد المعدنية
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: دعم منظومة الفسفاط ومشتقاته
4. تعريف المؤشر: تحديد كمية الانتاج الجملي للفسفاط بالطن سنويا .
5. نوع المؤشر: مؤشرات نتائج (Ind de resultat)
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité)
7. التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...): لا يوجد

التفاصيل الفنية

- طريقة احتساب المؤشر: (Formule) : مجموع إنتاج المغاسل من الفسفاط التجاري
- وحدة المؤشر: مليون طن
- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تقارير شركة فسفاط قفصة
- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: التقرير السنوي
- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: شركة فسفاط قفصة
- تاريخ توفّر المؤشر: بالنسبة للسنة (n)، ابتداء من شهر جانفي من سنة (n+1)
- القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): انتاج 6 مليون طن من الفسفاط التجاري سنة 2022.
- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: شركة فسفاط قفصة

قراءة نتائج المؤشر

4. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			ق.م 2021	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2024	2023	2022		2020	2019	2018		
7	6.5	6	4,5	2,83	3,88	2,8	طن	تطوّر انتاج الفسفاط

5. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

بلغ الإنتاج إلى موفى سنة 2020 مستوى 2,83 مليون طنا مقابل 3,88 مليون طن سنة 2019 أي بتراجع قدره 27 % وبترجع قدره 64 % مقارنة بنسق الانتاج العادي (8 مليون طن سنة 2010). ويبقى هذا التحسن دون التقديرات المرسومة خلال سنة 2020 وذلك بتراجع قدره 37 %. وتعود أهم أسباب هذا التراجع مقارنة بالأهداف المرسومة إلى الوضع الوبائي الذي مرت به البلاد والعالم والذي مازالت تأثيراته على الاقتصاد التونسي إلى حد الآن إضافة إلى الوضع الاجتماعي الغير مستقر خاصة بالحوض المنجمي منذ سنة 2011.

رسم بياني لتطور المؤشر:



6. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

تعود أسباب هذا التأخر في تحقيق القيمة المنشودة للمؤشر بالأساس إلى التحركات الإجتماعية منها المطالبة بالتنمية والتشغيل ومنها المتعلقة بالمرافق الأساسية كنقص الماء الصالح للشرب. ولاستعادة النسق العادي للإنتاج، يستوجب التسريع في:

مواصلة تأهيل جهاز الإنتاج والإسراع في تنفيذ المشاريع التنموية الكبرى .

ضرورة مواصلة العمل على ترشيد النفقات و التحكم في الكلفة مع الالتزام بتحقيق الأهداف المبرمجة كمية كانت أو نوعية و المتابعة الميدانية لكل أنشطة الشركة .

العمل على الرفع من القدرات المهنية لجميع الأعوان مع ضمان التوازن بين التكوين و متطلبات جهاز الإنتاج .

العمل على تحسين آليات المتابعة و مراقبة الأنشطة تقنيا و اجرائيا .

ترشيد استهلاك الموارد المائية.

تعزيز المسؤولية المجتمعية للشركة بالرغم من الجهود المبذولة و المتواصلة بحثا على الاستجابة لتطلعات و انتظارات المحيط .

7. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر: تواصل التحركات الاجتماعية بالحوض المنجمي وتقدم المغاسل إضافة لتأخر وتعطل انطلاق المشاريع.

بطاقة تقديم المؤشر 3-1-1-2 : تطوّر تصدير الفسفاط مشتقاته

رمز المؤشر: 3-1-1-2

تسمية المؤشر: تطوّر تصدير الفسفاط ومشتقاته
تاريخ تحيين المؤشر: آخر كلّ سنة

1. الخاصيات العامة

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: المناجم
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: الإشراف على استغلال وتحويل المواد المعدنية
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : دعم منظومة الفسفاط ومشتقاته
4. تعريف المؤشر: الترفيع في صادرات مشتقات الفسفاط المتمثلة في الحامض الفسفوري وثلاثي الفسفاط الرفيع وثاني فسفاط الأمونيا وثاني فسفاط البيكلسيكي وبالتالي في رقم معاملات مشتقات الفسفاط
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (Ind de produit)
6. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية (efficacité)
7. التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...): لا يوجد

2. التفاصيل الفنية

- طريقة احتساب المؤشر (Formule): مجموع صادرات الحامض الفسفوري والأسمدة
- وحدة المؤشر: مليون دينار
- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: رقم معاملات تصادات مشتقات الفسفاط
- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: التقرير السنوي
- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المجمع الكيميائي التونسي
- تاريخ توفّر المؤشر : بالنسبة للسنة (n)، ابتداء من شهر جانفي من سنة (n+1)
- القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): تصدير الحامض الفسفوري والأسمدة بما قيمته 2 523 مليون دينار خلال سنة 2022،
- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: المجمع الكيميائي التونسي

3. قراءة نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			ق.م 2021	الإنجازات			الوحدة	
2024	2023	2022		2020	2019	2018		
2 809	2 782	2 523	1 915	669	968	944	مليون دينار	تطور تصدير الفسفاط ومشتقاته

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

- بلغ رقم معاملات تصدير قطاع الفسفاط ومشتقاته ما قيمته 669 م.د خلال سنة 2020 مقابل 968 م.د خلال سنة 2019 أي بتراجع كبير قدره 299 م.د أي ما يعادل نسبة 31%، وتعود أسباب هذا التراجع أساسا إلى انخفاض كميات الإنتاج والمبيعات الناتج عن نقص التزود بمادة الفسفاط الناجم عن التحركات الإجتماعية منها المطالبة بالتنمية والتشغيل ومنها المتعلقة بالمرافق الأساسية كنقص الماء الصالح للشرب.
- وتجدر الإشارة إلى أن إنتاج الحامض الفسفوري الإجمالي خلال سنة 2020 قد بلغ أدنى مستوى له في هذه العشرية الأخيرة حيث بلغ 457 ألف طن وهو ما يمثل قرابة 28 % من الطاقة التصميمة لمصانع التحويل بالمجمع الكيميائي التونسي.
- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- إيجاد الحلول الكفيلة للترفيف في إمكانيات SNCFT قصد نقل الفسفاط عبر السكة الحديدية طبقا لنسق الإنتاج،
- ضمان جاهزية وحدات الإنتاج لتحويل كمية من الفسفاط تتجاوز 5.5 مليون طن،
- تأمين مواقع الإنتاج،
- تعزيز المسؤولية المجتمعية للمجمع الكيميائي التونسي قصد المصالحة مع المحيط،
- العمل على تفعيل نشاط شركات البيئة،
- إعادة النظر في آليات توزيع الأسمدة والدعم لفائدة القطاع الفلاحي،
- التسريع في إنجاز مشروع المظيلة 2 والمتمثل في إنجاز وحدة لإنتاج سماد ثلاثي الفسفاط الرّبيع بالمظيلة بطاقة إنتاج 400 ألف طنا سنويا في الانتاج الفعلي،

- ## 3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر: تعطل الانتاج بوحدات المجمع الكيميائي التونسي جراء النقص في مخزون الفسفاط والصعوبات المسجلة في نقل الفسفاط جراء الاعتصامات.

بطاقة تقديم المؤشر 3-1-2-1 : نسبة تطور المشاريع المنجمية المسندة

رمز المؤشر: 3-1-2-1

تسمية المؤشر: نسبة تطور المشاريع المنجمية المسندة

تاريخ تحيين المؤشر: آخر كل سنة

1- الخصائص العامة

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: المناجم
2. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تشجيع بعث المشاريع المنجمية
3. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: الإشراف على استغلال وتحويل المواد المعدنية
4. تعريف المؤشر: نسبة تطورات امتيازات الاستغلال المنجمية المسندة خلال السنة الحالية (N1) مقارنة بالسنة المنقضية (N0) وذلك بمقتضى قرارات وزارية صادرة بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية. وتخول هذه الامتيازات استخراج ونتاج وتحويل المواد المنجمية وتسويقها .
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (Ind d'activité)
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)
7. التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...):

2- التفاصيل الفنية

- طريقة احتساب المؤشر (Formule): نسبة تطورات امتيازات الاستغلال المسندة سنويا مقارنة بالسنة المنقضية: $100/N0 * (N1-N0)$
- وحدة المؤشر: النسبة (%)
- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد امتيازات الاستغلال المسندة في كل سنة
- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مصالح الإدارة العامة للمناجم
- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: التقرير السنوي لنشاط إدارة البحث والاستغلال المنجمي بالإدارة العامة للمناجم
- تاريخ توفر المؤشر: آخر كل سنة
- القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur) منح 6 امتيازات استغلال خلال سنة 2022.
- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة البحث والاستغلال المنجمي بالإدارة العامة للمناجم.

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			توقعات	ق.م. 2021	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2024	2023	2022	2021		2020	2019	2018		
10	8	6	3	10	6	5	2	عدد	عدد امتيازات الاستغلال المسندة
+ 25	+ 33	+ 100	- 50	+ 67	+ 20	+ 150	- 71	%	المؤشر 1.2.1.3 : نسبة تطور المشاريع المنجمية المسندة

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

تم خلال سنة 2020 تأسيس (6) امتيازات تتوزع كالآتي :

- أربع (4) امتيازات استغلال من المجموعة الرابعة (أملاح)
- امتياز (1) استغلال من المجموعة الرابعة (جبس)،
- امتياز (1) استغلال من المجموعة السادسة (رمل سيليسي)،

من المتوقع أن يتم اسناد ثلاث امتيازات استغلال خلال سنة 2021 مسجلا بذلك تراجع قدره 50 % مقارنة بإنجازات سنة 2020. وتعود أهم أسباب هذا التراجع إلى الوضع الوبائي الذي مرت به البلاد والعالم الذي أثر سلبا على معالجة هذه الملفات وعرضها على أنظار اللجنة الاستشارية للمناجم.

أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر: دراسة مطالب امتيازات الاستغلال وتقييم دراسات الجدوى للمشاريع من طرف الإدارة والبت فيها من طرف اللجنة الاستشارية للمناجم.

3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر: النقص الفادح في الإطارات بالإدارة

العامة للمناجم وخاصة الإطارات المكلفة بمعالجة هذه الملفات. وهو ما يحيلنا إلى ضرورة تعزيز إدارة البحث والاستغلال المنجمي بإطار في إختصاص الجيولوجيا وإطار في إختصاص المالية وأيضا بالوسائل اللازمة للمراقبة الميدانية التي تُنجز أثناء دراسة هذه الملفات.

بطاقة تقديم المؤشر 2-2-1-3 : نسبة التغطية للخرائط الجيولوجية الأساسية

رمز المؤشر: 2-2-1-3

تسمية المؤشر: نسبة التغطية للخرائط الجيولوجية الأساسية
تاريخ تحيين المؤشر: آخر كل سنة

1- الخصائص العامة

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: المناجم
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: البحوث الجيولوجية والمنجمية والنهوض بقطاع المناجم
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تشجيع بعث المشاريع المنجمية
4. تعريف المؤشر: نسبة التغطية للخرائط الجيولوجية الأساسية للبلاد التونسية بمقياس 50.000/1 و 100.000/1 المنجزة مقارنة بالعدد الجملي للخرائط.
5. نوع المؤشر: مؤشر منتج (Ind de produit)
6. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية (efficience)
7. التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...):

2- التفاصيل الفنية

- طريقة احتساب المؤشر (Formule): عدد الخرائط المنجزة / عدد الخرائط الجمالية
- وحدة المؤشر: %
- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد الخرائط المنجزة
- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: استمارة
- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة الجيولوجيا بالديوان الوطني للمناجم
- تاريخ توفّر المؤشر: آخر كل سنة
- القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): تغطية كامل البلاد التونسية بالخرائط الجيولوجية وهي 183 خريطة بمقياس 50.000/1 بالشمال والوسط وبمقياس 100.000/1 بالجنوب.
- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة الجيولوجيا بالديوان الوطني للمناجم

3- قراءة نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

التقديرات			ق.م 2021	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء :
2024	2023	2022		2020	2019	2018		
86.4	85.8	85.3	85,3	83,1	82,5	80,3	%	نسبة التغطية للخرائط الجيولوجية الأساسية

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

من المتوقع أن تبلغ نسبة مؤشر تغطية الخرائط الجيولوجية الأساسية في نهاية سنة 2021 إلى 84.7 % وذلك باستكمال إنجاز (03) خرائط جيولوجية وهي "جبل فواوه" و"منزل شاكر" و"سوسة" وبذلك يرتفع العدد الجملي للخرائط المنجزة إلى 155 خريطة جيولوجية بمقياس 50.000/1 و100.000/1 سنة 2021 مقابل 152 خريطة سنة 2020 من مجموع 183 خريطة.

وسيتم خلال سنة 2022 إنجاز (01) خريطة جيولوجية جديدة وهي "الحنشة" ليصل العدد الجملي للخرائط المنجزة إلى 156 خريطة.

أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- القيام بالمسح الجيولوجي الميداني.
- القيام بإنجاز خرائط تأليفية (جيوفيزيائية-جيوكيميائية-مخاطر طبيعية،
- القيام بدراسات تأليفية منجمية وإبراز مناطق واعدة جديدة وتقييم إمكاناتها المعدنية وعرضها بأشكال متعددة (مطويات، ملفات فنية رقمية، عروض في تظاهرات جهوية ووطنية وعالمية...) قصد ترويجها حتى يتسنى لنا التعريف بالمخزون المعدني لغاية جلب المستثمرين وتحفيزهم للحصول على رخص بحث واستغلال منجمية.

3. تحديد أهم النقاط (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- - نقص في الانتدابات.

بطاقات مشاريع الديوان الوطني للمناجم مع الشرح للفترة (2024-2021)

تقديرات			ميزانية 2021		إنجاز	الوحدة : ألف دينار	العناوين
2024	2023	2022 (محين)	الإجازات إلى موفى سبتمبر 2021	ق.م. 2021 (محين)	2020 (محين)		
1315	11105	1 1 105	5546	8001	6601	البرنامج السنوي (المجموع الجزئي 1)	
2165	1130	175	65	652	60	البحوث الجيولوجية	

3165	3210	170	65-	1001	223	البحوث المنجمية
80	80	-40	4-	80	38	الترويج الجيولوجي والمنجمي
230	245	3451	100-	1651	1011	المخطط المديرية للإعلامية
450	420	5555	320-	370	3450	اقتناء تجهيزات مختلفة
20	20	20	-	20	120	تأهيل المخابر
190	190	7554	212	9856	3632	مشاريع بصدد الانجاز (المجموع الجزئي 2)
-	-	6300	-2	5602	45-	مشروع تثمين وترويج المناجم القديمة - رخصة البحث جبل فح الهدوم - رخصة البحث حمام الزربية-جبل قبلي
20	20	20	-	770	-0	مشروع المنتزه الجيولوجي بالجنوب الشرقي
70	75	65	920	85	75	مشروع دراسة وتحديد التصدّعات الحديثة بالقشرة الأرضية للبلاد التونسية
50	45	10	-	30	330	مشروع ستراتيغرافيا الرسوبيات الفارّية بالبلاد التونسية
20	20	20	1	20	25	اعتماد مركز المعلومات الجيولوجية والمنجمية ISO/CEI 27001
10	10	240	-	7120	18-	مشروع إعداد أدوات التصرف في الوثائق والملفات وتنظيم الأرشيف
-	-	-	-	-	89	مشروع دليل الاجراءات الإداريّة والمالية
-	-	-	-	-	50	مشروع تطهير وإعادة جدولة القوائم المالية
-	-	2300	-	100-	-	اقتناء محول كهربائي (transformateur)
20	20	-2	-	-3	31-	مشروع إعداد خارطة طريق لأنظمة المعلومات بالديوان للفترة 2021-2023
200	200	1001	-	-	-	مشاريع جديدة (المجموع الجزئي 3)
200	200	100	-	-	-	مشروع دراسة والحد من المخاطر الكيميائية بمخابر الديوان الوطني للمناجم
-	-	-	-	-	-	مرافقة وإعداد مشروع ميزانية الديوان حسب برنامج التصرف حسب الأهداف (GBO)
11500	11495	11 960	5753	11 785	8964	المجموع

2-بطاقات الفاعلين العموميين

المتدخلة في برنامج المناجم

بطاقة عدد 1 : الديوان الوطني للمناجم

إ- التعريف :

1. النشاط الرئيسي : التخريط الجيولوجي والتحري المعدني.
2. ترتيب المنشأة : مؤسسة عمومية ذات صبغة غير إدارية EPNA صنف "أ".
3. مرجع الإحداث : المرسوم عدد 9 المؤرخ في 3 أفريل 1962 والمصادق عليه بمقتضى القانون عدد 17 المؤرخ في 24 ماي 1962.
4. مرجع التنظيم الإداري والمالي:
 - القانون عدد 78 لسنة 1985 المؤرخ في 5 أوت 1985 والمتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدواوين والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الصناعية والتجارية والشركات التي تمتلك الدولة أو الجماعات المحلية رأس مالها بصفة مباشرة وكليا.
 - القانون عدد 74 لسنة 1996 المؤرخ في 19 جويلية 1966 المنقح والمتمم للقانون عدد 9 لسنة 1989 المؤرخ في 1 فيفبر 1989.
 - الأمر عدد 552 لسنة 1997 المؤرخ في 31 مارس 1997 المتعلق بضبط مشمولات المديرين العاميين ومهم مجالس المؤسسة العمومية التي لا تكتسي صبغة إدارية.
 - الأمر عدد 556 لسنة 1997 المؤرخ في 31 مارس 1997 المتعلق بكيفية ممارسة الإشراف على المؤسسات العمومية التي لا تكتسي صبغة إدارية وصيغ المصادقة على أعمال التصرف فيها وطرق وشروط تعيين أعضاء مجلس المؤسسة وتحديد الالتزامات الموضوعة على كاهلها.
 - الأمر عدد 2198 لسنة 2002 المؤرخ في 7 أكتوبر 2002 المتعلق بكيفية ممارسة الإشراف على المنشآت العمومية التي لا تكتسي صبغة إدارية وصيغ المصادقة على أعمال التصرف فيها، وطرق وشروط تعيين أعضاء مجلس المؤسسة وتحديد الالتزامات الموضوعة على كاهلها.
 - الأمر عدد 564 لسنة 1997 المؤرخ في 31 مارس 1997 المتعلق بضبط قائمة المؤسسات التي لا تكتسي صبغة إدارية والتي تعتبر منشآت عمومية المنقح بالأمر عدد 752 لسنة 1998 المؤرخ في 30 مارس 1998 وبالأمر عدد 2378 لسنة 1999 المؤرخ في 27 أكتوبر 1999.

- الأمر عدد 1694 لسنة 2007 المؤرخ في 05 جويلية 2007 المتعلق بضبط الهيكل التنظيمي للديوان الوطني للمناجم.

5. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة والمنشأة/المؤسسة:

- عقد أهداف الفترة الممتدة بين 2010-2011

- تمت دعوة الديوان الوطني للمناجم لإعداد عقد برامج المؤسسة لسنة 2019 وذلك بتاريخ 24 أفريل 2019. وقدّم مشروع خلال شهر جوان 2020 وهو في طور الدراسة.

II- إطار القدرة على الأداء :

1. الإستراتيجية العامة:

2. تحديد المساهمة في أهداف البرنامج: مباشرة

3. أهم الأولويات والأهداف: أهم الأهداف الخاصة بالديوان الوطني للمناجم:

- ❖ تمكين البلاد من بنية جيولوجية أساسية وضرورية لتوفير المعلومة التي تهتمّ سطح الأرض وخبائها ووضعها على ذمة المتدخّلين في ميدان علوم الارض،
- ❖ جرد واستكشاف وإبراز إمكانات التراب التّونسي من موادّ معدنيّة وشبه معدنيّة وموادّ إنشائيّة وأحجار صناعيّة وغيرها،
- ❖ تحفيز الاستثمار والمساعدة على بعث المشاريع في الجهات في مجال الموادّ الانشائيّة والأحجار الصناعيّة بالتعاون مع دواوين التّنمية ووكالة النهوض بالصّناعة وغيرهم،
- ❖ تثمين التراث الجيولوجي والمساهمة في السياحة البديلة.

يقابلها كأهداف ضمن برنامج "المناجم":

- الهدف 2: تشجيع بعث المشاريع المنجمية.

4. مؤشرات قياس الأداء وأهم الأنشطة:

لتحقيق أهدافه يعتمد الديوان في تنفيذ برامجه على العديد من آليات البحث والتحري العصرية من أجل توفير مخرجات عملية وذات قيمة تساعد على أخذ القرار وتتمثل خاصة في:

- الانتهاء من المشروع الوطني لجرد المواد الإنشائية لكامل تراب الجمهورية (أي الـ 24 ولاية) ويشمل جرد و إبراز إمكاناتها من الحجارة الصناعية و تحديد المكامن المؤهلة للاستغلال،
- إنتاج خرائط منجمية للولايات الواقعة بالشمال الغربي والشرقي وبالوسط الغربي تشمل جرد وإبراز إمكاناتها من المواد المنجمية وإعداد دراسات معمقة للمكامن التي لها جدوى للاستغلال وقابلة للترويج،
- إنتاج خرائط جيولوجية وجيوكيميائية وجيوفيزيائية بمقاييس متعددة لكامل البلاد لمساعدة مختلف المتدخلين في المجال كالبحث والتنقيب على المحروقات والمياه وإنجاز المشاريع الفلاحية والتهيئة الترابية والبيئة والمحيط العمران وغيرها من المشاريع الهامة والتي تندرج عامة في مجال البنية التحتية.
- إحداث مركز للمعطيات الرقمية تخص المجال الجيولوجي والمنجمي لتونس وذلك بترقيم جميع المعطيات المجمعة لدى الديوان منذ أكثر من 50 سنة للمحافظة عليها وتصنيفها في بنوك معلومات خصوصية خاصة تسهل النفاذ إليها وحسن استغلالها من طرف المختصين والعموم،
- القيام بدراسات معمقة لمكامن للرمل السيليسي عالي الجودة في إطار رخصتي بحث منجمية من المجموعة السادسة (فايض العيفة و قلعة بالرحاوي) ومواصلة التحري المنجمي برخصتي البحث من المجموعة الثالثة (جبل فج الهدوم و حمام الزربية-جبل القبلي).

وتتمثل أهم المؤشرات التي تم اعتمادها ببرنامج المناجم فيما يلي:

التقديرات			ق.م 2021	الإجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2024	2023	2022		2020	2019	2018		
86.4	85.8	85.3	85.3	83,1	82,5	80,3	%	نسبة التغطية للخرائط الجيولوجية الأساسية

5. الإجراءات المصاحبة:

- مراجعة قانون إحداث الديوان الوطني للمناجم ليتماشى مع البرامج الحالية
- تطهير القوائم المالية

- قرض تجاه الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي CNSS
- ملف تسوية وضعية أعوان الديوان الوطني للمناجم بخصوص حقوقهم في التقاعد
- إعداد النظام الداخلي للصندوق الاجتماعي لأعوان الديوان الوطني للمناجم
- القيام بالإنتدابات الضرورية ودعم الديوان الوطني للمناجم
- مراجعة الجانب الترتيبي والمالي للنظام الأساسي الخاص بأعوان الديوان الوطني للمناجم المصادق عليه بمقتضى الأمر عدد 2513 لسنة 1999 المؤرخ في 08 نوفمبر 1999.
- مراجعة الهيكل التنظيمي وذلك في إطار المهام الجديدة للديوان وفق مشروع تحيين قانون إحداث الديوان الوطني للمناجم.
- مراجعة دليل الإجراءات الإدارية والمالية والمحاسبية والفنية.
- تنظيم الأرشيف الإداري والتقني.
- بناء مركز للتوثيق وبنوك المعلومات.
- تعهد وصيانة مباني الديوان
- تحيين منظومة التصرف الإداري.
- العمل على مواصلة واطمام عملية تأهيل المخابر والتأكيد بشهاد لبعض التحاليل.

III- الميزانية :

تم تحيين تقديرات الميزانية لسنة 2022 مرة أخرى لتبلغ حوالي 1960 أد ارتفاع قدره 410 أد في حجم الاعتمادات المطلوبة.

تقديم عام لتقديرات ميزانية الديوان الوطني للمناجم للسنة المالية 2022 :

التقديرات (أ.د.)	بيان النفقات
65 030	1- نفقات التأجير
710	2- نفقات التسيير العامة
11 960	3- نفقات الاستثمار
87 700	المجموع

التقديرات الوحدة: أد	بيان النفقات
-------------------------	--------------

65 740	1. ميزانية التصرف العامة :
65 030	التأجير
710	مصاريف التسيير العمه
11 960	2. ميزانية الاستثمار :
175	▪ البحوث الجيولوجية
170	▪ البحوث المنجمية
-40	▪ الترويج الجيولوجي والمنجمي
3001	▪ مشروع تثمين وترويج المناجم القديمة
5555	▪ اقتناء تجهيزات مختلفة
3002	▪ اقتناء محرك كهربائي (Transformateur)
3451	▪ المخطط المديرى للإعلامية (برنامج سنوي)
20	▪ مشروع الحديقة الجيولوجية بالجنوب الشرقي
20	▪ تأهيل المخابر
65	▪ دراسة وتحديد التصدّعات الحديثة بالقشرة الأرضية للبلاد التونسية
10	▪ مشروع ستراتيجيا الرسوبيات القارّية
20	▪ اعتماد مركز المعلومات الجيولوجية والمنجمية (المخطط المديرى للإعلامية) ISO/CEI 27001
402	▪ إعداد أدوات التصرف في الوثائق والملفات وتنظيم الأرشيف
-2	▪ إعداد خارطة طريق لأنظمة المعلومات بالديوان لفترة 2021-2023
100	▪ مشروع دراسة والحد من المخاطر الكيميائية بمخابر الديوان الوطني للمناجم
-	▪ مرافقة وإعداد مشروع ميزانية الديوان حسب برنامج التصرف حسب الأهداف (GBO)
87 700	المجموع

بطاقة عدد 2 : شركة فسفاط قفصة

I – التعريف

1. النشاط الرئيسي : استغلال وتصنيع وترويج الفسفاط ومشتقاته
2. ترتيب المنشأة : منشأة عمومية صنف "ك"
3. مرجع الأحداث : القانون عدد 09 لسنة 1989 المؤرخ في 01 فيفري 1989
4. مرجع التنظيم الإداري والمالي:
شركة خفية الاسم
المعرف الجبائي : 000308T/A/M/000
المعرف لدى الجمارك: K130012
السجل التجاري : 4831996 قفصة
تاريخ الانخراط بنظام الصمان الاجتماعي : 01 أبريل 1964
5. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة والمنشأة/المؤسسة : سنة 2010

II – إطار القدرة على الأداء :

1. الإستراتيجية العامة :

لا ينبغي أن يقتصر مشروع ميزانية سنة 2022 على مجرد توفير الموارد المالية و إنما هي فرصة للوقوف على التوجهات العامة للشركة ومدى توافقها مع الأهداف المرسومة مسبقا والمتمثلة أساسا في :

- مواصلة تأهيل جهاز الإنتاج وإنجاز المشاريع الكفيلة بمزيد التحكم في استهلاك الطاقة و المحافظة على البيئة والمحيط ،
- استرجاع نسق الإنتاج و الترفيع فيه قدر الإمكان .
- التسريع في تنفيذ المشاريع الكبرى .

- ضرورة مواصلة العمل على ترشيد النفقات و التحكم في الكلفة مع الالتزام بتحقيق الأهداف المبرمجة كمية كانت أو نوعية والمتابعة الميدانية لكل أنشطة الشركة.
- النهوض بالموارد البشرية وتحسين نسبة التأطير ومجابهة التحديات المتأتية من الإحالة على التقاعد.
- العمل على تحسين آليات العمل والمتابعة ومراقبة الأنشطة تقنيا و اجرائيا .
- ترشيد استهلاك وتعبئة الموارد المائية بالاعتماد على التكنولوجيات الجديدة.
- تعزيز المسؤولية المجتمعية للشركة بالرغم من الجهود المبذولة والمتواصلة بحثا على الاستجابة لتطلعات وانتظارات المحيط .
- مزيد غرس ثقافة الإنتاجية من خلال العمل على تحسين المؤشرات الداخلية مع المحافظة على المستويات المرجعية

2. تحديد المساهمة في أهداف البرنامج: مباشرة

أهم الأهداف الخاصة بشركة فسفاط قفصة :تأمين إنجاز برامج الانتاج من خلال :تجاوز الإشكاليات التي تعترض إنجاز وحدة انتاج متكاملة بأم الخشب وإنجاز مشاريع جديدة بـ "توزر- نفطة" و"المكناسي".

3. أهم الأولويات والأهداف:

أهم الأهداف الخاصة بشركة فسفاط قفصة :تأمين إنجاز برامج الانتاج من خلال الترفيع في طاقة الانتاج وذلك بالتسريع في إنجاز وحدة انتاج متكاملة بأم الخشب وإنجاز مشاريع جديدة بـ "توزر- نفطة" و"المكناسي" وذلك من خلال:

- العمل على توفير مخزون قرب المغاسل
- مواصلة برنامج تأهيل المغاسل والآليات
- ❖ التحكم في الطاقة وتقليص الكلفة وترشيد النفقات

❖ إعادة تأهيل النقل الحديدي : استكمال تأهيل الخط 15

❖ ترشيد استهلاك المياه الصناعية ومواصلة إنجاز المشاريع البيئية للحفاظ على المحيط.

يقابلها كأهداف ضمن برنامج "المناجم" :

4. الهدف: دعم منظومة الفسفاط ومشتقاته.

5. مؤشرات قياس الأداء وأهم الأنشطة: تطور انتاج الفسفاط

وتتمثل أهم المؤشرات التي تم اعتمادها ببرنامج المناجم فيما يلي :

التقديرات			ق.م 2021	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء :
2024	2023	2022		2020	2019	2018		
7	6.5	6	4,5	2,83	3,88	2,8	طن	تطور انتاج الفسفاط

أهم الأنشطة:

❖ تعزيز المسؤولية المجتمعية للشركة وإيجاد الحلول للحد من الاعتصامات الاجتماعية بالحوض المنجمي لاسترجاع نسق الإنتاج.

❖ تحسين جودة المنتج وتأهيل المغاسل القديمة.

❖ العمل على توفير مخزون قرب المغاسل وإحكام توزيعه بين مراكز الإنتاج،

❖ تجاوز الإشكاليات التي تعترض إنجاز المشاريع الجديدة لانتاج الفسفاط وأهمها:

- مشروع أم الخشب: طاقة الانتاج 2,4 مليون طن/سنة من الفسفاط التجاري،

- مشروع المكناسي: طاقة الانتاج 500 ألف طن/سنة من الفسفاط التجاري،

6. الإجراءات المصاحبة:

- مواصلة سد الشغورات وتعويض المغادرين

- مواصلة الإحاطة والتكوين للتقليص من تأثير النقص الكمي والنوعي (ارتفاع معدل الأعمار)

في الأعوان بالخصوص في مستويات التسيير على نشاط الاستخراج والإنتاج.

III – الميزانية :

ميزانية سنة 2022 بصدد الإعداد.

بطاقة عدد 3 : المجمع الكيميائي التونسي

I – التعريف

1. النشاط الرئيسي : إنتاج وتسويق الأسمدة الكيميائية
2. ترتيب المنشأة : ب
3. مرجع الأحداث : قانون عدد 72-22 المؤرخ في 10 مارس 1972
4. مرجع التنظيم الإداري والمالي:

II – إطار القدرة على الأداء :

1. الإستراتيجية العامة : إسترجاع مكانة المجمع الكيميائي التونسي في الأسواق العالمية بالرفع في تصدير مشتقات الفسفاط من خلال تسريع انجاز الاستثمارات الضرورية للرفع في حجم الإنتاج على غرار مشروع المظيلة 2 الذي سيمكن من الرفع في طاقة إنتاج ثلاثي الفسفاط الرّفع.
2. تحديد المساهمة في أهداف البرنامج: غير مباشرة

3. أهم الأولويات والأهداف :

- تحسين نسق انتاج وتصدير الأسمدة الكيميائية،

- مواصلة إنجاز المشاريع التنموية الكبرى وخاصة منها مشروع "المظيلة 2" ومشاريع التأهيل البيئي ومشروع نقل وحدات المجمع الكيميائي التونسي بقباس خارج المدينة، و الإعداد للمشاريع الجديدة على غرار مشروع الحامض الفسفوري التقني ومشاريع المحافظة على الموارد المائية بجهات قابس، صفاقس وقفصة على غرار مشروع محطة تحلية مياه البحر بقباس...

- وضع سياسة للتأقلم مع تردّي الطلب للمواد الفسفاطية بالأسواق العالمية.

- تفعيل دور شركات البيئة وضبط برنامج عمل دائم بالتنسيق مع الوزارات المعنية،

يقابلها كأهداف ضمن برنامج "المناجم" :

3. الهدف: دعم منظومة الفسفاط ومشتقاته.

5. مؤشرات قياس الأداء وأهم الأنشطة: تطور تصدير الفسفاط ومشتقاته

التقديرات			ق.م 2021	الإنجازات			الوحدة	
2024	2023	2022		2020	2019	2018		
2 809	2 782	2 523	1 915	669	968	944	مليون دينار	تطور تصدير الفسفاط ومشتقاته

6. الإجراءات المصاحبة:

III - الميزانية :

ميزانية سنة 2022 بصدد الإعداد.

البرنامج 9: برنامج "القيادة والمساندة":

الفترة	رئيس البرنامج
ابتداء من 15 جوان 2020	جزء الصناعة : السيد إبراهيم الشبيلي
ابتداء من فيفري 2020 إلى تاريخ اعداد هذه الوثيقة (نوفمبر 2021) الفترة الأخيرة أعلاه	جزء الطاقة و المناجم : لا يوجد اعتبارا للظرف الخاص الذي مرت به الوزارة من افراد بوزارة مستقلة عن الصناعة في فيفري 2020 ثم اعداد تنظيم هيكل جديد في الأثناء تم ادماجها من جديد مع الوزارة المكلفة بالصناعة
	المسؤول عن البرنامج: السيد محمد المناعي

1- تقديم برنامج القيادة و المساندة و استراتيجيته : **1-1- تقديم استراتيجية البرنامج :**

يسهر برنامج القيادة و المساندة على متابعة تطور تحقيق ثلاثة أهداف استراتيجية متمثلة في :

- إرساء مبادئ الحوكمة الرشيدة للمهمة .
- ترشيد التصرف في الموارد البشرية دفعا للملائمة بين المهارات و الحاجيات.
- المحافظة على ديمومة الميزانية و ترشيد التصرف المالي للمهمة.

إنّ الأهداف الاستراتيجية الذي تم ضبطها للبرنامج تتناغم مع **محورين استراتيجيين** حيث تندرج من ناحية في إطار المجهود الوطني و التحديات المناطة بعهدة الوزارة لدعم مبادئ الحوكمة و الشفافية و حسن التصرف و مقاومة الفساد بمختلف الهياكل الإدارية التابعة لها أو تحت إشرافها و من ناحية أخرى في إطار التوجهات الوطنية لتأهيل الموارد البشرية و المعرفية و ترشيد التصرف المالي و اللوجستي من خلال تحسين جودة الخدمات الإدارية و مشروع اصلاح المالية العمومية و ارساء منظومة جديدة للتصرف في الميزانية، ويتمثل المحورين الاستراتيجيين في:

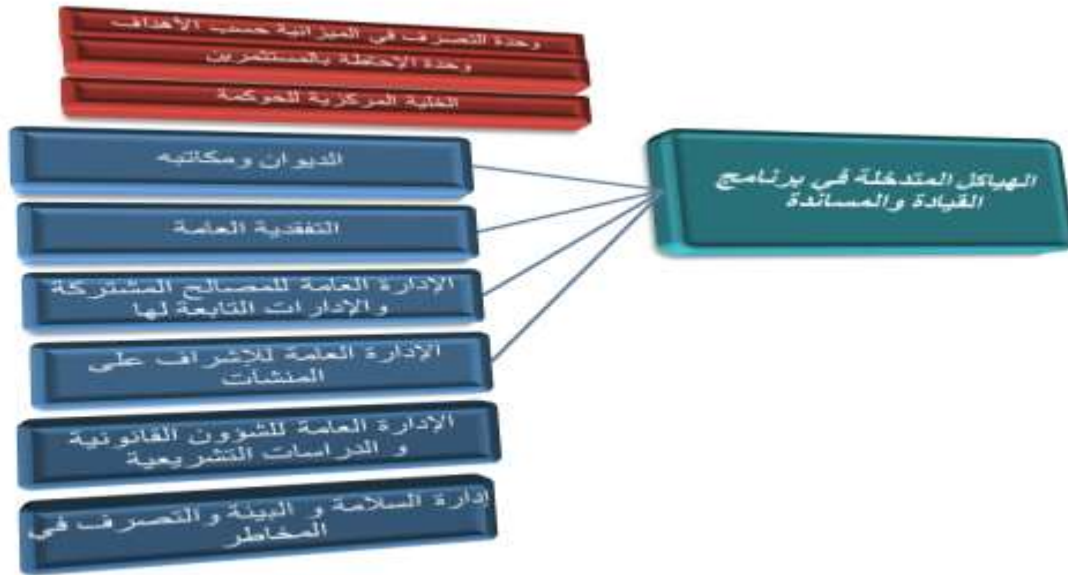
-محور استراتيجي أول : دعم مبادئ الحوكمة للمهمة بمختلف برامجها :

يمثل برنامج القيادة و المساندة الرافد الأساسي لبقية البرامج و دعامة للتقدم في تحقيق أهدافها، و تعزيز دوره يتم عبر تعزيز الآليات الدافعة نحو تحقيق استراتيجيته ذات البعد الأفقي حيث يبرز محورها الأول من خلال البرمجة لاعتماد نظم و مجموعة من القرارات تمثل مقومات لضمان التصرف الإداري الرشيد بما يتضمنه من مفاهيم كالشفافية و النجاعة و التصدي للإخلالات و بالتالي تحقيق التطور في مختلف المؤشرات و الأهداف.

- محور استراتيجي ثاني : ضمان التصرف الناجع في موارد المهمة البشرية و المالية:

يمثل البعد الاستراتيجي الثاني لبرنامج القيادة و المساندة و يتناغم مع التوجهات الوطنية لتحسين التصرف في الموارد البشرية و تطوير الكفاءات و المهارات و ترشيد التصرف المالي و اللوجستي من خلال خاصة مشروع اصلاح المالية العمومية و ارساء منظومة جديدة للتصرف في الميزانية حسب الأهداف و ما تستلزمه من توفير لجميع الظروف الملائمة لضمان الانتقال السلس لمفهوم جديد في التصرف.

1-2- تقديم خارطة البرنامج:

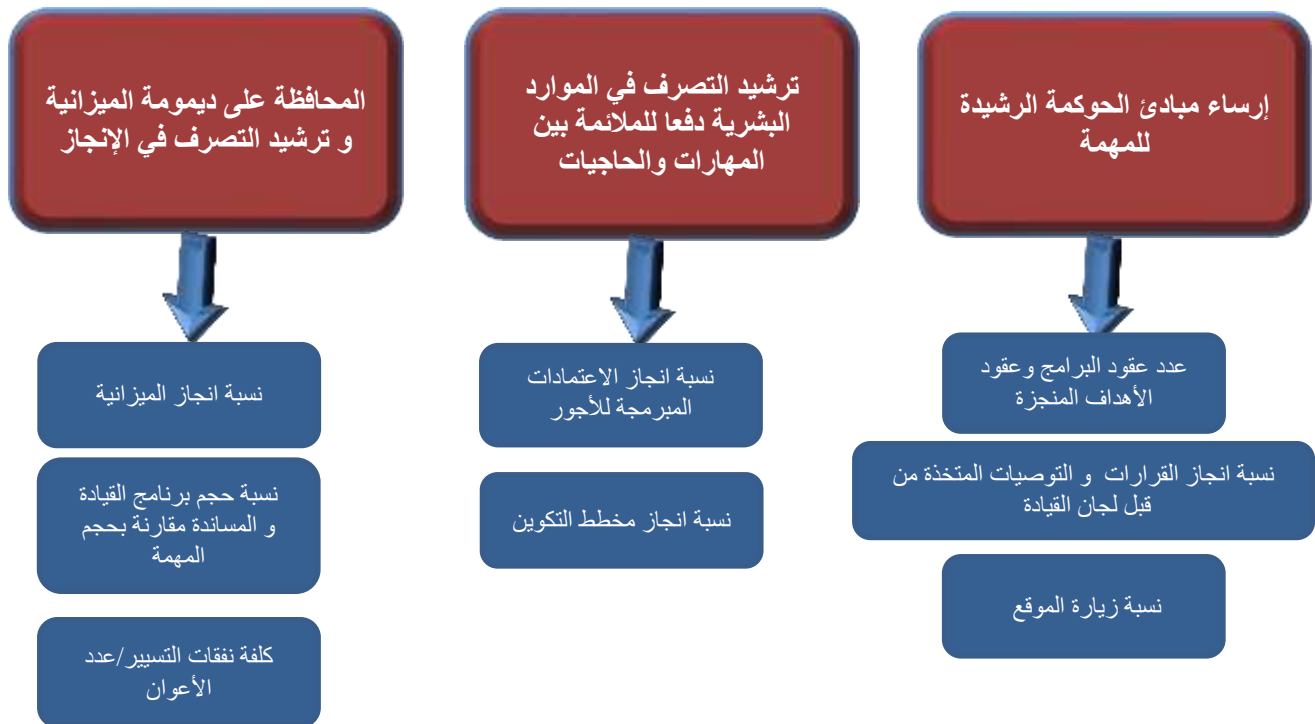


2- أهداف و مؤشرات قيس الأداء الخاصة ببرنامج القيادة و المساندة:

1-2- تقديم أهداف و مؤشرات قيس الأداء:

تم ضبط ملامح الأهداف الإستراتيجية لبرنامج القيادة و المساندة استنادا إلى المحورين المكونين لاستراتيجية البرنامج المذكورة أعلاه و المرتكزة على ثلاث عناصر متمثلة في متابعة مدى

التقدم في إرساء مبادئ الحوكمة و دعم التصرف الأمثل في الموارد البشرية و المالية، كما تم بلورة ملامح لمؤشرات سيتم اعتمادها لقياس التقدم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية ، مؤشرات تم ضبطها انطلاقا من مفاهيم الأهداف الاستراتيجية :



الهدف الاستراتيجي 9-1 إرساء مبادئ الحوكمة الرشيدة للمهمة:

- تقديم الهدف :

هدف محوري تم ضبطه تماشيا مع توجهات و مستلزمات المرحلة ككل و التعهدات المناطة بدمة الوزارة الهادفة لدعم الآليات و التدابير اللازمة في الهياكل التابعة لها أو تحت إشرافها لتطبيق قواعد الحوكمة الرشيدة و بث متعلقات النزاهة على المستويين السلوكي و المؤسسي و يمثل هذا الهدف الدعامة الرئيسية لتطوير فاعلية برنامج القيادة و المساندة حيث أن التقدم في تحقيقه يستلزم تطوير طرق أداء هياكل القيادة و المساندة خاصة على مستوى الإشراف و الرقابة و الإصلاح .

تقديم مؤشرات الهدف الاستراتيجي 9-1 إرساء مبادئ الحوكمة

الرشيدة للمهمة:

√ المؤشر 9-1-1 عدد عقود البرامج و عقود الأهداف المنجزة:

يندرج ضبط ملامح المؤشر في إطار متابعة تطور العلاقة التعاقدية بين سلطة الإشراف و الفاعلين العموميين لضبط إطار لتحقيق الأهداف ويعكس اختيار هذا المؤشر حرص الوزارة على قيادة حسن التصرف بالمؤسسات و المنشآت العمومية بما يدعم تحقيق الأهداف

إنجازات و تقديرات المؤشر 1-1-9 عدد عقود البرامج و عقود الأهداف المنجزة:

التقديرات			2021	الإجازات	الوحدة	مؤشر قياس أداء الهدف الاستراتيجي 1-9 إرساء مبادئ الحوكمة الرشيدة للمهمة
2024	2023	2022		2020		
جزء الصناعة						
-	-	-	-	-	عدد	
جزء الطاقة و المناجم						
06	06	06	06	02		المؤشر 1-1-9 عدد عقود البرامج و عقود الأهداف المنجزة عدد عقود البرامج المنجزة عدد عقود الأهداف المنجزة
05	05	05	05	02		
01	01	01	01	0	عدد	
إطار موحد						
06	06	06	06	02	عدد	

- تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر 1-1-9 عدد عقود البرامج و عقود الأهداف المنجزة :

يشار في البداية إلى أنه تم اعتماد المؤشر فقط في جزء الطاقة و المناجم و بالتالي سيتم استثنائيا اعتبار معطيات المؤشر كمعطيات تخص البرنامج ككل موحد بجزئيه .

تم ادراج تقديرات لسنة 2021 تخص انجاز 06 عقود أما فيما يتعلق بسنوات 2022 و 2023 و 2024، فلم يتم ادراج إنجازات (الإبقاء على تقدير 2021 بطريقة تراكمية) حتى تتضح الرؤية سنة 2021 فيما يتعلق بإصدار منشور من السيد رئيس الحكومة قصد إعادة تأطير وتعميم هذه الآلية على كافة المنشآت والمؤسسات العمومية. وبالتالي طلب التريث في إستكمال ومتابعة الإجراءات المتخذة إلى حين إصدار المنشور المذكور كما أن مسألة مراجعة المؤشر تظل قائمة...

وللتذكير في هذا الإطار، نشير إلى أنه تم إمضاء عقدي تحسين أداء للفترة 2016-2020 بملحقه بين الوزارة من جهة والشركة التونسية للكهرباء والغاز والشركة التونسية لصناعات التكرير من جهة أخرى، كما تم برمجة متابعة هذه العقود من خلال عقد اجتماعات بصفة دورية كل ثلاثية يتم على اثرها رفع تقرير إلى مجلس إدارة كل منشأة بخصوص مدى تقدم إنجاز هذه العقود.

بالنسبة لسنة 2021، قام الديوان الوطني للمناجم بعرض مشروع عقد أهدافه على مجلس المؤسسة ومن ثم أحاله على مصالح الوزارة

المؤشر 9-1-2- نسبة انجاز القرارات و التوصيات المتخذة من قبل لجان القيادة

يندرج ضبط ملامح المؤشر في إطار متابعة التقدم في إرساء منظومة التصرف حسب الأهداف للميزانية بمختلف مكوناتها و مراحلها كإرساء نظام للرقابة الداخلية و قيادة اعداد وثيقة ميثاق التصرف و تقييم وثيقة البرمجة السنوية للنفقات بمختلف تحييناتها و روزنامجة اعداد و ثائق الأداء و تطوير سبل التنسيق بين مختلف المتدخلين صلب مختلف البرامج...، هذه الآليات الجديدة لها أهمية استراتيجية لضمان التصرف الناجع في الموارد المالية و تكريس مبادئ الحوكمة الرشيدة.

ملاحظة : يهتم المؤشر جميع لجان القيادة الاستراتيجية الموجودة أو التي سيتم تركيزها صلب الوزارة إلا أن الظرف الذي مرت به الوزارة إضافة إلى الجائحة العالمية للكورونا، ألزمت مصالحنا الاقتصار في مرحلة أولى على متابعة تطور المؤشر على لجنة قيادة واحدة سيتم تركيزها في الأفق خاصة بإرساء نظام للرقابة الداخلية و استكمال دعائم منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف، في انتظار احداث لجان القيادة الأخرى صلب مختلف البرامج.

إنجازات و تقديرات المؤشر 9-1-2- نسبة انجاز القرارات و التوصيات المتخذة من قبل لجان القيادة :

التقديرات			2021	الإجازات	الوحدة	مؤشر قيس أداء الهدف الاستراتيجي 1-9 إرساء مبادئ الحوكمة الرشيدة للمهمة
2024	2023	2022				
جزء الصناعة						المؤشر 9-1-2 نسبة انجاز القرارات و التوصيات المتخذة من قبل لجان القيادة
100	75	50	-	-	%	
جزء الطاقة و المناجم						
50	50	50	0	0	0	%
إطار موحد						
75	62.5	50	-	-	-	%

تحليل و توضيح تقديرات المؤشر 9-1-2- نسبة انجاز القرارات و التوصيات المتخذة من قبل لجان القيادة :

نظرا للظروف الاستثنائية جراء جائحة كورونا، إضافة إلى الظرف الخاص الذي مرت به الوزارة خلال السنوات الأربع الماضية من تقسيم و ضم في أكثر من مرة ، نفيديكم أنه لم يتسنى إتمام الإجراءات الخاصة باحداث لجنة القيادة التي ستعنى بقيادة ارساء منظومة للرقابة الداخلية و استكمال دعائم منظومة التصرف حسب الأهداف و من المتوقع القيام بذلك آخر سنة 2021 أو

بداية سنة 2022، نشير أيضا في هذا الصدد أنه لنفس الظروف لم يتسنى تشكيل لجان قيادة استراتيجية صلب مختلف البرامج لمتابعة انجاز ميثاق التصرف و مختلف وثائق القدرة على الأداء **علما وأنه** تزامنا مع ارساء الرقابة المعدلة للنفقات صلب الوزارة ، سيتم البدء في ارساء نظام للرقابة الداخلية بعد احداث لجنة القيادة الاستراتيجية بالوزارة لينبثق عنها لاحقا لجان قيادة عملياتية و فرق عمل .

ومن القرارات التي ستتخذها اللجنة على المدى المتوسط نشير على سبيل الذكر لا الحصر:
- ارساء نظام للرقابة الداخلية.

- متابعة اعداد موثيق التصرف بالتنسيق مع لجان القيادة التي ستحدث صلب مختلف البرامج.

- المحاسبة العامة و المحاسبة التحليلية.

- تشكيل وحدة للتدقيق الداخلي صلب الوزارة.

و من المتوقع سنة 2022 اتخاذ القرارات اللازمة لارساء دعائم الرقابة الداخلية و اعداد ميثاق التصرف حيث يتوقع التقدم في الإنجاز بنسبة 50 % .

√ المؤشر 3-1-9 نسبة زيارة الموقع الرسمي للوزارة:

يعكس هذا المؤشر مدى فاعلية السياسة الإتصالية للوزارة مع جميع المتعاملين معها و تكريس خاصية الإدارة المفتوحة ، حيث يساهم العمل على الرفع من نسبة الإتصال بالموقع الرسمي للوزارة و ما يتضمنه من معطيات حول مشمولاتها و تعريف بالقطاعات المشرفة عليها و مختلف الأطر القانونية و الترتيبية، يساهم من ناحية في تكريس مبدأ الشفافية مع هياكل الرقابة التابعة للمجتمع المدني و يكرس مزيد من الثقة مع المستثمرين في المجال من ناحية أخرى

إنجازات و تقديرات المؤشر 3-1-9 نسبة زيارة الموقع الرسمي للوزارة:

التقديرات			2021	الإجازات	الوحدة	مؤشر قيس أداء الهدف الاستراتيجي 1-9 إرساء مبادئ الحوكمة الرشيدة للمهمة
2024	2023	2022				
جزء الصناعة						مؤشر قيس الأداء 3-1-9 نسبة زيارة الموقع الرسمي للوزارة
75	75	75	75	227	%	
جزء الطاقة و المناجم						
70	70	60	60	20	%	
إطار موحد						
72.5	72.5	67.5	67.5	123.5	%	

- تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر 9-1-3 نسبة زيارة الموقع الرسمي للوزارة:

يلاحظ عامة تحقيق نسبة جد طيبة سنة 2020 بـ 123.5 % على أن تشهد انخفاضا ثم

استقرار خلال الأربع سنوات القادمة 2021-2024 ويرجع ذلك لـ:

النسبة العالية المحققة على مستوى جزء الصناعة بـ 227 % ويعود ذلك إلى تسجيل رقم

قياسي للزيارات خلال الفترة الممتدة بين 19 مارس و 26 أبريل 2020 حيث بلغ عدد الزيارات 52 ألف زيارة وذلك كان نتيجة تركيز خدمة إلكترونية على الخط تتمثل في دراسة ومتابعة مطالب الترخيص في التنقل للمؤسسات الصناعية حتى تتمكن من مواصلة نشاطها طيلة الفترة الحجر الصحي. ومن المقدر خلال سنة 2022 أن تبلغ نسبة زيارة موقع الوزارة 75 % وذلك لاستقرار عدد الزائرين والمتمثلين بالأساس في أصحاب المؤسسات الصغرى والمتوسطة.

أما على مستوى جزء الطاقة و المناجم ، فقد اطلاق موقع واب الوزارة ووضع على

الخط أواخر شهر جوان 2020 وقد تم رسم هدف بلوغ 40000 زيارة سنوية للموقع الرسمي للوزارة و عليه فان عدم بلوغ القيمة المستهدفة للمؤشر يعود لاطلاق الموقع حديثا.

ولتحقيق النسب المؤملة سنوات 2022 و 2023 و 2024 ، سيتم الحرص على احداث روابط في مواقع التواصل الاجتماعي في المواضيع المهمة التي تخص قطاعي الطاقة و المناجم تحيل مباشرة إلى موقع الوزارة مما سيضاعف من عدد الزيارات كما سيتم القيام بالتحيينات اللازمة في الإبان لمختلف معطيات الموقع لمضاعفة جاذبية الموقع لدى الزوار وتعزيز مكانته كمرجع و مصدر موثوق للمعلومات كل هذا رغم صعوبة التحكم في نسق الزيارات للموقع ، فالعملية تحتاج أيضا إلى القيام بومضات اشهارية مما يتطلب تخصيص اعتمادات.

■ الهدف الاستراتيجي 9-2 ترشيد التصرف في الموارد البشرية دفعا

للملائمة بين المهارات و الحاجيات:

- تقديم الهدف :

يندرج في إطار التوجهات الوطنية لتأهيل الموارد البشرية عبر تعزيز الآليات لدعم الإدارة بالإطارات الكفأة و دعم التكوين وقد تم ضبط مؤشرين اثنين لمتابعة التقدم في تحقيق الهدف.

■ تقديم مؤشرات الهدف الاستراتيجي 9-2 ترشيد التصرف في الموارد

البشرية دفعا للملائمة بين المهارات و الحاجيات:

المؤشر 1-2-9 نسبة انجاز الاعتمادات المبرمجة للأجور:

يُدرج اختيار هذا المؤشر ضمن حرص برنامج القيادة و المساندة على المتابعة الدورية لتطور كتلة الأجور ودراسة العناصر التي أدت إلى ارتفاعها أو انخفاضها و مدى القدرة على توقعها حيث يهدف المؤشر إلى إضفاء المصداقية على الميزانية عبر تقريب التقديرات من واقع الإنجازات من خلال أعمال الضبط الدقيق لتقديرات التأجير و العمل على تحقيق نوعا من الاستقرار على مستوى الإنجاز مع بيان العدد الحقيقي لموظفي الوزارة وبيان عدد سد الشغورات و حالات النقل.

إنجازات و تقديرات المؤشر 1-2-9 نسبة انجاز الاعتمادات المبرمجة للأجور:

التقديرات			2021	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قيس أداء الهدف الاستراتيجي 2-9
2024	2023	2022		2020		ترشيد التصرف في الموارد البشرية دفعا للملائمة بين المهارات و الحاجيات
جزء الصناعة						مؤشر قيس الأداء 1-2-9 نسبة انجاز الاعتمادات المبرمجة للأجور
100	100	100	100	95	%	
جزء الطاقة و المناجم						
99.66	99.66	99.66	99.66	104	%	
إطار موحد						
99.83	99.83	99.83	99.83	99.5	%	

تحليل و توضيح تقديرات المؤشر 1-2-9 نسبة انجاز الاعتمادات المبرمجة للأجور:

نلاحظ بداية على مستوى إنجازات 2020 وحتى بالاطلاع على إنجازات 2018 و 2019، نسبة مرتفعة للوزارة ككل 99.5 % وهي ان دلت على شيء فهي تدل على التوقع الجيد و الضبط الدقيق لتقديرات التأجير رغم عوامل عدم الاستقرار للوزارة و الطابع المتغير لنفقات التأجير، وقد أثر ذلك على البرمجة بتوقع نسب مرتفعة، و للتعلم أكثر في التحليل نشير إلى أنه :

على مستوى جزء الصناعة، ناهزت إنجازات سنة 2020 الـ 95 % وهو مؤشر إيجابي حول مدى قدرة الوزارة على التحكم في كتلة الأجور و من المتوقع أن تحقق الوزارة نسبة 100 % خلال سنة 2022.

على مستوى جزء الطاقة و المناجم، نلاحظ ارتفاع ملحوظ في نسبة إنجازات تقديرات كتلة الأجور من سنة 2018 إلى سنة 2020 و ذلك رغم الظرف الذي مرت به الوزارة ، و يفسر ذلك بالضبط الدقيق لمختلف عناصر التأجير. يشار إلى أن الإرتفاع في نسب الإنجاز لايعني بالضرورة عدم وجود عناصر غير مبرمجة أو غير متوقعة بل بالعكس شهدت 2020 عدة عناصر كتأجير

وزير و رئيس ديوان غير مبرمجين وحالات للنقل بين الوزارات أو الحاق تم تغطية نفقاتها إما بحالات المغادرة أو النقل العكسية أو طلب اعتمادات تكميلية هو ما يفسر مثلا سنة 2020 الارتفاع في نسب الإنجاز بـ 104 % .

- من المتوقع تواصل الارتفاع في نسب الإنجاز رغم عدم استقرار الوزارة ولتغطية ذلك عامة يتم بالتنسيق مع مصالح وزارة المالية برمجة هوامش لأي عناصر مالية متوقعة حرصا على اضاء الواقعية على التقديرات.

١ المؤشر 2-2-9 نسبة إنجاز مخطط التكوين:

يمثل تطوير الكفاءات و المهارات للموارد البشرية من أهم التحديات المطروحة أمام برنامج القيادة و المساندة خاصة في ظل غياب الانتدابات الجديدة و يعتبر التكوين في هذا الإطار الرهان الأساسي لتطوير الكفاءات ، من هذا المنطلق، تم اختيار المؤشر لمتابعة إنجاز الحلقات التكوينية المضبوطة في مخطط التكوين حسب الحاجيات و المتطلبات الحقيقية للأعوان و التحليل الدقيق للنتائج والوقوف حول مختلف الإشكاليات

- إنجازات و تقديرات المؤشر 2-2-9 نسبة إنجاز مخطط التكوين:

التقديرات			2021	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قياس أداء الهدف الاستراتيجي 2-9 ترشيد التصرف في الموارد البشرية دفعا للملائمة بين المهارات و الحاجيات
2024	2023	2022		2020		
جزء الصناعة						مؤشر قياس الأداء 1-2-9 نسبة إنجاز مخطط التكوين
100	100	75	50	11	%	
جزء الطاقة و المناجم						
50	40	30	15	32	%	
إطار موحد						
75	70	52.5	32.5	21.5	%	

- تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر 2-2-9 نسبة إنجاز مخطط التكوين:

انخفضت نسب الانجاز سنة 2020 في جزئي "الصناعة" و "الطاقة و المناجم" وذلك بسبب عدم استقرار الوزارة خلال السنوات الماضية هذا بالإضافة إلى تفاقم الوضع الوبائي و الإجراءات الوقائية التي تم اعتمادها مما أثر سلبا على إنجاز مخطط التكوين علما و أن الوزارة تعمل على تنفيذ أكثر ما يمكن من الأنشطة اعتمادا خاصة على إطارات الوزارة و التكوين الداخلي بسبب محدودية الاعتمادات المرصودة .

ومن المتوقع أن ترتفع نسبة الإنجاز سنة 2022 في الجزئين حيث أنه سيتم اعتماد أساليب جديدة في التكوين متمثلة في التكوين عن بعد مما سيمكن من تحقيق نسبة مشاركة أكبر للإطارات و الأعاون فضلا عن توقع انفراج الوضع الوبائي بتعميم التلقيح على الجميع.

■ الهدف الاستراتيجي 9-3 المحافظة على ديمومة الميزانية و ترشيد التصرف في الإنجاز:

- تقديم الهدف :

تم ضبطه في إطار تعزيز الدور المحوري للميزانية كأحد الآليات الرئيسية إلى جانب إطار القدرة على الأداء لتعزيز النجاعة و الفاعلية و للتقدم في تحقيق البرامج و الأهداف المرسومة من خلال الإعداد الجيد لها و التصرف الأمثل في الإعتمادات الأصلية .

■ تقديم مؤشرات الهدف الاستراتيجي 9-3 المحافظة على ديمومة الميزانية و ترشيد التصرف في الإنجاز:

✓ المؤشر 9-3-1 نسبة انجاز الميزانية:

يُدرج في إطار تعزيز المتابعة المستمرة لانجاز الميزانية سواء على مستوى طبيعة النفقة و كذلك على مستوى الأنشطة المضبوطة ، وتمثل المتابعة الدورية الآلية الرئيسية التي على أساسها يتم اتخاذ قرار تحيين وثيقة البرمجة السنوية للنفقات خاصة على مستوى التقدم في انجاز المشاريع، والهدف هو ااضفاء المصادقية و الواقعية اللازمين على الميزانية.

- إنجازات و تقديرات المؤشر 9-3-1 نسبة انجاز الميزانية:

التقديرات			2021	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قيس أداء الهدف الاستراتيجي 9-3 المحافظة على ديمومة الميزانية و ترشيد التصرف في الإنجاز
2024	2023	2022				
جزء الصناعة						مؤشر قيس الأداء 9-3-1 نسبة انجاز الميزانية
100	100	100	100	86	%	
جزء الطاقة و المناجم						
85	85	85	80	93	%	
إطار موحد						
92.5	92.5	92.5	90	89.5	%	

- تحليل و توضيح تقديرات المؤشر 9-3-1 نسبة انجاز الميزانية:

يلاحظ تسجيل نسب هامة لانجاز الميزانية سنة 2020 و توقع إنجازات مرتفعة خلال السنوات القادمة في الجزئين تفسر خاصة بانضباط على مستوى التقدير و التنفيذ، حيث وأن تم على مستوى جزء الصناعة تسجيل انخفاض طفيف في الإنجاز بـ 86 % سنة 2020 راجع أساسا إلى عدم الإنجاز الكلي لبرنامج الاستثمار نظرا لعدم استكمال برنامج تهيئة الأقطاب التكنولوجية والتنمية و برنامج بناء مركز الموارد التكنولوجية بينزرت إلا أن التوقعات بارتفاع النسبة في السنوات القادمة قوية،

أما على مستوى جزء الطاقة و المناجم، فقد تم تسجيل ارتفاع نسبة انجاز الميزانية سنة 2020 (93 %) خاصة على مستوى نفقات التأجير و التسيير و التدخل، وقد تم تحقيق هذه النسب الهامة رغم الجائحة العالمية اعتبارا لإعادة افراد جزء الطاقة و المناجم بوزارة و البدء في إعادة الهيكلة و إضفاء وضع مستقر خلال السنة و ذلك رغم إعادة الادماج مع الوزارة المكلفة بالصناعة في سبتمبر 2020.

في المقابل تم تسجيل انخفاض في مستوى نسب الإنجاز بالنسبة لنفقات الإستثمار بسبب تعطل انجاز دراستين خاصة ببرنامجي الطاقة و المناجم في حين تم العدول عن انجاز الدراسة الخاصة بتنقيح مجلة المناجم على ميزانية الوزارة حيث تم تكوين لجنة خاصة لمراجعة مجلة المناجم وقد تم التقدم في المشروع بنسبة 80 %.

ومن المتوقع سنة 2021 و السنوات القادمة تحقيق نسب انجاز طيبة للميزانية و تحسن تدريجي في توزيع النسب بطريقة متوازنة نسبيا على طول السنة المالية بإضفاء الطابع الرسمي للتوفير الدوري لمسؤولي البرامج لجدول متابعة انجاز الميزانية عبر تنظيمها من خلال لوحات قيادة تتم مناقشتها في اجتماعات لجان القيادة المتوقع احداثها ابتداء من سنة 2022.

✓ المؤشر 9-3-2 حجم برنامج القيادة و المساندة مقارنة بحجم المهمة:

يتجه العمل مستقبلا نحو التقليل التدريجي في حجم البرنامج (كتلة أجوره و تسييره) و ذلك اعتبارا للطبيعة الفنية للوزارة مع الدعم النوعي للبرنامج خاصة من الإطارات الكفأة لمزيد تعزيز نجاعة برنامج القيادة و المساندة لما يمثله من دعامة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية لمختلف البرامج القطاعية، وتطوير القدرة على التأثير و تحقيق الدعم الكامل للبرامج المذكورة .

- إنجازات و تقديرات المؤشر 9-3-2 حجم برنامج القيادة و المساندة مقارنة بحجم المهمة:

التقديرات			2021	الإجازات	الوحدة	مؤشر قياس أداء الهدف الاستراتيجي 3-9
2024	2023	2022		2020		
						المحافظة على ديمومة الميزانية و ترشيد التصرف في الإنجاز
جزء الصناعة						
-	-	-	-	-	%	مؤشر قياس الأداء 2-3-9
جزء الطاقة و المناجم						حجم برنامج القيادة و المساندة مقارنة بحجم المهمة
60.45	66.04	72.14	73.81	73.45	%	
إطار موحد						
60.45	66.04	72.14	73.81	73.45	%	

- تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر 2-3-9 حجم برنامج القيادة و المساندة مقارنة بحجم المهمة:

نشير في البداية إلى أنه لم يتم ادراج معطيات تخص المؤشر لسنة 2022 على مستوى جزء الصناعة ، لذا سيتم اعتماد معطيات جزء الطاقة و المناجم كمعطيات موحدة لبرنامج القيادة و المساندة

يلاحظ نسب مائوية كبيرة تخص حجم برنامج القيادة و المساندة مقارنة بحجم المهمة لسنة 2020 ، هذه النسبة ستتقلص من سنة إلى أخرى ابتداء من سنة 2021 حيث سيتجه العمل مستقبلا نحو التقليل التدريجي في حجم برنامج القيادة و المساندة (كتلة أجوره و تسييره) و ذلك اعتبارا للطبيعة الفنية للوزارة مع الدعم النوعي للبرنامج خاصة من الإطارات الكفأة لمزيد تعزيز نجاعته ، حيث يتجه العمل في هذا الإطار إلى:

- الدعم النوعي لبرنامج القيادة و المساندة من خلال سد الشغورات بالإطارات الكفأة.
- وضع خطة متوسطة وطويلة المدى للتقليل من حجم برنامج القيادة و المساندة و تعزيز البرامج القطاعية سواء لوجستيا أو من الموارد البشرية لدعم الدور المحوري للوزارة كهيكل ذو صبغة فنية بالأساس.

يشار إلى أن القيام بإجراء التوزيع البرامجي للنفقات بغرض التقليل من حجم برنامج القيادة و المساندة ، ينطوي على الكثير من الصعوبات و التعقيدات المصاحبة خاصة في ظل غياب تقسيم فيزيائي للبرامج و في كل الأحوال وإلى حين ادراج المحاسبة التحليلية صلب تصرف الوزارة ، فإن محافظة برنامج القيادة و المساندة على جميع نفقات التسيير و الاستثمار المشتركة يستجيب لواقع الحال حيث أن البرنامج يتصرف فعليا في جميع هذه النفقات كما أن نشاطي "التصرف في

الموارد البشرية" و "الخدمات اللوجستية" صلب البرنامج يخصان منطقتي على التوالي جميع نفقات التسيير الخاصة بجميع الأعوان و النفقات اللوجستية لكامل الوزارة.

المؤشر 3-3-9 كلفة نفقات التسيير/عدد الأعوان:

في إطار الإعداد لارساء مبادئ المحاسبة التحليلية ، يتجه العمل نحو دراسة كلفة نفقات التسيير مقارنة بعدد الأعوان حيث تم ضبط هذا المؤشر لترشيد نفقات التسيير عبر التحكم في كلفة التوريد من المواد و التجهيزات من جهة و ترشيد استهلاك الطاقة من جهة أخرى وهما عنصران أساسيان من عناصر إرساء قواعد حسن التصرف و يرتبط المؤشر أيضا بمتابعة تطور صيانة التجهيزات و المعدات و مالها من تأثير على قدرة الإدارة على حسن التصرف لفترة أطول دون الحاجة الملحة للتجديد .

ملاحظة: تم احتساب المؤشر دون نفقات الأكرية.

إنجازات و تقديرات المؤشر 3-3-9 كلفة نفقات التسيير/عدد الأعوان:

التقديرات			2021	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قياس أداء الهدف الاستراتيجي 3-9
2024	2023	2022		2020		المحافظة على ديمومة الميزانية و ترشيد التصرف في الإنجاز
جزء الصناعة						مؤشر قياس الأداء 3-3-9 كلفة نفقات التسيير/عدد الأعوان
2.7	2.6	2.5	2.5	4.4	أد	
جزء الطاقة و المناجم						
7.9	6.3	4.6	4.5	4.5	أد	
إطار موحد						
10.6	8.9	7.1	7.0	9.9	أد	

تحليل و توضيح تقديرات المؤشر 3-3-9 كلفة نفقات التسيير/عدد الأعوان:

يلاحظ عامة استقرار في كلفة التسيير للعون بالنسبة لسنتي 2021-2022 حيث تم رصد اعتمادات فقط في حدود نسبة تطور 3 % رغم ظرف الوزارة الخاص الذي أثر على استقرار الإمكانيات المتوفرة لوجستيا و أفرز حاجة مصالحها الملحة للدعم اللوجستي إلا أنه من المتوقع في صورة رصد للاعتمادات الضرورية لسد الحاجيات الحقيقية سنتي 2023-2024، ارتفاع في معطيات المؤشر بـ 8.9 أد و 10.6 أد على أن يشهد استقرار مجددا مابعد سنة 2024 خاصة مع التحديات المطروحة لترشيد النفقات ،

فعلى مستوى جزء الصناعة، نلاحظ استقرار للمؤشر مع اتباع الوزارة سياسة الترشيد في الاستهلاك إلا أن الزيادة في كلفة المواد الاستهلاكية (جراء عامل التضخم) سيساهم في تطور طفيف خلال 2023-2024 فضلا عن الحاجة الملحة لسد الحاجيات الحقيقية.

أما فيما يتعلق بجزء الطاقة و المناجم، فالوضع مشابه أو أكثر لوضع جزء الصناعة و الحاجة لسد الحاجيات وبالتالي من المتوقع أن يشهد تطور ابتداء من سنة 2023 في صورة ترسيم اعتمادات تتلائم و الحاجيات الحقيقية للوزارة على أن تشهد كلفة التسيير انخفاض تدريجي ما بعد سنة 2024 نتيجة توقع استقرار في المخزون فضلا عن استقرار في الوزارة و سياسة الإدارة في ترشيد الإستهلاك من المواد والتجهيزات الضرورية لسير العمل الإداري وترشيد مختلف نفقات الصيانة.

2-2 تقديم الأنشطة وعلاقتها بأهداف ومؤشرات الأداء:

الأهداف	المؤشرات	تقديرات المؤشرات لسنة 2022	الأنشطة	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2022 (أ.د.)	دعائم الأنشطة (دون انعكاس مالي)
الهدف الإستراتيجي 9-1 إرساء مبادئ الحوكمة الرشيدة للمهمة	المؤشر 1-1-9 عدد عقود البرامج و عقود الأهداف المنجزة	6 عقود	التصرف في هياكل القيادة	2.848	جلسات عمل ومناقشات تضم ممثلي مختلف المتدخلين لضبط المؤشرات التي سيتم إدراجها في عقود البرامج
	المؤشر 2-1-9 نسبة انجاز القرارات و التوصيات المتخذة من قبل لجان القيادة	50 %			تهيئة الظروف للبدء في أشغال إرساء نظام للرقابة الداخلية تقييم نجاعة المهمة من خلال النظر في نجاعة الأهداف والمؤشرات المعتمدة
	المؤشر 3-1-9 نسبة زيارة الموقع الرسمي للوزارة	67.5 %	إرساء نظم جودة بالإدارات العامة	30	النظر في نتائج الأداء ومدى قدرة التدخلات والأنشطة المعتمدة في تحقيق التقدم المنشود التنسيق مع مختلف المتدخلين صلب البرامج دعما لأعمال لجان القيادة التي سيتم أحداثها
	المؤشر 1-2-9 نسبة انجاز الاعتمادات المبرمجة للأجور	99.83 %	تأجير هياكل المساندة	2.733	أحداث روابط في مواقع التواصل الاجتماعي في مواضيع تخص تأمين العلاقات مع الجهات الرسمية و المنظمات الوطنية و الصحافة التحيين المتواصل لمحتوى الموقع الرسمي للوزارة تعزيزا لمكانته كمرجع و مصدر موثوق للمعلومات
					الضبط الدقيق لمختلف تحميلات التأجير عند التقدير المتابعة الدورية لنسق إنجازات التأجير و لفت النظر للعناصر المؤثرة في كتلة الأجور

الهدف		الإستراتيجية 2-9		ترشيد التصرف في الموارد البشرية للملائمة بين المهارات و الحاجيات	
مزيد التدقيق في حسن تحديد احتياجات التكوين					
العمل على تطوير الأنشطة التكوينية وملائمتها مع المتطلبات المهنية للأعوان واعتماد مبدأ الرسكلة	148	مردودية الموارد البشرية			
دراسة إعداد منظومة متابعة وتقييم ومراقبة لضمان الجودة في التكوين	342	التدخلات الاجتماعية	52.5 %	المؤشر 2-2-9 نسبة انجاز مخطط التكوين	
إضفاء الطابع الرسمي للتوفير الدوري لمسؤولي البرامج لجدول متابعة انجاز الميزانية عبر تنظيمها من خلال لوحات قيادة تتم مناقشتها في اجتماعات لجان القيادة					
تأمين جلسات عمل مع مسؤولي البرامج حول اعداد وثيقة البرمجة السنوية للنفقات ومختلف تحييناتها			92.5 %	المؤشر 1-3-9 نسبة انجاز الميزانية	
تمكين مختلف المتدخلين في الميزانية من رموز للاطلاع الحيني على الوضعيات المالية بالمنظومة الإعلامية "أدب"					
الدعم النوعي لبرنامج القيادة والمساندة بالإطارات الكفاءة				المؤشر 2-3-9 نسبة حجم برنامج القيادة و المساندة مقارنة بحجم المهمة	
دراسة مدى واقعية التوزيع البرامجي للنفقات خاصة في ظل التعقيدات المصاحبة للعملية بسبب غياب تقسيم فيزيائي للبرامج			72.14 %		
مزيد الضبط الدقيق لحاجيات الوزارة من المواد و تشجيع الرقمة في التعاملات الإدارية					
مزيد التحكم في مصاريف الاستقبالات والمهمات بالخارج	1.086	التزويد			
مزيد العمل على ترشيد استهلاك الطاقة					
الصيانة الدورية للعربات ضمانا للسير العادي للمصالح الإدارية	2.680	الأكرية و نفقات مختلفة متصلة	7.1 أد	المؤشر 3-3-9 كلفة نفقات التسيير/عدد الأعوان	
تكثيف عمليات الرقابة على السيارات الإدارية لتفادي التجاوزات					
اتخاذ الإجراءات لتجهيز سيارات المصلحة بمنظومة "GPS"					
	346	الاعلامية			
	10.213			المجموع	

الهدف
الإستراتيجية 3-3
المحافظة على ديمومة الميزانية و ترشيد التصرف في الإنجاز

3- إطار النفقات متوسط المدى 2022-2024:

1-3 تقديم إطار النفقات متوسط المدى للبرنامج:

يجدر التذكير إلى أن التقديرات الأولية لمختلف نفقات برنامج القيادة و المساندة لسنوات 2022-2023-2024 و خاصة سنة 2022 باعتبارها سنة الميزانية و الأكثر واقعية على مستوى التقدير، تمت على أساس السعي لتحقيق المعادلة بين التوجهات العامة لترشيد النفقات العمومية من ناحية و الظروف الاستثنائية التي مرت بها الوزارة من تقسيم و دمج و ما تطلبه من برمجة خاصة

على مستوى التسميات لسد الشغورات و تلبية الحاجيات الحقيقية خاصة على مستوى نفقات التسيير من ناحية أخرى،

وقد أفضت النقاشات مع وزارة المالية أخذا بعين الاعتبار للوضع المالي العام للبلاد إلى ضبط تقديرات اجمالية لبرنامج القيادة و المساندة بجزئيه لسنة 2022 بـ **10.213** ألف دينار أي بنسبة تطور ضئيلة بـ **1.13%** مقارنة بتقديرات سنة **2021** و هي نسبة تطور استثنائية لا تتماشى و الحاجيات الحقيقية للوزارة اعتبارا لظروفها الخاصة خلال السنوات الماضية و ما يتطلب تسييرها من دعم لوجستي رغم التحديات المطروحة لترشيد النفقات و تمثل نفقات التأجير قرابة **55%** من حجم البرنامج ، ويفسر التطور الضئيل في تقديرات البرنامج أساسا بارتفاع في نفقات التسيير خلال نفس الفترة (**3%**) حيث تمثل نسبة **34%** من حجم برنامج القيادة و المساندة وقد تم تقديرها أخذا بعين الاعتبار للتطور السنوي لمعين الكراء مع تقريبا المحافظة على بقية الاعتمادات أو التخفيض في بعضها، إضافة إلى ما تم برمجته في التجهيزات الإدارية من اقتناءات للسيارات و المعدات بنسبة تطور بـ **51%** (من **350** ألف دينار سنة **2021** إلى **530** ألف دينار سنة **2022**)، كل هذا رغم الانخفاض في نفقات التأجير بـ **2%** و نفقات البرامج الإعلامية بـ **29%** خلال نفس الفترة.

فيما يتعلق بالتطور العام على مستوى إطار النفقات متوسط المدى لبرنامج القيادة و المساندة من سنة 2020 إلى سنة 2024، يلاحظ ارتفاع طفيف على مستوى تقديرات الاعتمادات سنتي **2021** و **2022** (**3.5%** و **1.1%**) اعتبارا للظرف العام للبلاد خاصة على المستوى المالي وذلك رغم عدم استقرار الوزارة و الصعوبات على مستوى التصرف الإداري و اللوجستي فيما يتوقع ارتفاع في نسبة تطور التقديرات لسنتي **2023-2024** بـ **7%** و **9%** للضرورة الملحة لسد الحاجيات على أن يشهد الوضع استقرار منتظر ما بعد **2024** على مستوى النفقات في صورة الحصول على التقديرات المبرمجة خاصة على مستوى نفقات التسيير و الاقتناءات على مستوى التجهيزات الإدارية.

3-1- مبررات تطور الإعتمادات المرصودة لفائدة البرنامج للسنوات القادمة على ضوء تطور تقديرات المؤشرات المبرمجة وكذلك الأنشطة المبرمجة تنفيذها لكامل الفترة:

- فيما يتعلق بالنفقات الإجمالية لبرنامج القيادة و المساندة: راعى التطور الطفيف في نفقات البرنامج موحد 2021-2022 بحوالي 1.1 % مستلزمات التطور على مستوى الأنشطة حيث يلاحظ ارتفاع في حجم الميزانية المخصصة لنشاط "الخدمات اللوجستية" (4.112 أد) مقارنة بنشاطي "القيادة" (2.878 أد) و "التصرف في الموارد البشرية" (3.223 أد) وذلك رغم عدم رصد اعتمادات نهائية تعكس الحاجيات الحقيقية لسنة 2022 بالنسبة للتسيير، ويفسر عدم التوازن في اعتمادات الأنشطة بالصعوبات التي تشهدها الوزارة على مستوى التصرف الإداري و اللوجستي و الضرورة القصوى لسد الحاجيات حيث يتوقع استمرار ذلك على الأقل سنة 2023-2024 فيما سيتم الرجوع إلى نسبة تطور عادية ما بعد سنة 2024 اعتبارا للاستقرار المنتظر على مستوى نفقات الوزارة في صورة تحصيل الاعتمادات المطلوبة سنتي 2023-2024 وبالتالي عودة إلى التوازن النسبي في اعتمادات الأنشطة و إيلاء الثلاث محاور نفس الأهمية حيث أن تحقيق تطور في مؤشرات الأهداف الاستراتيجية الثلاث يستوجب توزيع متوازن لاعتمادات الأنشطة .

هذا على المستوى العام ، أما بمزيد التعمق في مبررات تطور الإعتمادات المرصودة لفائدة البرنامج للسنوات القادمة ، يلاحظ ما يلي:

1- فيما يتعلق بنفقات التأجير لبرنامج القيادة و المساندة : أثر الانخفاض في تقديرات نفقات التأجير ككل (2 % بين سنتي 2021 و 2022) خاصة على انخفاض اعتمادات نشاط "القيادة" (من 2.930 أد إلى 2.878 أد) ويعزى ذلك إلى الانخفاض في اعتمادات النشاط الفرعي "التصرف في هياكل القيادة" خاصة لجزء الطاقة و المناجم اثر تسجيل مغادرات رغم الزيادات في الأجور المتوقعة لمستشاري المصالح العمومية ونسبتهم كبيرة في هياكل القيادة و برمجة مبلغ 30 ألف دينار في النشاط الفرعي الموحد "إرساء نظم الجودة بالإدارات العامة"،
يشار إلى أنه في ظل غياب الانتدابات وحرصا على تعزيز امكانيات الهياكل خاصة هياكل القيادة، تبقى صيغ النقل و الالحاق للإطارات الكفاءة، الصيغ المتاحة كدعائم للأنشطة لمزيد تعزيز التقدم سواء في مؤشرات الأهداف العملية أو الاستراتيجية و تعزيز نجاعة البرنامج.

2- فيما يتعلق بنفقات التسيير (مردودية الموارد البشرية) ونفقات التدخل لبرنامج القيادة

و المساندة : لئن أثر تسجيل انخفاض في نفقات التأجير ككل على نشاط "القيادة"، إلا أن تأثير الانخفاض كان أقل على مستوى اعتمادات نشاط "التصرف في الموارد البشرية" 2021-2022

(-1 %) (من 3.269 أد إلى 3.223 أد) راجع خاصة إلى الإنخفاض المسجل على مستوى النشاط الفرعي "تأجير هياكل المساندة" لجزء الصناعة (-3 %) رغم تحقيق استقرار نسبي في اعتمادات نفس النشاط الفرعي لجزء الطاقة و المناجم بـ -0.4% ، اعتبارا إلى عدم تأثير الانعكاس المالي للزيادات في الأجور على كتلة أجور هذه الوحدة لانتماء معظم المهندسين و مستشاري المصالح العمومية إلى الوحدة العملياتية "القيادة"، يشار أيضا إلى الانخفاض النسبي على مستوى اعتمادات النشاط الفرعي "مردودية الموارد البشرية" بـ 9% و ارتفاع في النشاط الفرعي "التدخلات الاجتماعية" بـ 5%، ويبرر ذلك بسعي "برنامج القيادة و المساندة " لدعم النشاطين الفرعيين الأخيرين بما سيضمن تحقيق التطور المبرمج في مؤشرات الهدف العملياتي "تحسين التصرف في الموارد البشرية " و يدعم بطريقة أو بأخرى المؤشر الاستراتيجي الخاص بـ "نسبة انجاز مخطط التكوين و بالتالي التقدم في تحقيق الهدف الاستراتيجي .

فيما يتعلق بنفقات التسيير (خدمات لوجستية) و نفقات الاستثمار لبرنامج القيادة

و المساندة : تسجيل ارتفاع في تقديرات نفقات التسيير سنة 2021-2022 بـ 3% راجع أساسا إلى الارتفاع السنوي التعاقدى لمعين الكراء إذ تمثل الحجم الأكبر من نفقات التسيير بـ 67 % سنة 2022 حيث، اعتبارا للوضع المالي العام و بعد النقاشات، تم المحافظة تقريبا على نفس اعتمادات سنة 2021 بالنسبة لنفقات التزويد و الصيانة ، يشار أيضا إلى الارتفاع في اعتمادات نفقات الاستثمار بـ 15.56% وخاصة على مستوى التجهيزات الإدارية بـ 51%، كل ذلك يبرره ضرورة الرفع في الإعتمادات المخصصة لنشاط "الخدمات اللوجستية" سنة 2022 إلى 5% (من 3.900 أد سنة 2021 إلى 4.112 أد سنة 2022) حيث أن المرحلة تستوجب الرفع من نشاط "التزويد" بـ 21 % اعتبارا لظرف الوزارة وتأثيره على استقرار الإمكانيات اللوجستية و ضرورة رصد للاعتمادات لسد الحاجيات الحقيقية رغم التحديات المطروحة لترشيد النفقات و الهدف هو تأمين الظروف و الإمكانيات الداعمة لتطور مؤشري "مزيد التحكم في استهلاك الطاقة" و "ترشيد مصاريف الصيانة" بما يدعم المؤشر الاستراتيجي "نفقات التسيير/عدد الأعوان" و مزيد تحقيق النجاعة في التصرف .

يشار إلى انخفاض النشاط الفرعي "الإعلامية" بـ 22% راجع أساسا إلى العدول على مستوى جزء الطاقة و المناجم عن تمويل تطوير تطبيقات إعلامية في إطار رقمنة الإجراءات الإدارية من طرف الميزانية ، هذا، وقد اقتصر التقييمات على برمجة بعض الدراسات على مستوى جزء

الصناعة وخاصة اقتناءات معدات إعلامية في الجزئين وكلها جهود مبذولة دعما لتطوير إدارة
الالكترونية ذات سلامة عالية في الخدمات ونسبة حوسبة مهمة لخدمة قطاعات الصناعة و الطاقة
و المناجم .

3-3- إطار النفقات متوسط المدى 2022-2024:

جدول عدد 1:

إطار النفقات متوسط المدى (2022-2024) لبرنامج القيادة و المساندة (موحد)
التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

تقديرات		ق م			إنجازات	بيان النفقات
2024	2023	2022	2021	2020		
6,113	5,846	5,581	5,695	5,490		نفقات التأجير
4,210	3,855	3,510	3,403	153,609		نفقات التسيير
370	359	342	326	268		نفقات التدخل
370	359	342	326	268		منح الودادية
1,115	1,065	780	675	305		نفقات الإستثمار
720	690	530	350	170		تجهيزات إدارية
680	650	490	295	155		اقتناء وسائل نقل
40	40	40	55	15		تجهيزات مختلفة
350	330	220	310	135		البرامج الإعلامية
350	330	220	310	135		المخطط المديرى للإعلامية
45	45	30	15	0		مصاريف مختلفة
45	45	30	15	0		برنامج إرساء علامة الجودة بالإدارات العامة التابعة للوزارة
11,808	11,125	10,213	10,099	159,672		مجموع البرنامج
11,808	11,125	10,213	10,099	159,672		مصادر التمويل
11,808	11,125	10,213	10,099	159,672		موارد عامة لميزانية الدولة

جدول عدد2:
إطار النفقات متوسط المدى (2022-2024) لبرنامج القيادة و المساندة (جزء الصناعة)
التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

تقديرات		ق م			إنجازات	بيان النفقات
2024	2023	2022	2021	2020		
3601	3407	3213	3242	3208		نفقات التأجير
1968	1874	1785	1730	1997		نفقات التسيير
224	222	213	197	173		نفقات التدخل
224	222	213	197	173		منح الودادية
655	605	445	375	63		نفقات الإستثمار
400	370	270	180	0		تجهيزات إدارية
380	350	250	160			اقتناء وسائل نقل
20	20	20	20			تجهيزات مختلفة
240	220	160	180	63		البرامج الإعلامية
240	220	160	180	63		المخطط المديرية للإعلامية
15	15	15	15	0		مصاريف مختلفة
15	15	15	15			برنامج إرساء علامة الجودة بالإدارات العامة التابعة للوزارة
6448	6108	5656	5544	5441		مجموع البرنامج
6,448	6,108	5,656	5,544	5,441		مصادر التمويل
6,448	6,108	5,656	5,544	5,441		موارد عامة لميزانية الدولة

جدول عدد3:
إطار النفقات متوسط المدى (2022-2024) لبرنامج القيادة و المساندة (جزء الطاقة و المناجم)
التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

تقديرات		ق م			إنجازات	بيان النفقات
2024	2023	2022	2021	2020		
2,512	2,439	2,368	2,453	2,282		نفقات التأجير
2,242	1,981	1,725	1,673	151,612		نفقات التسيير
146	137	129	129	95		نفقات التدخل
146	137	129	129	95		منح الودادية
460	460	335	300	242		نفقات الإستثمار
320	320	260	170	170		تجهيزات إدارية
300	300	240	135	155		اقتناء وسائل نقل
20	20	20	35	15		تجهيزات مختلفة
110	110	60	130	72		البرامج الإعلامية
110	110	60	130	72		المخطط المديرية للإعلامية
30	30	15	0	0		مصاريف مختلفة
30	30	15	0	0		برنامج إرساء علامة الجودة بالإدارات العامة التابعة للوزارة
5,360	5,017	4,557	4,555	154,231		مجموع البرنامج
5,360	5,017	4,557	4,555	154,231		مصادر التمويل
5,360	5,017	4,557	4,555	154,231		موارد عامة لميزانية الدولة

4-3 ميزانية برنامج القيادة و المساندة 2022 حسب مآل النفقة (موحد):

جدول عدد4:

ميزانية برنامج القيادة و المساندة حسب مآل النفقة (موحد)
"حسب البرامج الفرعية و الأنشطة"

بحساب أ.د.						
نسبة التطور		تقديرات 2022 (2)	ق م 2021 (1)	انجازات 2020	الأنشطة	بيان البرنامج
(2020-2021)						
النسبة	المبلغ					
(1)/(1)-(2)	(1)-(2)					
-2%	-52	2,878	2,930	152,665	A1 : القيادة	برنامج "القيادة و المساندة"
-2%	-67	2,848	2,915	152,665	S/A1-1 التصرف في هياكل القيادة	
100%	15	30	15	0	S/A1-2 إرساء نظم جودة بالإدارات العامة	
-1%	-46	3,223	3,269	3,150	A2 : التصرف في الموارد البشرية	
-2%	-47	2,733	2,780	2,825	S/A2-1 تأجير هياكل المساندة	
-9%	-15	148	163	57	S/A2-2 مردودية الموارد البشرية	
5%	16	342	326	268	S/A2-3 تدخلات اجتماعية	
5%	212	4,112	3,900	3,857	A3 : خدمات لوجستية	
21%	187	1,086	899	1,151	S/A3-1 التوريد	
5%	121	2,680	2,559	2,483	S/A3-2 الأكرية و نفقات مختلفة متصلة	
-22%	-96	346	442	223	S/A3-2 الإعلامية	
1.129%	114	10,213	10,099	159,672	مجموع البرنامج	

جدول عدد5:

ميزانية برنامج القيادة و المساندة (جزء الصناعة) حسب مآل النفقة
"حسب البرامج الفرعية و الأنشطة"

نسبة التطور		تقديرات 2022 (2)	ق م 2021 (1)	انجازات 2020	الأنشطة	بيان البرنامج
2021-2022	المبلغ (1)-(2)					
النسبة (1)/(1)-(2)						
2%	23	1,532	1,509	1,457	A1: القيادة	برنامج فرعي وحيد "القيادة و المساندة"
2%	23	1,517	1,494	1,457	S/A1-1 التصرف في هياكل القيادة	
	0	15	15	0	S/A1-2 إرساء نظم جودة بالإدارات العامة	
-1.8%	-37	1,973	2,010	1,963	A2: التصرف في الموارد البشرية	
-3%	-52	1,696	1,748	1,751	S/A2-1 تأجير هياكل المساندة	
-2%	-1	64	65	39	S/A2-2 مردودية الموارد البشرية	
8%	16	213	197	173	S/A2-3 تدخلات اجتماعية	
6.2%	126	2,151	2,025	2,021	A3: خدمات لوجستية	
19%	90	575	485	716	S/A3-1 التزويد	
4%	56	1,358	1,302	1,197	S/A3-2 الأكرية و نفقات مختلفة متصلة	
-8%	-20	218	238	108	S/A3-2 الإعلامية	
2.020%	112	5,656	5,544	5,441	مجموع البرنامج	

جدول عدد6:

ميزانية برنامج القيادة و المساندة (جزء الطاقة و المناجم) حسب مآل النفقة
"حسب البرامج الفرعية و الأنشطة"

نسبة التطور		تقديرات 2022 (2)	ق م 2021 (1)	انجازات 2020	الأنشطة	بيان البرنامج
(2020-2019)	المبلغ (1)-(2)					
النسبة (1)/(1)-(2)						
-5%	-75	1,346	1,421	151,208	A1: القيادة	برنامج فرعي وحيد "القيادة و المساندة"
-6%	-90	1,331	1,421	151,208	S/A1-1 التصرف في هياكل القيادة	
#DIV/0!	15	15			S/A1-2 إرساء نظم جودة بالإدارات العامة	
-1%	-9	1,250	1,259	1,187	A2: التصرف في الموارد البشرية	
0%	5	1,037	1,032	1,074	S/A2-1 تأجير هياكل المساندة	
-14%	-14	84	98	18	S/A2-2 مردودية الموارد البشرية	
0%	0	129	129	95	S/A2-3 تدخلات اجتماعية	
5%	86	1,961	1,875	1,836	A3: خدمات لوجستية	
23%	97	511	414	435	S/A3-1 التزويد	
5%	65	1,322	1,257	1,286	S/A3-2 الأكرية و نفقات الصيانة	
-37%	-76	128	204	115	S/A3-2 الإعلامية	
0.044%	2	4,557	4,555	154,231	مجموع البرنامج	

مؤشرات قياس الأداء للهدف
الاستراتيجى 1-9
ارساء مبادئ الحوكمة
الرشيدة للمهمة

بطاقة تقديم المؤشر 9-1-1: عدد عقود البرامج و عقود الأهداف المنجزة

رمز المؤشر: 9-1-1

1- الخصائص العامة للمؤشر

- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : ارساء مبادئ الحوكمة الرشيدة للمهمة
- تعريف المؤشر : العدد التراكمي لعقود البرامج و عقود الأهداف المنجزة
- طبيعة المؤشر : مؤشر نجاعة

2- التفاصيل الفنية للمؤشر

- طريقة احتساب المؤشر: عدد تراكمي لعقود البرامج و الأهداف المنجزة
- وحدة المؤشر : عدد
- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارة العامة للإشراف على المنشآت
- تاريخ توفر المؤشر : آخر كل سنة
- القيمة المستهدفة للمؤشر : 11 عقد برنامج و عقدي أهداف ، أي التعاقد مع كافة المنشآت والمؤسسات العمومية تحت الإشراف.
- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : المكلف بالإدارة العامة للإشراف على المؤسسات والمنشآت العمومية

3- قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج و التقديرات الخاصة بالمؤشر :

التقديرات			2021	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قيس أداء الهدف الاستراتيجي 9-1-1 إرساء مبادئ الحوكمة الرشيدة للمهمة
2024	2023	2022		2020		
جزء الصناعة						
-	-	-	-	-	عدد	
جزء الطاقة و المناجم						
06	06	06	06	02		المؤشر 9-1-1 عدد عقود البرامج و عقود الأهداف المنجزة عدد عقود البرامج المنجزة عدد عقود الأهداف المنجزة
05	05	05	05	02		
01	01	01	01	0	عدد	
إطار موحد						
06	06	06	06	02	عدد	

2- تحليل النتائج و تقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر :

يشار في البداية إلى أنه تم اعتماد المؤشر فقط في جزء الطاقة و المناجم و بالتالي سيتم استثنائها اعتبار معطيات المؤشر كمعطيات تخص البرنامج ككل موحد بجزئيه .

تم ادراج تقديرات لسنة 2021 تخص انجاز 06 عقود أما فيما يتعلق بسنوات 2022 و 2023 و 2024، فلم يتم ادراج إنجازات (الإبقاء على تقدير 2021 بطريقة تراكمية) حتى تتضح الرؤية سنة 2021 فيما يتعلق بإصدار منشور من السيد رئيس الحكومة قصد إعادة تأطير وتعميم هذه الآلية على كافة المنشآت والمؤسسات العمومية. وبالتالي طلب التريث في إستكمال ومتابعة الإجراءات المتخذة إلى حين إصدار المنشور المذكور كما أن مسألة مراجعة المؤشر تظل قائمة...

وللتذكير في هذا الإطار، نشير إلى أنه تم إمضاء عقدي تحسين أداء للفترة 2016-2020 بملحقه بين الوزارة من جهة والشركة التونسية للكهرباء والغاز والشركة التونسية لصناعات التكرير من جهة أخرى، كما تم برمجة متابعة هذه العقود من خلال عقد اجتماعات بصفة دورية كل ثلاثية يتم على اثرها رفع تقرير إلى مجلس إدارة كل منشأة بخصوص مدى تقدم إنجاز هذه العقود.

بالنسبة لسنة 2021 ، قام الديوان الوطني للمناجم بعرض مشروع عقد أهدافه على مجلس المؤسسة ومن ثم أحاله على مصالح الوزارة

3 – تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر:

- في ظل غياب إطار مرجعي صادر عن رئاسة الحكومة، يرتبط تحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر بعوامل تعالج على المستوى الوطني و تتجاوز سلطة قرار الوزارة، على سبيل المثال إقتضى إدراج آلية التعديل الأتوماتيكي لأسعار بيع المواد البترولية ضمن العقد الممضى مع الشركة التونسية لصناعات التكرير تدخل كل من وزارة المالية ورئاسة الحكومة.

- في صورة تواصل عدم إصدار المنشور المنتظر خلال هذه السنة فإن اعتماد هذا المؤشر سيصبح من غير ذي جدوى بإعتبار ارتباطه بمخطط التنمية الخماسي الممتد حاليا من سنة 2016 إلى سنة 2020.

بطاقة تقديم المؤشر 9-1-2: نسبة انجاز القرارات و التوصيات المتخذة من قبل لجان القيادة

رمز المؤشر: 2-1-9

1- الخصائص العامة للمؤشر

- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :إرساء مبادئ الحوكمة الرشيدة للمهمة
- تعريف المؤشر :نسبة انجاز القرارات المتخذة من قبل لجنة القيادة
- طبيعة المؤشر : مؤشر نجاعة

2- التفاصيل الفنية للمؤشر

- طريقة احتساب المؤشر:(عدد الإجراءات المنجزة/عدد الإجراءات المنبثقة عن القرارات المتخذة من قبل لجان القيادة)*100
- وحدة المؤشر : نسبة مئوية
- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: محاضر جلسات لجان القيادة
- تاريخ توفر المؤشر : آخر كل سنة
- القيمة المستهدفة للمؤشر :100 %
- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج :رئيس برنامج القيادة و المساندة

3- قراءة في نتائج المؤشر

1-سلسلة النتائج و التقديرات الخاصة بالمؤشر :

التقديرات			2021	الإجازات	الوحدة	مؤشر قيس أداء الهدف الاستراتيجي 1-9 إرساء مبادئ الحوكمة الرشيدة للمهمة
2024	2023	2022	1	ت	د	
2024	2023	2022	1	2020		
جزء الصناعة						
100	75	50	-	-	%	
جزء الطاقة و المناجم						
50	50	50	0	0	%	
إطار موحد						
75	62.5	50	-	-	%	

المؤشر 2-1-9
نسبة انجاز القرارات و التوصيات المتخذة من قبل لجان القيادة

2-تحليل النتائج و تقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

ملاحظة: يهـم المؤشر جميع لجان القيادة الاستراتيجية الموجودة أو التي سيتم تركيزها صلب الوزارة إلا أن الظرف الذي مرت به الوزارة إضافة إلى الجائحة العالمية للكورونا، ألزمت مصالحننا الاقتصار في مرحلة أولى على متابعة تطور المؤشر على لجنة قيادة واحدة سيتم تركيزها في الأفق خاصة بارساء نظام للرقابة الداخلية و استكمال دعائم منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف، في انتظار احداث لجان القيادة الأخرى صلب مختلف البرامج.

نظرا للظروف الاستثنائية جراء جائحة كورونا، إضافة إلى الظرف الخاص الذي مرت به الوزارة خلال السنوات الأربع الماضية من تقسيم وضم في أكثر من مرة ، نفيديكم أنه لم يتسنى إتمام الإجراءات الخاصة باحداث لجنة القيادة التي ستعنى بقيادة ارساء منظومة للرقابة الداخلية و استكمال دعائم منظومة التصرف حسب الأهداف و من المتوقع القيام بذلك آخر سنة 2021 أو بداية سنة 2022، نشير أيضا في هذا الصدد أنه لنفس الظروف لم يتسنى تشكيل لجان قيادة استراتيجية صلب مختلف البرامج لمتابعة انجاز ميثاق التصرف و مختلف وثائق القدرة على الأداء .

علما وأنه تزامنا مع ارساء الرقابة المعدلة للنفقات صلب الوزارة ، سيتم البدء في ارساء نظام للرقابة الداخلية بعد احداث لجنة القيادة الاستراتيجية بالوزارة لينبثق عنها لاحقا لجان قيادة عملياتية و فرق عمل .
ومن القرارات التي ستتخذها اللجنة على المدى المتوسط نشير على سبيل الذكر لا الحصر:

- إرساء نظام للرقابة الداخلية.

- متابعة اعداد موثيق التصرف بالتنسيق مع لجان القيادة التي ستحدث صلب مختلف البرامج.

- المحاسبة العامة و المحاسبة التحليلية.

- تشكيل وحدة للتدقيق الداخلي صلب الوزارة.

و من المتوقع سنة 2022 اتخاذ القرارات اللازمة لارساء دعائم الرقابة الداخلية و اعداد ميثاق التصرف حيث يتوقع التقدم في الإنجاز بنسبة 50 % .

3-تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر:

النقص الكبير للإطارات الكفأة يمثل عائق أمام تنشيط عمل اللجان وتحقيق القرارات و التوصيات المتخذة حيث أصبح الانتداب الموجه ضرورة ملحة لتحقيق الأهداف المرسومة.

1- الخصائص العامة للمؤشر

- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : إرساء مبادئ الحوكمة الرشيدة للمهمة
- تعريف المؤشر : عدد عقود البرامج وعقود الأهداف المنجزة
- طبيعة المؤشر : مؤشر نجاعة

2- التفاصيل الفنية للمؤشر

- طريقة احتساب المؤشر: (عدد الزيارات السنوية للموقع/ العدد المستهدف سنويا) * 100
- وحدة المؤشر : نسبة مئوية
- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: البيانات الصادرة عن المصالح المعنية
- تاريخ توفر المؤشر : آخر كل سنة
- القيمة المستهدفة للمؤشر :نسبة تتجاوز 70%
- المسؤل عن المؤشر بالبرنامج: المكلف بإدارة الإعلامية.

3- قراءة في نتائج المؤشر

1-سلسلة النتائج و التقديرات الخاصة بالمؤشر :

التقديرات			2021	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قيس أداء الهدف الاستراتيجي 1-9 إرساء مبادئ الحوكمة الرشيدة للمهمة
2024	2023	2022		2020		
جزء الصناعة						مؤشر قيس الأداء 3-1-9 نسبة زيارة الموقع الرسمي للوزارة
75	75	75	75	227	%	
جزء الطاقة و المناجم						
70	70	60	60	20	%	
إطار موحد						
72.5	72.5	67.5	67.5	123.5	%	

2- تحليل النتائج و تقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر :

يلاحظ عامة تحقيق نسبة جد طيبة سنة 2020 بـ 123.5 % على أن تشهد انخفاضاً ثم استقرار خلال الأربع سنوات القادمة 2024-2021 ويرجع ذلك لـ:

النسبة العالية المحققة على مستوى جزء الصناعة بـ 227 % ويعود ذلك إلى تسجيل رقم قياسي للزيارات خلال الفترة الممتدة بين 19 مارس و26 أبريل 2020 حيث بلغ عدد الزيارات 52 ألف زيارة وذلك كان نتيجة تركيز خدمة إلكترونية على الخط تتمثل في دراسة ومتابعة مطالب الترخيص في التنقل للمؤسسات الصناعية حتى تتمكن من مواصلة نشاطها طيلة الفترة الحجر الصحي. ومن المقدر خلال سنة 2022 أن تبلغ نسبة زيارة موقع الوزارة 75 % وذلك لاستقرار عدد الزائرين والمتمثلين بالأساس في أصحاب المؤسسات الصغرى والمتوسطة.

أما على مستوى جزء الطاقة و المناجم ، فقد اطلاق موقع واب الوزارة ووضع على الخط أواخر شهر جوان 2020 وقد تم رسم هدف بلوغ 40000 زيارة سنوية للموقع الرسمي للوزارة وعليه فان عدم بلوغ القيمة المستهدفة للمؤشر يعود لاطلاق الموقع حديثا. ولتحقيق النسب المؤملة سنوات 2022 و 2023 و 2024 ، سيتم الحرص على احداث روابط في مواقع التواصل الاجتماعي في المواضيع المهمة التي تخص قطاعي الطاقة و المناجم تحيل مباشرة إلى موقع الوزارة مما سيضاعف من عدد الزيارات كما سيتم القيام بالتحيينات اللازمة في الإبان لمختلف معطيات الموقع لمضاعفة جاذبية الموقع لدى الزوار وتعزيز مكانته كمرجع و مصدر موثوق للمعلومات كل هذا رغم صعوبة التحكم في نسق الزيارات للموقع ، فالعملية تحتاج أيضا إلى القيام بومضات اشهارية مما يتطلب تخصيص اعتمادات.

3 - تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

صعوبة التحكم في نسق الزيارات للموقع رغم مضاعفة الجهود فيما يتعلق باحداث الروابط و القيام بالتحيينات اللازمة ، فالعملية تحتاج أيضا إلى القيام بعمليات اشهارية عن طريق وسائل الاعلام المسموعة والمكتوبة للتعريف بالخدمات التي تقوم الوزارة بتوفيرها عن بعد و عبر موقعها الالكتروني مما يتطلب تخصيص اعتمادات.

مؤشرات قياس الأداء للهدف الاستراتيجي 2

**ترشيد التصرف في
الموارد البشرية دفعا
للملائمة بين المهارات
و الحاجيات**

بطاقة تقديم المؤشر 9-2-1-نسبة انجاز الاعتمادات المبرمجة للأجور

رمز المؤشر: 1-2-9

1- الخصائص العامة للمؤشر

- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : ترشيد التصرف في الموارد البشرية دفعا للملائمة بين المهارات و الحاجيات
- تعريف المؤشر : مقارنة بين إنجازات و تقديرات التأجير
- طبيعة المؤشر : مؤشر نجاعة

2- التفاصيل الفنية للمؤشر

- طريقة احتساب المؤشر : (إنجازات الأجور/التقديرات)*100
- وحدة المؤشر : نسبة مائوية
- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : البيانات الصادرة عن المصالح المالية
- تاريخ توفر المؤشر : آخر كل سنة
- القيمة المستهدفة للمؤشر : 100 % : مدى تطابق التقديرات مقارنة بالإنجازات و اضافة مصداقية على ميزانية التأجير
- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : المكلف بالإدارة الفرعية للميزانية

3- قراءة في نتائج المؤشر

1-سلسلة النتائج و التقديرات الخاصة بالمؤشر :

التقديرات			2021	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قيس أداء الهدف الاستراتيجي 2-9
2024	2023	2022		2020		ترشيد التصرف في الموارد البشرية دفعا للملائمة بين المهارات و الحاجيات
جزء الصناعة						مؤشر قيس الأداء 1-2-9 نسبة انجاز الاعتمادات المبرمجة للأجور
100	100	100	100	95	%	
جزء الطاقة و المناجم						
99.66	99.6	99.6	99.6	104	%	
إطار موحد						
99.83	99.8	99.8	99.8	99.5	%	

2-تحليل النتائج و تقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر :

نلاحظ بداية على مستوى إنجازات 2020 وحتى بالاطلاع على إنجازات 2018 و 2019، نسبة مرتفعة للوزارة ككل 99.5 % وهي ان دلت على شيء فهي تدل على التوقع الجيد و الضبط الدقيق لتقديرات التأجير رغم عوامل عدم الاستقرار للوزارة و الطابع المتغير لنفقات التأجير، وقد أثر ذلك على البرمجة بتوقع نسب مرتفعة، و للتعلم أكثر في التحليل نشير إلى أنه :

على مستوى جزء الصناعة، ناهزت إنجازات سنة 2020 الـ 95 % وهو مؤشر إيجابي حول مدى قدرة الوزارة على التحكم في كتلة الأجور ومن المتوقع أن تحقق الوزارة نسبة 100 % خلال سنة 2022.

على مستوى جزء الطاقة و المناجم، نلاحظ ارتفاع ملحوظ في نسبة إنجازات تقديرات كتلة الأجور من سنة 2018 إلى سنة 2020 و ذلك رغم الظرف الذي مرت به الوزارة ، ويفسر ذلك بالضبط الدقيق لمختلف عناصر التأجير. يشار إلى أن الإرتفاع في نسب الإنجاز لايعني بالضرورة عدم وجود عناصر غير مبرمجة أو غير متوقعة بل بالعكس شهدت 2020 عدة عناصر كتأجير وزير و رئيس ديوان غير مبرمجين وحالات للنقل بين الوزارات أو الحاق تم تغطية نفقاتها إما بحالات المغادرة أو النقل العكسية أو طلب اعتمادات تكميلية هو ما يفسر مثلا سنة 2020 الارتفاع في نسب الإنجاز بـ 104 % .

من المتوقع تواصل الارتفاع في نسب الإنجاز رغم عدم استقرار الوزارة ولتغطية ذلك عامة يتم بالتنسيق مع مصالح وزارة المالية هوامش لأي عناصر مالية متوقعة حرصا لاضفاء الواقعية على التقديرات.

3 - تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر :

العناصر الغير متوقعة كثيرة و لا يمكن التنبؤ بها عند التقدير مثل حالات الإالحاق و النقل و كذلك الإنتداب عن طريق البرامج الوطنية كبرنامج العائلات المعوزة أو المفروزين أمنيا....

1- الخصائص العامة للمؤشر

- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: ترشيد التصرف في الموارد البشرية دفعا للملائمة بين المهارات و الحاجيات
- تعريف المؤشر: عدد الحلقات التكوينية المنجزة مقارنة بالحلقات التكوينية المبرمجة في مخطط التكوين
- طبيعة المؤشر: مؤشر جودة
- التفريعات: الوزارة

2- التفاصيل الفنية للمؤشر

- طريقة احتساب المؤشر: (عدد الحلقات التكوينية المنجزة / الحلقات التكوينية المبرمجة في مخطط التكوين) * 100
- وحدة المؤشر: نسبة مئوية
- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: البيانات الصادرة عن الإدارة الفرعية للموارد البشرية
- تاريخ توفر المؤشر: آخر كل سنة
- القيمة المستهدفة للمؤشر: 100 % : متابعة مدى انجاز الحلقات التكوينية المضبوطة في مخطط التكويني
- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: المكلف بالإدارة الفرعية للموارد البشرية

3- قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج و التقديرات الخاصة بالمؤشر :

التقديرات			2021	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قيس أداء الهدف الاستراتيجي 2-9
2024	2023	2022		2020		ترشيد التصرف في الموارد البشرية دفعا للملائمة بين المهارات و الحاجيات
جزء الصناعة						
100	100	75	50	11	%	مؤشر قيس الأداء 1-2-9
جزء الطاقة و المناجم						
50	40	30	15	32	%	نسبة انجاز مخطط التكوين
إطار موحد						
75	70	52.5	32.5	21.5	%	

2- تحليل النتائج و تقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

اختلفت نسب الانجاز من سنة إلى أخرى وتداولت بين انخفاض وارتفاع وذلك بسبب عدم استقرار وضعية الوزارة خلال السنوات الأربع الماضية من افراد بوزارة و ادماج مع الوزارة المكلفة بالصناعة في أكثر من مرة هذا بالإضافة إلى الوضع الوبائي الناتج عن انتشار فيروس كورونا مما أثر سلبا على نسب إنجاز مخطط التكوين خاصة بالنسبة لسنة 2020 مع العلم أن الوزارة تعمل على تنفيذ أكثر ما يمكن من الأنشطة خلال بقية السنة أي الثلاثي الأخير اعتمادا خاصة على إطارات الوزارة والتكوين الداخلي نظرا لمحدودية الاعتمادات المرصودة وضيق الوقت.

5 - تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- نسبة انجاز مخطط التكوين تخضع إلى عدة عوامل منها ما يمكن توقعه وأخرى صعبة التوقع وبالتالي يمكن أن تتداخل عدة عوامل في التأثير على مؤشر نسبة انجاز مخطط التكوين
- عدم توفر الاعتمادات اللازمة لتغطية كامل برنامج التكوين خاصة أمام ارتفاع أسعار مراكز التكوين.
- تعذر بعض مراكز التكوين عن تقديم الخدمة
- عدم منظومة متابعة وتقييم ومراقبة لضمان الجودة في التكوين

مؤشرات قياس الأداء للهدف الاستراتيجي 3

المحافظة على ديمومة
الميزانية و ترشيد
التصرف في الإنجاز

1- الخصائص العامة للمؤشر

- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: المحافظة على ديمومة الميزانية و ترشيد التصرف في الإنجاز
- تعريف المؤشر :متابعة دورية طوال السنة لنسبة انجاز ميزانية المهمة و خاصة ميزانية التدخل و الإستثمار
- بالمقارنة مع الإعتمادات المرصودة (دون اعتبار دعم المحروقات)
- طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية

2- التفاصيل الفنية للمؤشر

- طريقة احتساب المؤشر : (الاعتمادات المنجزة/الاعتمادات المرصودة لمختلف أقسام الميزانية (دون دعم المحروقات) *100 مع المتابعة الدورية لتطور النسب
- وحدة المؤشر :نسبة مائوية
- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المنظومة الإعلامية "أدب"
- تاريخ توفر المؤشر:دوري وآخر كل سنة
- القيمة المستهدفة للمؤشر: 100 % : العمل على تقليص الفوارق بين التقدير و الإنجاز لاضفاء المصدقية و الواقعية اللازمتين على الميزانية و المشروع السنوي للقدرة على الأداء و الأهداف المبرمجة كذلك تقليص الفوارق في نسب الإنجاز بين فترات السنة المالية
- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:رئيس برنامج القيادة و المساندة

3- قراءة في نتائج المؤشر

1-سلسلة النتائج و التقديرات الخاصة بالمؤشر :

التقديرات			2021	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قيس أداء الهدف الاستراتيجي 3-9
2024	2023	2022		2020		المحافظة على ديمومة الميزانية و ترشيد التصرف في الإنجاز
جزء الصناعة						مؤشر قيس الأداء 1-3-9 نسبة انجاز الميزانية
100	100	100	100	86	%	
جزء الطاقة و المناجم						
85	85	85	80	93	%	
إطار موحد						
92.5	92.5	92.5	90	89.5	%	
5						

2- تحليل النتائج و تقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

يلاحظ تسجيل نسب هامة لإنجاز الميزانية سنة 2020 و توقع إنجازات مرتفعة خلال السنوات القادمة في الجزئين تفسر خاصة بانضباط على مستوى التقدير و التنفيذ، حيث وأن تم على مستوى جزء الصناعة تسجيل انخفاض طفيف في الإنجاز بـ 86 % سنة 2020 راجع أساسا إلى عدم الإنجاز الكلي لبرنامج الاستثمار نظرا لعدم استكمال برنامج تهيئة الأقطاب التكنولوجية والتنمية و برنامج بناء مركز الموارد التكنولوجية ببنزرت إلا أن التوقعات بارتفاع النسبة في السنوات القادمة قوية،

أما على مستوى جزء الطاقة و المناجم، فقد تم تسجيل ارتفاع نسبة إنجاز الميزانية سنة 2020 (93 %) خاصة على مستوى نفقات التآجير و التسيير و التدخل، وقد تم تحقيق هذه النسب الهامة رغم الجائحة العالمية اعتبارا لإعادة افراد جزء الطاقة و المناجم بوزارة و البدء في إعادة الهيكلة و إضفاء وضع مستقر خلال السنة و ذلك رغم إعادة الإدماج مع الوزارة المكلفة بالصناعة في سبتمبر 2020.

في المقابل تم تسجيل انخفاض في مستوى نسب الإنجاز بالنسبة لنفقات الإستثمار بسبب تعطل إنجاز دراستين خاصة ببرنامجي الطاقة و المناجم في حين تم العدول عن إنجاز الدراسة الخاصة بتنقيح مجلة المناجم على ميزانية الوزارة حيث تم تكوين لجنة خاصة لمراجعة مجلة المناجم وقد تم التقدم في المشروع بنسبة 80 %.

ومن المتوقع سنة 2021 و السنوات القادمة تحقيق نسب إنجاز طيبة للميزانية و تحسن تدريجي في توزيع النسب بطريقة متوازنة نسبيا على طول السنة المالية بإضفاء الطابع الرسمي للتوفير الدوري لمسؤولي البرامج لجداول متابعة إنجاز الميزانية عبر تنظيمها من خلال لوحات قيادة تتم مناقشتها في اجتماعات لجان القيادة المتوقع احداثها ابتداء من سنة 2022.

3- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- عدم إضفاء الطابع الرسمي على اجراء التوفير الدوري لمسؤولي البرامج لجداول متابعة إنجاز الميزانية حيث من المنتظر تجاوز هذا الاشكال عبر تنظيمه من خلال لوحات قيادة تتم مناقشتها في اجتماعات لجان القيادة المتوقع احداثها ابتداء من سنة 2022 للوقوف أمام جميع عراقيل التنفيذ وإيجاد حلول عملية.

- تحقيق التوازن في نسب إنجاز الميزانية خاصة ميزانية الاستثمار و التدخل المتعلق بمشاريع المؤسسات العمومية تحت الإشراف يصطدم بواقع طول الإجراءات الإدارية خاصة في ميدان الشراءات العمومية سواء بالنسبة للوزارة أو المؤسسات إضافة إلى المصادقة على القوائم المالية للمؤسسات في شهر مارس للسنة الموالية للسنة المالية المعنية.

1- الخصائص العامة للمؤشر

- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: المحافظة على ديمومة الميزانية و ترشيد التصرف في الإنجاز
- تعريف المؤشر: تطور حجم برنامج القيادة و المساندة
- طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة

2- التفاصيل الفنية للمؤشر

- طريقة احتساب المؤشر: (كتلة الأجور و نفقات تسيير برنامج القيادة و المساندة / أجور وتسيير المهمة)*100
- وحدة المؤشر: نسبة مائوية
- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: البيانات الصادرة عن منظومة "أدب" و ميزانية الوزارة
- تاريخ توفر المؤشر: آخر كل سنة
- القيمة المستهدفة للمؤشر: 15 % : تطوير قدرة برنامج القيادة و المساندة على التأثير من خلال دعمه نوعيا وليس كميا بالموارد البشرية و التقليل التدريجي من حجمه و تعزيز البرامج القطاعية سواء لوجستيا أو من الموارد البشرية لدعم الدور المحوري للوزارة كهيكل ذو صبغة فنية بالأساس
- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس برنامج القيادة و المساندة

3- قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج و التقديرات الخاصة بالمؤشر :

التقديرات			2021	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قيس أداء الهدف الاستراتيجي 3-9
2024	2023	2022		2020		المحافظة على ديمومة الميزانية و ترشيد التصرف في الإنجاز
جزء الصناعة						مؤشر قيس الأداء 2-3-9 حجم برنامج القيادة و المساندة مقارنة بحجم المهمة
-	-	-	-	-	%	
جزء الطاقة و المناجم						
60.45	66.04	72.14	73.81	73.45	%	
إطار موحد						
60.45	66.04	72.14	73.81	73.45	%	

2- تحليل النتائج و تقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

نشير في البداية إلى أنه لم يتم ادراج معطيات تخص المؤشر لسنة 2022 على مستوى جزء الصناعة ، لذا سيتم اعتماد معطيات جزء الطاقة و المناجم كمعطيات موحدة لبرنامج القيادة و المساندة

يلاحظ نسب مائوية كبيرة تخص حجم برنامج القيادة و المساندة مقارنة بحجم المهمة لسنة 2020 ، هذه النسبة ستتقلص من سنة إلى أخرى ابتداء من سنة 2021 حيث سيتجه العمل مستقبلا نحو التقليل التدريجي في حجم برنامج القيادة و المساندة (كتلة أجوره و تسييره) و ذلك اعتبارا للطبيعة الفنية للوزارة مع الدعم النوعي للبرنامج خاصة من الإطارات الكفأة لمزيد تعزيز نجاعته ، حيث يتجه العمل في هذا الإطار إلى:

- الدعم النوعي لبرنامج القيادة و المساندة من خلال سد الشغورات بالإطارات الكفأة.
- وضع خطة متوسطة وطويلة المدى للتقليل من حجم برنامج القيادة و المساندة و تعزيز البرامج القطاعية سواء لوجستيا أو من الموارد البشرية لدعم الدور المحوري للوزارة كهيكل ذو صبغة فنية بالأساس.

3 - تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر:

القيام باجراء التوزيع البرامجي للنققات بغرض التقليل من حجم برنامج القيادة و المساندة ، ينطوي على الكثير من الصعوبات و التعقيدات المصاحبة خاصة في ظل غياب تقسيم فيزيائي للبرامج و في كل الأحوال وإلى حين ادراج المحاسبة التحليلية صلب تصرف الوزارة ، فإن محافظة برنامج القيادة و المساندة على جميع نققات التسيير و الاستثمار المشتركة يستجيب لواقع الحال حيث أن البرنامج يتصرف فعليا في جميع هذه النققات كما أن نشاطي "التصرف في الموارد البشرية" و "الخدمات اللوجستية" صلب البرنامج يخصان منطقيا على التوالي جميع نققات التسيير الخاصة بجميع الأعوان و النققات اللوجستية لكامل الوزارة.

1- الخصائص العامة للمؤشر

- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : المحافظة على ديمومة الميزانية و ترشيد التصرف في الإنجاز
- تعريف المؤشر : متابعة تطور الكلفة في اتجاه تقليصها التدريجي عبر ترشيد الاستهلاك و الصيانة و مختلف النفقات المكونة للتسيير مع التحكم في عدد الأعوان
- طبيعة المؤشر : مؤشر نجاعة

2- التفاصيل الفنية للمؤشر

- طريقة احتساب المؤشر: نفقات التسيير(ماعد الأكرية)/عدد الأعوان
- وحدة المؤشر : كلفة
- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: البيانات الصادرة عن منظومة "أدب"+الإدارة الفرعية للموارد البشرية
- تاريخ توفر المؤشر : آخر كل سنة
- القيمة المستهدفة للمؤشر : كلفة معقولة تتناسب وحجم الوزارة ويتم متابعة تطورها في اتجاه تقليصها التدريجي عبر ترشيد الاستهلاك و الصيانة و مختلف النفقات المكونة للتسيير مع التحكم في عدد الأعوان
- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج :رئيس برنامج القيادة و المساندة

3- قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج و التقديرات الخاصة بالمؤشر :

التقديرات			2021	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قيس أداء الهدف الاستراتيجي 9-3-3
2024	2023	2022		2020		المحافظة على ديمومة الميزانية و ترشيد التصرف في الإنجاز
جزء الصناعة						مؤشر قيس الأداء 9-3-3 كلفة نفقات التسيير/عدد الأعوان
2.7	2.6	2.5	2.5	4.4	أد	
جزء الطاقة و المناجم						
7.9	6.3	4.6	4.5	4.5	أد	
إطار موحد						
10.6	8.9	7.1	7.0	9.9	أد	

2- تحليل النتائج و تقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

يلاحظ عامة استقرار في كلفة التشغيل للعون بالنسبة لسنتي 2021-2022 حيث تم رصد اعتمادات فقط في حدود نسبة تطور 3 % رغم ظرف الوزارة الخاص الذي أثر على استقرار الإمكانيات المتوفرة لوجستيا و أفرز حاجة مصالحها الملحة للدعم اللوجستي إلا أنه من المتوقع في صورة رصد للاعتمادات الضرورية لسد الحاجيات الحقيقية سنتي 2023-2024، ارتفاع في معطيات المؤشر بـ 8.9 أد و 10.6 أد على أن يشهد استقرار مجددا مابعد سنة 2024 خاصة مع التحديات المطروحة لترشيد النفقات ،

فعلى مستوى جزء الصناعة، نلاحظ استقرار للمؤشر مع اتباع الوزارة سياسة الترشيد في الاستهلاك إلا أن الزيادة في كلفة المواد الاستهلاكية (جراء عامل التضخم) سيساهم في تطور طفيف خلال 2023-2024 فضلا عن الحاجة الملحة لسد الحاجيات الحقيقية.

أما فيما يتعلق بجزء الطاقة و المناجم، فالوضع مشابه أو أكثر لوضع جزء الصناعة و الحاجة لسد الحاجيات وبالتالي من المتوقع أن يشهد تطور ابتداء من سنة 2023 في صورة ترسيم اعتمادات تتلائم و الحاجيات الحقيقية للوزارة على أن تشهد كلفة التشغيل انخفاض تدريجي ما بعد سنة 2024 نتيجة توقع استقرار في المخزون فضلا عن استقرار في الوزارة و سياسة الإدارة في ترشيد الإستهلاك من المواد والتجهيزات الضرورية لسير العمل الإداري وترشيد مختلف نفقات الصيانة.

3- تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر:

الاعتمادات المرصودة لتغطية حاجيات التشغيل لا تمكن من تحقيق الحاجيات الأساسية لحسن تشغيل مختلف مصالح الوزارة ويقع اللجوء في آخر كل سنة إلى اعتمادات تكميلية رغم تحديات الوزارة لترشيد النفقات ، كما ان عدد الأعوان من سنة إلى أخرى غير مستقر وبالتالي متابعة المؤشر قد لا يعكس الكلفة الحقيقية للعون.